University Of Human Development
8th International Scientific Conference
Reform and Political Change
14-15 july 2021

مستقبل النظام السياسي السعودي في ضوء المتغيرات الداخلية

أمين فرج شريف
جامعة صلاح الدين، كلية العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية

هيوا عبدالخالق أحمد
جامعة صلاح الدين، كلية العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية

خلاصة البحث

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة متميزة في الشرق الأوسط بحكم موقها الاستراتيجي، ولما تمتلك هذه الدولة من عوامل سياسية واقتصادية ودينية، حيث أن النظام السياسي السعودي تأسس منذ عام(1744م) وفقاً لاتفاق سياسي – ديني بين آل سعود والمؤسسة الدينية المتمثلة في الدعوة الوهابية(السلفية)، وظل يتلقى شرعيته ودعمه منها، واتخذت القبليّة أيضاً جانباً مهماً في نضج، واتساع تأثير هذه الدولة إلى أن ساهمت الثروة البترولية في تطورها، وتعزيز علاقاتها مع العالم الخارجي، مايلقي بدورها في أهمية الدراسات المستقبلية التي تتصدّى لمواضيع ذات صلة بالشأن السعودي الداخلي والخارجي وعلى رأسها قضية الإصلاح.

أتت التوجهات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية بالتزامن مع انفتاحها بوجه العالم تحديداً الدول الغربية في مطلع تسعينات القرن العشرين، وازدياد الدعوات النخبوية والشعبية في الداخل السعودي بضرورة الإصلاح، فضلاً عن جملة من المسبّبات البنيوية التي عزّزت التحالف القائم بين المؤسّسة السياسية و الدينية اللتان كانتا ولا تزال تسيطران بصورة واضحة على الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية في المملكة.

تهتم هذه الدراسة بالعملية الإصلاحية في النظام السياسي السعودي من خلال عرض المشاهد المستقبلية لتلك العملية، وذالك بالاعتماد على المتغيرات الداخلية ، وتحاول الدراسة في إطار اشكاليتها ان تجيب عن سؤال رئيسي وهو: إلى أين يتجه النظام السياسي السعودي في ظل المتغيرات الداخلية؟

وتقوم فرضية الدراسة في اطار الدراسات المستقبلية على عرض مشهد تفاؤلي يدعم نجاح عملية الإصلاح في السعودية، ومشهد آخر تشاؤمي يرى أن النظام السياسي في المملكة سيبقى كما هو، إن لم يتحول إلى حالة أسوأ مما هو عليه الآن.

مقدمة

تعد دول الخليج وبالأخص الدولة السعودية من الدول المحورية في المنطقة نظراً لموقعها الجغرافي المميّز وما تمتلك من مركز ديني وقوة إقتصادية ذات أهمية جعلتها محل أنظار على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالدولة السعودية منذ عهدها الأول تقوم على دعائم أساسية ، تجلت في العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة، ومن تلك المتغيرات ماهي ديني نظراً لوجود الأماكن المقدسة، والحضور الفعال للدين الى جانب السلطة في وضع حجر الأساس لهذه الدولة ومنها ماهي قبليّ، و تمثّل في أسرة آل سعود المنتمية الى قبيلة بني حنيفة، وقد ساعد هذين المتغيرين الملك عبدالعزيز آل سعود على توحيد البلاد، والسيطرة الفعلية على الواحات والمدن في المملكة، وتحديد حدودها، إلا أن تلك الدولة الفتية ما كانت لتستمرّ لولا أن تداركها قوّة المتغير الإقتصادي خصوصا بعد ظهور الطفرة النفطية في الربع الأول من القرن الماضي لتكتمل أركانها على المستوى الداخلي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- إتباع منهج البحوث الحديثة المتمثلة في الدراسات المستقبلية والتي تستقطبها مراكز البحوث والدراسات العالمية اليوم، ويساهم هذا الصنف من البحوث في إيصال رسالة الى صانعي القرار بضرورة تبني النتائج العلمية المدروسة والممنهجة والاعتراف بأن المستقبل عالم قابل للصناعة، وليس شيئا معداً سلفاً أو معطى مسبق.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

2- كما تتميّز قضية الإصلاح داخل المملكة العربية السعودية بأهمية كبيرة لمكانتها السياسية والاقتصادية والدينية المهمة المتمثلة في حضورها الواسع على المشهد السياسي، وتزداد أهميتها على المستويين الداخلي والخارجي كونها دولة لها إعتبارات دينية وأخلاقية لوجود الحرم المكي والكعبة المشرفة قبلة المسلمين، فضلاً عن تبنّي الشريعة الإسلامية في نظامها الأساسي، وبناء عليه تكون لدراسة مقومات واستشراف مستقبل الإصلاح في المملكة اضافة هامة لبحوث الإصلاح في إطار اشكالية العلاقة بين الشريعة الإسلامية والمفاهيم الإصلاحية الحداثية.

3- كما تتمثل أهمية هذا النوع من الدراسة البحثية عن السعودية في كونها لم تحظ إلا بقدر يسير من الدراسات والبحوث العلمية (وخاصة في الجامعات الكوردستانية) وهذا بعينه يضيف لهذه الدراسة أهميتها وقيمتها الأكاديمية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى:

1- ذكر أهم المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة السعودية، وطبيعة تأثير تلك المتغيرات على النظام السياسي السعودي ككل، والإشارة الى التغييرات التي طرأت على كل متغير في سياقه التأريخي، وتأثره بالبيئة المحيطة به داخلياً، وعلى المستوى الخارجي.

2- إن استشراف مستقبل النظام السياسي السعودي وفق الأسس العلمية، والمنهجية، من خلال تقديم تصورات مبنية على استحضار الماضي، والإستفادة من الحاضر، للتنبؤ بما هو محتمل ان يحدث، من أجل الكشف عن الرؤى، والتصورات التي تساند العملية الإصلاحية التي يريد النظام السياسي السعودي تبنيها وفق متغيرات داخلية، وخارجية، وكذلك تحديد العوائق، والمشاكل التي من الممكن أن تواجهها الجهود الرامية إلى الإصلاح، وهذا ما سوف يرسم لنا معالم ومشاهد مستقبل الدولة السعودية في ضوء نتائج الدراسة.

إشكالية البحث:

في خضم الأحداث الجارية والتحولات السريعة التي تشهدها المملكة العربية السعودية على الصعيد الداخلي، وما سوف تؤول اليه هذه التغييرات، تبرز مشكلة الدراسة لدينا في سؤال رئيسي مفاده: ما هو مستقبل إصلاح النظام السياسي السعودي في ظل المتغيرات الداخلية؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من محاولة الإجابة على على إشكالية الدراسة وهي:

أن هناك علاقة طردية موجبة بين مدخلات الاصلاح ومخرجاتها(Inputs & outputs)، بمعنى كلما نجحت المملكة العربية السعودية في توظيف رغبتها في الاصلاح وأرادت إصلاح نظامها السياسي عبر توظيف دور متغيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كلما تمكنت من الارتقاء بواقعها نحو مستقبل أفضل والعكس صحيح.

منهجية البحث:

تتناول الدراسة مستقبل النظام السياسي في الدولة السعودية مستخدماً في ذلك المنهج التأريخي لعرض الحقائق والمعلومات التأريخية التي تساهم في عرض المحتوى، وتستخدم الدراسة أيضاً المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مضمون ومحتوى المعلومات المتوفرة والمتاحة.

وتستخدم الدراسة أيضاً منهج بناء المشاهد المستقبلية(Scenarios Building approach) والذي يعتمد على أداة الدراسات المستقبلية وهي الاستشراف العلمي المُنظّم، واختيار السيناريو الأقرب إلى الواقع ومعطياته الممكنة أو المرغوب فيه.

هيكلية البحث:

ينقسم موضوع الدراسة ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، الى فصلين ، نخصص الأول الأول لعرض نبذة عن النظام السياسي السعودي وأهم المتغيرات الداخلية المؤثرة فيه، وفي الفصل الثاني يتم تناول تأثير المتغيرات الداخلية على مستقبل النظام السياسي السعودي.

1. المملكة العربية السعودية/ النظام السياسي و المتغيرات الداخلية المؤثرة

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة متميزة في الشرق الأوسط بحكم موقعها الاستراتيجي، ولما تمتلك هذه الدولة من عوامل سياسية واقتصادية ودينية، حيث أن النظام السياسي السعودي تأسس منذ عام(1744م) وفقاً لاتفاق سياسي – ديني بين آل سعود والمؤسسة الدينية المتمثلة في الدعوة الوهابية(السلفية)، وظل يتلقى شرعيته ودعمه منها.

تبرز في الحالة السعودية عدّة متغيّرات داخلية وُظّفت سياسياً لعملية بناء الدولة في مراحلها الأولى. فالقبيلة كتنظيم اجتماعي في البدء كانت من عوامل الخطر والانقسام، لتؤدي بعد قيام الدولة السعودية دوراً مركزياً في توحيد المملكة وتوطيد أركانها، خاصة عندما تم دمجها بعقيدة تسمو فوق الانتماءات القبلية ضمن حركة الإخوان.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

كانت الوهابية هي الايدولوجية التي حاولت إخضاع تلك القبائل تحت سيطرتها وامتصاص دورها الاجتماعي لتصبح عامل قوة بيد آل سعود في مسيرتهم لتوحيد تلك القبائل في تنظيم سياسي، وقد ساعدهم في ذلك انهيار النظام الاقتصادي للقبيلة، ثمّ بدأ عصر النفط، وتمكّنت المملكة العربية السعودية من خلال المتغيّر الاقتصادي الذي أوجده النفط القيام على رجليها، وان تحرز مزيدا من الازدهار، والتوسع في حدود سلطتها وفي علاقاتها مع الآخرين.

بناءً على ما سبق ذكره ، سوف نتناول المملكة العربية السعودية ونظامها السياسي ، والمتغيرات الداخلية المكونة له في مبحثين مستقلين وعلى النحو الآتي:

1- 1المملكة العربية السعودية ونظامها السياسي

لقد كانت منطقة شبه الجزيرة العربية[1] قبل قيام الدولة السعودية مقسمة إلى العديد من المشيخات القبلية، كما لم يكن لها أي اتصال واسع بالعالم الخارجي، وكانت في الداخل تنقسم إلى قسمين وهما: الحاضرة والبادية، وفي الحاضرة كان استقرار السكان حول المياه في الواحات وكذلك بجوار المناطق التجارية، ولقد كان أغلب الاستقرار آنذاك مرتبط بالزراعة، أما السكان في البادية فقد كانوا ينتقلون حول المراعي الخصبة من أجل رعي الأغنام والإبل، وكانوا أحياناً ما ينزلون إلى إلى أسواق الحاضرة من أجل شراء ما يحتاجونه وبيع ما يقومون بإنتاجه، فأصبحت الظروف الاقتصادية القاسية تحول دون قيام حياة مستقرة، وكانت وراء ذالك التخلف الإقتصادي والإنعدام الأمني عدّة عوامل منها وجود العديد من الإمارات المحلية، حيث هناك في كل بلدة صغيرة إمارة مستقلة كانت تحكمها إحدى القبائل، الأمر الذي تسبب في جعل المنطقة مشتتة ومنقسمة وبالتالي انتشرت الحروب والنزاعات في المنطقة خلال غارات القبائل على بعضها البعض من أجل فرض السيطرة والنفوذ، وربما النهب، فعلى سبيل المثال العيينة وحريملاء والرياض والخرج والدرعية وشقراء وثرمداء وغير ذلك، وكلهم كانوا بمثابة إمارات وزعامات قبلية مستقلة لا يجمعها كيان واحد (بن عبد العزيز، 2010، ص10).

فيما يتعلق بالأوضاع العلمية والدينية في شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة، هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على أن المنطقة كانت تعاني من عدة مخالفات في الأمور الدينية بصفة عامة والأمور العقدية بصفة خاصة، جعلت الجزيرة العربية تفتقر إلى قيام سلطة سياسية تؤازرها دعوة دينية من أجل توحيدها وإنبعاث الأمن والإستقرار فيها (بن عبد العزيز، 2010، ص10-12).

ثم شهدت المنطقة تطورات جديدة وأحداث متعاقبة بعد أن توجّه أنظار الدولة العثمانية نحو منطقة الحجاز، وخضعتها لنفوذها بمحض اختيار أشرافها، ومن ثم تمكنت من الإستيلاء على اليمن في عام (1538م) وبعد ذلك الأحساء في عام (1552م)، ولم يعد توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية أمراً سهلاً تحديدا بعد أن تمخضت المنطقة العربية العديد من الصراعات التي تمثلت في الصراع السعودي العثماني من ناحية، والصراع السعودي مع مشايخ وأمراء المنطقة من ناحية أخرى، بغية وصول "آل سعود" في تحقيق حلم إمارة خاصة بهم على نحو ما يقرب قرنين من الزمان(العثيمين، 1991، ص13). ولذلك فقد قام المؤرخون بتقسيم مراحل تكوين الدولة السعودية الى ثلاث فترات ، وهي:

1– الدولة السعودية الأولى (1744-1818م)

2– الدولة السعودية الثانية(1824-1891م)

3– الدولة السعودية الثالثة (1902-؟)

وفيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي ، يمكن القول بأن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي وراثي، ومنذ تأسيسها ولحد الربع الأول من القرن العشرين لم تمتلك دستورا أو قانونا مكتوبا، إلى أن أصدر الملك عبدالعزيز (مؤسس الدولة السعودية الثالثة) التعليمات الأساسية عام 1926، وأدخل فيها الملك فيصل فيما بعد تعديلات وإصلاحات كثيرة عام (1953م) ليتم إعادة اصدارها فيما بعد باسم النظام الأساسي للحكم، الذي صدر بالأمر الملكي المرقم(أ/90) في عام (1992م) إبان عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وهو بمثابة دستور يبين طريقة الحكم وطبيعة النظام السياسي في المملكة كالتالي :

أولاً/ الملك: وهو القائم على هرم السلطة في البلد، تبلور كمؤسسة فعلية بعد صدور الأمر الملكي المرقم(2716) في 18 سبتمبر عام (1932م)، يجمع الملك كل السلطات في يده وتخضع مباشرة لسلطانه وهو يملك ويحكم، لايقيده شيء سوى احكام الشريعة الإسلامية، فالسلطات الثلاثة(التنفيذية والتشريعية

1 تقع شبه الجزيرة العربية في جنوب غربي آسيا،وهي أكبر شبه جزيرة في العالم حيث تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 000 200 1 ميل مربع (000 100 3 كم2)، وتحيط بها المياه من ثلاث جهات، يحدها البحر الأحمر في الغرب والجنوب الغربي، وخليج عدن من الجنوب، وبحر العرب في الجنوب والجنوب الشرقي، وخليج عمان والخليج الفارسي من الشرق. ومن الناحية الجغرافية، تندمج حدود شبه الجزيرة مع الصحراء السورية (بادية الشام) في الشمال دون خط واضح لترسيم الحدود، كما وتعتبر المملكة العربية السعودية البالغة عدد سكانها 33،413،660 مليون نسمة أكبر تقسيم سياسي للجزيرة العربية حيث تحتل أربعة أخماس من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية؛ وتبلغ عدد سكانها وفق آخر الإحصائيات الرسمية 33,413, 660مليون نسمة، ثم يليها اليمن وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين (Encyclopaedia Britannica, 1998)، جديرة بالذكر وفقا للمصادر التاريخية قديما كانت شبه الجزيرة العربية تنقسم الى خمسة أقاليم وهي: نجد ، تهامة، الحجاز، العارض، اليمن (الحموي، 1995، ص137).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

والقضائية) يجمعها الملك في يديه، وهو رئيس الوزراء يقوم بتعين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم، وهو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية في البلد، ويمتلك الصلاحية المطلقة في إعلان الحرب وحالات الطوارىء، كما وان له أن يفوض بعضاً من صلاحياته إلى ولي العهد وفق أمر ملكي (الكرطاني، 2016، ص97). جدير بالذكر منذ (2015/1/23) يزاول الملك سلمان بن عبدالعزيز هذا المنصب حتى الآن (الزيدي، 2019، ص37).

ثانياً/ ولاية العهد: وهي نظام لتوارث العرش، تم وضعه في عهد الملك عبدالعزيز بن سعود في (1933/5/11م) بالقرار المرقم(1352) الصادر من مجلسا الوكلاء والشورى. في البداية كانت تتم بناءً على نظام وراثي حيث كان يُعهد إلى الابن الأكبر من أبناء الملك لتولية العهد(الزركلي، 1988، ص158)، وكان من وظائف ولي العهد قيادة الجيوش، و الإنابة عن الإمام في تولي مهام الدولة في حال غيابه أثناء الزيارات وغير ذلك، وفي أغلب الأحيان كان يتم **تعيينه أميراً على إحدى أقاليم الدولةو يقوم بممارسة بعض الأمور الحربية والإدارية أثناء حكم والده، وذلك من أجل إعداده لتولي الحكم في المستقبل وكذلك حتى يتعرف على مشكلات الناس (أبو علية، 1991م، ص277).**

ثالثاً/ **مجلس الوزراء:** في عام (1953م) صدر مرسوم ملكي بتعين مجلس للوزراء، وأنه يتكون من القائد العام للقوات العسكرية وجميع الوزراء برئاسة ولي عهد المملكة، ثم صدر نظام جديد في (1954م)، يقضي بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى ولي عهد المملكة، ثم صدر في (1958م) نظام آخر قام بتحديد أهداف، ومسؤوليات، وصلاحيات المجلس، وشروطه، وقد تضمن خمسين مادّة(مفرج، 2006، ص88).

يتكون المجلس حالياً من 23 وزارة، وقد تم إعادة هيكلة مجلس الوزراء عدّة مرّات منها ما قام به الملك فهد بن عبدالعزيز في (أيلول/1993م)، إذا أصدر لوائح تتولّى المجلس بموجبها مسؤلية الصياغة والإشراف على تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية والعامة حيث يقوم المجلس بالإجتماع أسبوعياً برئاسة الملك أو من ينوب عنه، ثم أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز في عام 2015 قراراً بإعادة صياغة المجلس، وتنصيب ولي العهد محمد بن سلمان نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا فيه (The Saudi Embassy in Washington DC, 2019).

رابعاً/ مجلس الشورى[1]: تم إعلان نظامه بالشكل الحديث في عام (1992م)، بعد إقرار النظام الأساسي وهو النظام الذي يسري في المملكة حتى الآن، إذ أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز في خطابه الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، نظام مجلس الشورى، ونظام المناطق(موقع مجلس الشورى، 2019)، وكان المجلس بداية يتكون من (60 إلى 90) عضواً يحمل صفة إستشارية فقط تحت رئاسة الملك، ويكون مسئولا أمام الملك وليس الشعب، ولكن تغيرات عديدة حدثت في هيكلية المجلس فأصبح الآن يتكون من رئيس ومائة (150) عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألّا يقل تمثيل المرأة فيه عن (20%) من عدد الأعضاء (النجار، 2001، ص104)، وفقاً للمادة رقم (15) من نظام المجلس تتمثل وظائف المجلس في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، منها مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذالك دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه مناسباً بهذا الصدد، كما وله الحق في تفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها، ويتم تشكيل المجلس الجديد قبل انتهاء القديم على الأقل بشهرين (حمزة، 1994م، ص174).

خامساً/ النظام القضائي: تنص المادّة رقم (46) من النظام الأساسي للحكم في المملكة على إستقلالية السلطة القضائية، ولا سلطان على قرارات القضاة سوى الشريعة الاسلامية. لكن في الحقيقة، يملك الملك صلاحية التدخل في جميع الإجراءات القضائية بل هو المعني بتنفيذ القرارات الصادرة منها كما نصت عليه المادة (50) من نظام الأساسي للحكم، وينقسم النظام القضائي في المملكة الى هيئات منها:

1-القضاء الشرعي: هو عبارة عن مؤسسة شرعية لها سلطة الولاية العامة المسئولة عن النظر في كافة المنازعات التي تنشب في المجتمع السعودي أياً كان طبيعتها أو أطرافها، ويتكون الهيكل القضائي من المحاكم العامة والجزائية، محكمة التمييز، ومجلس القضاء الأعلى. (الطائي، د.ت، ص279-280).

2-مجلس القضاء الأعلى : يتكون مجلس القضاء الأعلى من هيئة تضم (11) عضواً دائما متفرغون يتم تعينهم بأمر ملكي، وخمسة اخرون غير متفرغين من أعضاء الهيئة. من وظائفهم ماهي قضائية مثل الإشراف على المحاكم وفق الحدود في نظام القضاء، ومنها ما يتعلق بالأمور ذوات طابع التنظيمية، وايضا هناك بعض الإختصاصات الإدارية تقوم بها الهيئة(الطائي، 2009، ص124).

3-ديوان المظالم: أنشئ الديوان عام 1954م بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء، وأخذ صفة الإستقلالية من مجلس الوزراء عقب صدور مرسوم ملكي في عام (1955م)، وأصبحت سلطة قضائية إدارية مستقلة ترتبط بشكل مباشر بالملك ورئيسه الذي يكون على درجة وزير يتم تعيينه بعد إنهاء خدماته بأمر ملكي، من وظائفه القيام بالنظر في المنازعات المرتبطة بالعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها، وكذالك تختص مهامه بتلقي الدعاوي وبعض الطلبات الإدارية ورفعها الى الجهات المعنية (الطائي، 2009، ص127).

1 مرّت تأسيس المجلس بعدة مراحل ، أول مجلس أسسه الملك عبدالعزيز آل سعود في (1924م) وسماه المجلس الأهلي الشوري، ثم قام بحل هذا المجلس وصدر الأرادة السلطانية عام (1925م) بتشكيله مرة أخرى بنفس الإسم وكان يضم 12 عضوا من بينهم اثنين من كبار العلماء، ثم تم تغير اسمه الى مجلس الشورى عندما صدر التعليمات الأساسية في عام (1926م)، وطرأ فيه تغيرات نظامية بين عامي (1927م، و 1928م)، حتى تم إعلانه بشكله الحالي في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز عام (1992) (موقع مجلس الشورى، 2019).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

4-هيئة البيعة: أصدر الملك مرسوما ملكياً بتأسيسها في (كانون الأول / 2007)، ثم صدر نظام الهيئة في السنة نفسها. تتكون الهيئة من 35 عضواً تترأسها أكبرهم سناً، و وتمثل مهامها في آلية إنتقال وتوارث الحكم في إختيار الملك وولي العهد في المستقبل أي لا يسري نظام الهيئة على الملك وولي العهد الحاليين(أي حال صدور النظام)، ويكون الحكم وفقا للمادة الأولى لنظام الهيئة في الأحياء من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناء الأبناء من الأموات، وتم تعين الأمير مشعل بن عبدالعزيز حاكم مكة المكرمة رئيسا للهيئة، ووظيفتها إنتخاب الملك بالإجماع او ثلاثة ارباع اعضاء الهيئة وتسمية الملك الجديد فور وفاة الملك،(الزيدي، 2019، ص30).

2-1 المتغيّرات الداخلية المكونة للنظام السياسي السعودي

سوف نتناول ضمن المتغيرات الداخلية، كلاً من المتغيّر القبلي والاقتصادي والديني ودورها في بناء الدولة واستمراريتها ، على النحو الآتي:

1-2-1 المتغيّر القبلي

القبيلة هي الوحدة الأساسية للنظام السياسي والإجتماعي في الجزيرة العربية، وكان التكوين الإجتماعي قبل قيام الدولة السعودية عبارة عن أمارات ومناطق تحكمها القبائل المتواجدة، والنظام القبلي للحكم كان مبنياً على مبدأ الوراثة، بحيث تقوم على أساس من الدم والنسب ضمن القبيلة او الأسرة المالكة، بعد ما أخذت شرعيتها عن طريق السيف او الدعم الإجتماعي وربما الإثنين معاً(الزيدي، 2000، ص48). وقد وصف بعض الباحثين دول الخليج، ومنها المملكة العربية السعودية، بأنها ما هي إلا قبائل بأعلام(Tribes with flags)، وان شعور الفرد بالمواطنة فيها موكولة الى الولائات القبلية بصفته عضوا في الجماعة القبلية (غباش، 2003).

قامت الدولة السعودية في طور انبعاثها إثر دعم سيادة الدين على البداوة المنقسمة، ودمج القوة العسكرية للقبيلة في النفوذ الروحي ليضمن من خلاله ولاء معظم قبائل الجزيرة العربية للدولة السعودية، وذالك بإعطائها وظيفة سياسية مشتركة (Khoury & Joseph, 1991, p. 227)، ولعلّ ما يشهد لذالك هو ما قام به الملك عبدالعزيز آل سعود عندما إستوطن "الإخوان" في هُجَر، وجمعهم في معسكرات، حيث كانوا يمثّلون القوة العسكرية المكوّنة للهوية القبيلة في المملكة، والتي إستطاع الملك من خلالها توحيد المملكة بعد السيطرة على الرياض ومصادرة أراضي الحجاز التي كانت خاضعة لسيطرة القبائل المناوئة له (الأيوبي، 2010، ص270).

طرأت تحولات جوهرية على منظومة القبيلة في عهد الملك المؤسس (عبدالعزيز آل سعود) تحديداً بعد توحيد المملكة، إذ اقتضت مرحلة ما بعد البناء ظهور القبلية كمبدأ تنظيمي متجانس يتسرّ داخل الدولة، وتجمعها بها أهداف مشتركة خلف التنظيمات السياسية وتتلون بألوان الطبقات والطوائف، وهي ما أسماها (النقيب) بالقبلية السياسية (النقيب، 1996، ص9).

تتمركز السلطة السياسية في السعودية كاملة حول أسرة آل سعود من قبيلة بني حنيفة، ، وقد قام الملك عبدالعزيز آل سعود في فترة حكمه بوضع آليات ضمنت تماسك أسرته، وعمل على توطيد حكمها عبر إستكثار سلسلة من المصاهرات مع القبائل الأخرى، سعيا منه لتوظيفها كوسيلة سياسية قوية يمكنه من خلالها إستقطاب القبائل واستخلاص ولائها للدولة، لدرجة يقول جون فانوس في كتابه (أقدم أصدقائي العرب): "كان الملك عبد العزيز يطلق زوجة ليأخذ بأخرى وغرضه مصاهرة القبائل"(مركز دراسات المملكة العربية السعودية، 2017)، ويذكر الزركلي بأن نسله ونسل اخوته وابنائه يمكن ان تتألف منه قبيلة كاملة، إذ تزوج عبدالعزيز ، خمسة وعشرين مرة ، رزق من خلالها بستة وثلاثين ابنا، وتزوج أولئك الأولاد بدورهم أكثر من مرة (الزركلي، 1988، ص345). لكن بعد أن تولّى أبناءه السلطة من بعده ظهر استحواذ واضح لبعض الأجنحة على الأخرى، وهذا ماحدث في أواخر الستينيات عندما إمتلكت إحدى الأجنحة نفوذا واسعاً وهي جناح السديريون السبعة المتألفة من سبعة من أبناء الملك من زوجته الأميرة حصة بن أحمد السديري، فعلى الرغم من تولية فيصل للحكم في سنة (1964م) ، إلا ان الجناح السديري إستطاع ان يهيمن أخيرا عندما أصبح الأمير فهد الحاكم الفعلي في عهد الملك خالد (1975-1982)، وتولّى فهد السلطة رسميا في 1982(لاكروا، 2012، ص21).

تقوم القبلية في السعودية باعتبارها نظاما يأخذ أساسها من الدم والتوريث، وهذا قد أثرت بشكل كبير على أداء النظام السياسي، بحيث سعت من خلالها العائلة المالكة التي تتجاوز عدد أفرادها الذكور عشرين ألف، (وهم المعنيون باستلام المناصب) على خمسة وثلاثين فرعا عائليا، وقام الذكور منهم بالسيطرة على كافة المؤسسات السياسية في الدولة، بحيث يتولون المناصب الحساسة مثل وزارتي الداخلية والدفاع، وقيادة الحرس الوطني، إضافة الى وكالة الإستخبارات (ناهي، وعلي، 2015، ص27).

بعد وفاة الملك فهد في عام (2005م) أصبح عبدالله بن عبدالعزيز ملكاً للمملكة ، وهو خارج الجناح السديري، قام الملك عبدالله بدوره بتعين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزيراً للدفاع، ومن ثم ولياً للعهد في يونيو (2012م) ليعتلي العرش بعد وفات أخيه غير الشقيق الملك عبدالله في (23 يناير 2015م)، ولايزال يزاول سلمان وهو ثاني السديرين بعد الملك فهد هذا المنصب حتى تأريخ كتابة هذا البحث (وكالة الأناضول، 2018).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

2-2-1 المتغيّر الديني

منذ ولادة الدولة السعودية الأولى في منتصف قرن الثامن عشر إثر تحالف قبلي ديني، كانت هناك ركيزتين أساسيتين قامت عليهما تلك الدولة، تمثلت في الشراكة بين البيت السعودي في نجد، وبيت الشيخ محمد بن عبدالوهاب الرجل الديني المتحمس، في حين يوفر آل سعود السلطة والإستمرارية للمملكة، يقوم آل الشيخ الذي بيده السلطة الدينية والأخلاقية بإضفاء الشرعية على هذه الشراكة الناجحة، وظلت العلاقة وثيقة بين البيتين على مدى أجيال عديدة(Bligh, 1985, p.37).

تبنّى محمد عبدالوهاب دعوته الإصلاحية في الجزيرة العربية عبر تمسكه الشديد بالنص في المجالات العقدية والشعائرية، فكانت دعوته تلك إمتداداً، وإحياءً للسلفية التأريخية التي نادى بها ابن تيمية الحراني وأتباعه، ودخل في نزاع شديد مع الفرق الإسلامية الأخرى، تحديداً الفرقة الصوفية وعقيدتها التي كانت الإمبراطورية العثمانية قد تبنتها في مصر والحجاز آنذاك، (ابو رمان، 2013، ص58).

هكذا دخلت الدعوة الوهابية في صراع فكري ضد خصومها طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقامت برسم الحدود العقائدية بين الدين الحق والدين الباطل على حد زعمهم بغية التجانس المذهبي وحمايته، ولعل مايشهد لذالك هو قيامها بتطوير المنظومة الفكرية القائمة على عقيدة الولاء والبراء في تلك الفترة، تحديداً بعد تعرّض الإمبراطورية العثمانية لإمارة نجد في أعوام(1815م، 1838م، 1871م)، وتجلت هذه المحاولات بوضوح في فتاوي شيوخ الدعوة منهم على سبيل المثال: سليمان بن عبدالله (ت 1818م)، ثم أُصِّل لها بعده في كتابات مرجع المذهب عبدالرحمن بن حسن (ت 1868م) الحفيد الأصغر لمحمد بن عبدالوهاب وأبنه عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ (ت 1876م)، والشيخ حمد بن عتيق(ت 1889م). (ملين، 2013، ص127-131).

على الرغم من المساهمة الفعّالة للمؤسسة الدينية في إعادة بناء الإمارة السعودية باعتبارها الضامن الوحيد لتطبيق الشريعة، وتوثيق التعاون بين الراعي والرعية القائم على النصح والموعظة الحسنة، وبعد مباركة رجال الدعوة لسياسات الملك عبدالعزيز آل سعود(1902م-1952م) وقيام الأخير بالمصاهرة مع أسرة آل الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، إذ تزوّج ابنة عبدالله،وجدت رجال الدين فرصة للأخذ القاطع بالمذهب الوهابي وتوظيف سلطتها للدفاع عن مصالحها الدينية والدنيوية للسلفية الوهابية(ملين، 2013، ص153-173)، وفي المقابل كان الملك عبدالعزيز هو الآخر يحاول الإنفراد بالسلطة وحقه في إعلان الإصلاحات والحروب، وحصر دور المؤسسة الدينية في القضاء فقط، خوفا من معارضة رجال الدين لمعالم التحديث التي كان الملك يرجوها في علاقاتها مع العالم الخارجي، وقد إزدادت هذه المحاولات بعد مجيء فيصل الى الحكم، وتطلعاته الى السيطرة الكاملة على المجالات الإجتماعية والقضائية، وكان يهدف الى تفتيت القضاء الديني، والحد من الاحتكار الذي يتمتع به مفتي الأكبر في المجال القضائي، فقام بإنشاء وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بجانب هيئة للإفتاء تتضمن عشرين عضوا، كما وأطلق سلسلة من الإصلاحات في حق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (هادي، 2015، ص92).

كان فيصل يريد بتلك الإجراءات إنفتاح المملكة في وجه العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه إبعاد المؤسسة الدينية من المجال القضائي ليعين القانونيين فيه غير أن المؤسسة الدينية على الرغم من عجزها عن معارضة الملك إلا أنها لم تستسلم، واستطاع واحد من أبرز علماءها وهو محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت 1969م)أن يعيد للمؤسسة الدينية مكانتها في القضاء، واستطاع محمد ابراهيم ان يقنع الحكومة بتعين رجال الدين فيها بجانب المهنيين، وان يعين أعضاء المؤسسة الدينية في المعاهد والجامعات، وأخذ يحمل لنفسه لقب مفتي الديار السعودية، علاوة على إشرافها على تلك المؤسسات النظامية، فأصبح من كل ثلاثة من العاملين فيها إثنين منهم تابع للمؤسسة الدينية، هكذا تحطت المؤسسة الدينية عهد التأسيس ودخل في عهد التنظيم بحيث أصبحت تتواجد بطابع مؤسساتي مؤثر في النظام السعودي الجديد(هادي، 2015، ص93).

2-2-1 3 المتغير الإقتصادي

كان الإقتصاد السعودي في مرحلة ماقبل إكتشاف النفط إلى عام(1938م)تعتمد على الرعي، وما تحصل عليه الدولة من عائدات مواسم الحج، فكان منطقة نجد تعاني من ضعف إقتصادها وكان سكانها يعتمدون بالدرجة الأولى على الثروة الحيوانية والزراعة، وربما وجد عدد قليل من التجار في القرى، ، غير أن الأوضاع في مملكة الحجاز أفضل بقليل حيث كان الإعتماد الأساسي على مداخيل مواسم الحج والعمرة خلال أشهر الحج ليتحول الإعتماد الكلي على النفط بحلول عام (1938م) وما بعده(عطوان، 2015، ص342).

بعد توحيد المملكة، كان على الملك عبدالعزيز أن يواجه النفقات العسكرية، وفي الوقت نفسه حدث نزاعات في العسير، وكذالك في المناطق الحدودية مع اليمن عام(1934م)، بالإضافة الى تراجع عائدات الحج بمعدل الثلثين، علاوة على ما يحتاجه الملك من إعانات مالية تدفعها للقبائل من أجل إبقائهم تحت السيطرة، فكان على ابن سعود أن يبحث عن مخرج ، لذالك بعد عودته من مصر قام بمنح إمتياز الكشف والتنقيب عن النفط لشركة سوكال الأمريكية(SOCAL) عام (1933م)، في المنطقة الشرقية للمملكة، ومن خلال السنتين الأولى من الإمتياز، إستلم المملكة ما يعادل (350) الف دولار أمريكي، وبحلول سنة (1938م) تم إكتشاف النفط وحصلت السعودية من خلالها 3.2 مليون دولار أمريكي في تلك السنة، وأصبحت المملكة

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

منتجا رئيسيا للنفط بحلول عام(1949م)، وذالك بانتاج (500,000) برميل يومياً، وازدادت مداخيل النفط ليصل الى(212)مليون دولار أمريكي في عام (1952م)، وتأسست في تلك الفترة شركة النفط العربية الأمريكية (ARAMCO) (غولد، 2014، ص85-85).

لعب النفط دورا أساسيا في تحول المملكة إقتصاديا نحو الأفضل، خصوصا بعد أن تأسست منظمة البلدان المصدرة للنفط(OPEC) في بغداد عام (1960م) ، وكانت السعودية من أعضائها المؤسسين، ليزيد إنتاجها النفطي عام (1971م) بنسبة (25%) في المئة وكان لتلك الزيادة تأثير كبير على إقتصاد المملكة، وأحدثت بدورها تغيرات إقتصادية، واجتماعية، وسياسية ملحوظة، وتقدماً في البنية التحتية للدولة، بحيث مهّد الطريق أمامها لتتبوأ مركز الصدارة بين دول الأعضاء المنتجة للنفط، وشكّلت نسبة تبلغ (11.4%) من مجموع إنتاج النفط العالمي في العام نفسه(الطيار، 1997، ص65).

قامت الحكومة السعودية بشراء (25%) من حصة شركة أرامكو في عام (1973م)، وبعدها بعامين تمت بناء مدن صناعية للبتروكيمياويات أثّرت بدورها في تقدم القطاع النفطي في السعودية وتنمية البنية الإقتصادية، وتطوير الطرق والمباني والخدمات العامة(مؤسسة فاناك، 2013)، إلاّ أن الإنخفاض الشديد في سعر النفط بحيث بلغ متوسط أسعار العالمية ($50) للبرميل في (2015م) بعدما كانت($100) بين أعوام (2010م- 2014م)، إضافة الى العجز المالي الذي واجهته المملكة، دفع بولي العهد محمد بن سلمان أن يطلق رؤية 2030 في (ابريل/ 2016م)، وهي رؤية إقتصادية في الأساس تعتمد على العائدات غير النفطية، وفقا لتطلعاتها بحلول)2020م) تصبح العائدات والإستثمارات غير النفطية هي المصدر الرئيسي لإقتصاد المملكة (Moshashai, Leber & Savage, 2018, p.2).

2. المتغيرات الداخلية ومستقبل النظام السياسي السعودي

يتناول هذا الفصل دور المتغيرات الداخلية في رسم وتحديد مستقبل عملية النظام السياسي السعودي مستنداً على أسس ومناهج استشرافية ، وذلك من خلال عرض مشاهد مستقبلية تفرض نفسها على الموضوع ، إذ تنقسم المشاهد في هذه الدراسة إلى ما هو تفاؤلي، والذي يرى حدوث الإصلاح بفعل متغيرات ، معتبراً ان النظام جادّ في خطواته الإصلاحية وصيرورة تلك العملية التي من شانها ان تواكب التحولات الجارية، وفي المقابل هناك مشهد تشاؤمي ينظر إلى تلك الإصلاحات على انها محاولات خجولة من المملكة العربية السعودية للقضاء على الأصوات المعارضة المطالبة بأحداث التغيير ، والتي سعت الدولة، ولم تزل تسعى جاهدة لإسكاتها، للحفاظ استقرار النظام وبقائه على الوضع الراهن بكل ما يحملها من تلك المتغيرات، وهناك مشاهد أخرى محتملة غيراننا سوف نكتفي بالتطرق إلى هذين المشهدين لحاقا بالوقت والجهد.

2-1 مشهد تغير النظام(المرغوب به)

يستشرف هذا المشهد قضية الإصلاح في المملكة العربية السعودية، ويرى بان السياق التأريخي لإصلاح العديد من المتغيرات التي قامت عليها السعودية، مع ما تشهدها المملكة من إصلاحات وتحولات جيدة، وبما انها قطعت بالفعل أشواطاً في طريقها نحو الإصلاح ، والانفتاح على الداخل والمحيط الخارجي، يدفع بالمؤيدين لهذا المشهد ان يلقوا نظرة إيجابية على تلك العملية مستندين فيها على متغيرات داخلية ، بحيث تساهم تلك المتغيرات في نجاح هذه العملية وصدق فرضيتها، وسوف نتناول هذا المشهد عبر ثلاث مطالب:

2-1-1 المتغير القبلي

بدأ الإصلاح في النظام القبلي مع مشروع الهجرات التي أسسها الملك عبدالعزيز، والتي ساهمت في تمدين قبائل البدو من خلال توطينهم في مناطق حضرية محدّدت لفرص التعايش الاجتماعي، بحيث أصبحت المدينة هي النموذج الجديد لدى القبيلة للتعايش والتواصل مع الآخر، فهناك في السعودية أفراد ينتمون لقبائل شتى مثل (العنزية، وشهرية، وقحطانية، وغامدية، وزهرانية، وشمّرية وغيرهم) يقطنون في حيّ واحد، ويمتلكون عقلية مشتركة، كما انهم في معظم الأحيان يفكرون بطريقة متشابهة، ويهدف هؤلاء إلى تحسن أوضاعها المعيشية، وتعليم أبنائهم، فظلّ قانون الدولة هو الذي يحكم علاقات الأفراد بدل الحكم القبلي والعشائري، لان القبيلة اليوم في السعودية تعيش كوحدة مشتركة مما أدى إلى ظهور التسامح في العادات الاجتماعية بين القبائل، والأسر في الطبقات الاجتماعية التي تحددها الطبقة المادية الجديدة المتميزة بقدرتها على إضافة علاقات جديدة، وظهور أفكار جمعية تتجاوز الجزئيات والحدود الضيقة داخل النظام القبلي، لتحل الزعامة الاجتماعية المتمثلة في سلطة الدولة محل الزعامات القبلية المنتمية إلى الانتماءات التقليدية(الخنيزي، 2012، صص173-175).

لا شكّ ان الأبعاد القبلية، والقبيلة كمؤسسة مهيمنة ومحركة للمنتمين إليها قد ضعفت إلى حد كبير، وهذه الوضعية تسري على كافة القبائل في السعودية، وان كانت بنسب متفاوتة، غير ان فاعليتها لم تعد واضحة إلا في حل بعض المشاكل الاجتماعية مثل الديّات، أما من حيث حركتها السياسية، وتحكّم شيخها في تلك الحركة لاتكاد تكون محسوسة في الحالة السعودية، بل ان وجود القبلية بصفتها بنية ذات نظام سياسي، واجتماعي وقانوني، او ديناميكيتها في إطار الحمى(الإقليم) لم تعد قائمة، ذلك ان الدولة وأجهزتها أصبحت هي المهيمنة والمتحكمة بكافة عناصرها، فضلاً عن ذلك كله، فهناك من يرى بان التركيب القبلي أو الطائفي لم يكن يعيق المشاركة السياسية بوصفها أحد مظاهر الإصلاح السياسي في السعودية، إذ ان بعض الدول مثل(لبنان،

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

والأردن، الكويت)، وبعض الدول الأفريقية لم تتعطل العملية السياسية رغم ما لديها من التنوع القبلي او الطائفي أو العرقي، وأتاحت المجال للانتخابات(الفالح، 2004، ص70).

كانت التوجهات الإصلاحية موجودة لدى الأسرة المالكة منذ أن قام الملك(عبدالعزيز آل سعود) بتوحيد مملكتي الحجاز والنجد، فبدأت مشاريعه بتحضير البدو وتوطين القبائل المتناثرة في (االهجرات)، وبعث إليهم من يعلمهم الزراعة، ثم عمد إلى استقدام كبار رجال الهجر إلى الرياض ليعلمهم مباديء الإسلام، واحترام حقوق الآخرين، ليكفوا عن الغزو والنهب، وتم توعيتهم للأمور الحياتية ، فقضى عبدالعزيز بذلك على بعض العادات التي كانت موجودة خصوصا في الحجاز مثل(الخوّة)(1) التي كانت مصدر رزق لبعض القبائل البدوية، ومن جملة الإصلاحات أيضاً جعل فرض الضرائب حقاً للدولة فقط، كما استعان الملك بنخبة من الأكفاء خارج الأسرة من الذين كانوا يتمتعون بكفاءات، في تطوير أجهزة الدولة الإدارية والانتاجية، بحيث تتلائم مع متطلبات المرحلة التي كانت المملكة تمر بها، منها: إنشاء المؤسسات الرسمية، فكانت أول وزارة أُنشِأت هي وزارة الخارجية في (1930)، ثم تلتها وزارة المالية سنة (1933)م، ووزارة الدفاع سنة 1944م، والداخلية 1951م، والمواصلات 1953م، يضاف اليها الإصلاحات المتمثلة في الأخذ بوسائل التمدن والتحديث مثل إدخال الآلات والمكتشفات الحديثة كالسيارة والهاتف، واللاسلكي والمذياع، علاوة على تطوير المرافق والخدمات مثل تحسين الطرق والمباني رغم معارضة بعض القبائل، وقد نجح (عبدالعزيز) بوضع أسس هذه الإصلاحات في ظروف كانت لاتزال المملكة دون موارد تعينه على القيام بتلك النهضة، وقبل ان تصبح الثورة النفطية هي المعتمد عليها في تلك التطورات، ومع ذلك أصبح بعض القبائل ينضم إلى الدولة الحديثة، ويتعودون على حياة المدن، ويرتبطون بالدولة(قدورة، بلا سنة، صص72- 84).

واجهت الدولة السعودية في بداية مسيرتها الإصلاحية معارضة بعض القبائل مثل(عتيبة ومطير...الخ) لكنها استطاعت فيما بعد ان تخضعها لسلطة المركز، وذلك عبر دمج المؤسسة التقليدية في المؤسسات العسكرية والمدنية ، مثل تعيين بعض الأفراد في مناصب وزارية، وكذلك توظيف بعضهم ضمن الحرس الوطني، وقد ساعدت الطفرة النفطية على ذلك بشكل ملحوظ، لان تقاضي القبيلة للدخل المالي الواسع، وانغماسها في ترف العيش، حدّت من الحضور القبلي، كما وساهم ذلك في التخفيف عن عصبيتها، وهذا ما سمّاها ابن خلدون(ت:808هـ) بـ(حصول الترف وانغماس القبيل في النعم)(2). (الجبلي، 2019، ص45).

مابين عامي(1953-1990) أسرعت وفرة عائدات النفط في المملكة من عملية الإصلاح والتحديث داخل بنية النظام السياسي والاجتماعي، فعندما تولى (سعود بن عبدالعزيز) الحكم في أواخر عام (1953م)، وكان تأثيرالمدّ القومي المتمثل في الحركة الناصرية على السعودية واضحا، حيث بدأت المطالبات الشعبية بالإصلاح السياسي والاجتماعي علناً، كما ان الخلاف الظاهر بين سعود وفيصل على تخصيص سلطات مجلس الوزراء كان له أثر كبير في ظهور تنظيمات، وحركات سياسية في داخل السعودية وخارجها بحلول الستينيات من القرن الماضي مثل(حزب نجد الثوري، والجبهة القومية الديمقراطية، وحركة نجد الفتاة)، وبعد أن استطاع فيصل إحكام قبضته على مجلس الوزراء كأعلى سلطة تنفيذية، وكان الفضل وراء حسم الخلاف لصالحه عائد إلى وقوف كبار أفراد الأسرة المالكة مع فيصل، وضغوطاتهم على سعود، فاضطرّ الأخير ليصدر مرسوما في (مايو- 1958م) وسّع من خلاله سلطات فيصل في مجلس الوزراء وحوّله من مجلس إستشاري مرتبط بالملك إلى مؤسسة تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبدوره أطلق هذا الإجراء يدي فيصل ليقوم بإدخال سلسلة من الإصلاحات مثل استحداث أجهزة وزارية جديدة منها وزارات(الصحة والمواصلات والزراعة وكذلك وزارات البترول والحج والعمل والإعلام)، وأطلق وعوداً بوضع النظام الأساسي للحكم، وتطوير نظام مجلس الشورى، ونظام المقاطعات، واجتماعياً فقد أولى فيصل اهتماماً بتعليم البنات، غير ان اغتياله في منتصف السبعينيات قد حال بينه وبين وعوده(الكرطاني، 2016، صص173-176).

(1) الخوة هي إحدى التقاليد القبلية التي تفرض على كل من عبّر بقرب القبيلة دون موافقتها، وكانت تسري تلك العادة حتى على الحجاج في موسم الحج إلى ان وضع لها عبدالعزيز حداً.

(2) يقول ابن خلدون:"إن القبيلة إذا غلبت بعصبيّتها بعض الغلب استولت على النّعمة بمقداره وشاركت أهل النّعم والخصب في نعمتهم وخصبهم وضربت معهم في ذلك بسهم وحصّة بمقدار غلبها واستظهارالدّولة بها فان كانت الدّولة من القوّة بحيث لا يطمع أحد في انتزاع أمرها ولا مشاركتها فيه أذعن ذلك القبيل لولايتها والقنوع بما يسوّغون من نعمتها ويشركون فيه من جبايتها ولم تسم آمالهم إلى شيء من منازع الملك ولا أسبابه انما همّتهم النّعيم والكسب وخصب العيش والسّكون في ظلّ الدّولة إلى الدّعة والرّاحة والأخذ بمذاهب الملك في المباني، والملابس والاستكثار من ذلك والتّانق فيه بمقدارما حصل من الرّياش والتّرف وما يدعو إليه من توابع ذلك فتذهب خشونة البداوة وتضعف العصبيّة والبسالة ويتنعّمون فيما أتاهم الله من البسطة وتنشأ بنوهم وأعقابهم في مثل ذلك من التّرفّع عن خدمة انفسهم وولاية حاجاتهم ويستنكفون عن سائر الأمور الضّروريّة في العصبيّة حتّى يصير ذلك خلقا لهم وسجيّة فتنقص عصبيّتهم وبسالتهم في الأجيال بعدهم يتعاقبها إلى ان تنقرض العصبيّة فيأذنون بالانقراض وعلى قدر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء فضلا عن الملك فان عوارض التّرف والغرق في النّعيم كاسر من سورة العصبيّة الّتي بها التّغلّب وإذا انقرضت العصبيّة قصّر القبيل عن المدافعة والحماية فضلا عن المطالبة والتهمتهم الأمم سواهم فقد تبيّن ان التّرف من عوائق الملك وَالله يُؤْتِي مُلْكَهُ من يَشاءُ"(ابن خلدون، 1988، ص274).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

عندما تم تفويض السلطة التنفيذية إلى فيصل في (1958م)، برز في السعودية اتجاه ليبرالي باسم (الأمراء الأحرار) من بينهم أمراء لبراليين داخل الأسرة المالكة(1)، وأعضاء أخرى خارج الأسرة، من أبرزهم الأمير طلال بن عبدالعزيز، وكذلك عبدالله الطريقي مديرعام وزارة النفط والموارد المعدنية، دعوا إلى ملكية دستورية في السعودية، كما ورد عن الطريقي قوله مبتهجا:"إتخذنا من المملكة العربية السعودية للتو خطوة إلى الأمام نحو الدستور، وسيصبح هذا البلد في نهاية المطاف ملكية دستورية"، وفي (ديسمبر-1960م)، أرغم سعود أخيه فيصل على التنحي، وقام بتشكيل مجلس وزرائه من الأمراء المذكورين، ومن جانبهم دعت هؤلاء إلى توسيع الحوار، وتطرقوا لمسائل حسّاسة متأثرين بالقومية الناصرية، ولما قدّم الأمير طلال بن عبدالعزيز اقتراحات دستورية إلى الملك سعود، فكّ الأخير ارتباطه بهم واضطر مرة أخرى إلى إسناد رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية إلى فيصل عام (1962م)، (كيشيشيان، 2015، ص122).

مما يميز حركة (الأمراء الأحرار) عن غيرها، انها لأول مرة في تأريخ السعودية قامت أشخاص خارج العائلة الملكية، باستلام حقائب ستة وزارات من مجموع (11) وزارة، كما كانت لها دور بارز في تشكيل مجلس وطني منتخب جزئيا، والذي أعلنته إذاعة مكة عام (1960م)، وكذلك الإشارة إلى قرار وضع مسودة دستورية للمملكة في الصحافة السعودية، والتي وضعها حقوقيين مصريين بطلب من (طلال بن عبدالعزيز)، وزملائه، ونص المسودة كانت الجريدة اللبنانية قد نشرتها، وتتألف من مئتي مادة دستورية، غير ان أسباباً مثل معارضة رجال الدين للمشروع، وتنامي قوى المعارضة إثر تردي الاوضاع الاقتصادية في المملكة دفعت بالملك (فيصل) لإجهاض المشروع الإصلاحي قبل ولادته(فاسيلييف، 1995، ص443-445).

شهدت السعودية في بداية التسعينيات مراحل محمة في إصلاحات بنيوية ودستورية، تحديدا بعد خضم حرب الكويت، وسماح السعودية للقوات الأمريكية باستخدام اراضيها، تنامت المطالب الداخلية لدى النخب المثقفة، واللبراليين بالإصلاحات السياسية، إذ قدمت عرائض ومذكرات عديدة، أبرزها كانت مذكرتان في (مايو-1991م)، وكان القاسم المشترك بينها يتمثل في المطالبة بإنشاء مجلس الشورى والقيام بإصلاحات في الأجهزة الإدارية، وضمان حرية الإعلام، والتعبير عن الرأي، فاستجابة لتلك الدعوات أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز(1982-2005م) عن صدور ثلاثة انظمة رئيسية وهي(النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق)، وكان النظام الأساسي تحديدا بمثابة أول وثيقة دستورية مكتوبة للمملكة، ضمّت جملة من الحقوق، والمباديء العامة، من بينها:حماية الدولة لحقوق الانسان وفقاً للشريعة الإسلامية، وكفالة حقوق المواطنين، والتقاضي العادل، وكذلك ضمان توفير الخدمات الصحية والتعليمية(الدخيل، 2006، ص180).

يرى الباحث أن صدور الانظمة الثلاثة(النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى)قد شكّل نقلة نوعية في المملكة، ويمكن وصفها بخطوة جيدة إلى الأمام نحو مأسسة الدولة، والإصلاح المؤسسي، فبرغم كونها مدفوعا بمعارضة داخلية، غير ان تبعات حادثة الحرم المكي في (1979م)، والتغييرات التي طرأت على بيئة النظام الدولي بعد سقوط الشيوعية، وتزايد الاتجاهات الإصلاحية الداعية إلى الديمقراطية في العالم ككل، أعطت حافزاً مهماً لتركز المطالب، والخطوات الإصلاحية القادمة تدريجياً على مضامين الممارسة السياسية أو تفعيل المشاركة السياسية في السعودية.

بعد أحداث(11) أيلول 2001م، استطاع الإصلاحيون اللبراليون، وبدعم من الجناح المعتدل في الأسرة الحاكمة ان يضعوا استراتيجية جديدة لدفع العملية الإصلاحية التي قادها ولي العهد (الملك لاحقا في 2005) عبدالله بن عبدالعزيز، ففي (كانون الأول- 2003)، قام الدكتور عبدالله الحامد(1950- ابريل 2020) بكتابة مذكرة فريدة من نوعها باسم (نداء إلى القيادة والشعب)، ووقع عليها (116) إصلاحيا ليبرالياً، منهم بينهم (متروك الفالح، عبدالله الحميد، وعلي الدميني)، طالبوا فيها السلطات بإصلاح سياسي شامل، وإنشاء نظام ملكي دستوري في السعودية، كما تضمنت المذكرة مطالب أخرى تمثل في ضمان الحقوق والحريات المدنية الأساسية للمواطنين، ومنح المرأة حقوقها، وكذلك طالبوا بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلالية سلطة القضاء، ورفع القيود على تأسيس منظمات المجتمع المدني، وضمان حق التجمع والتظاهر السلمي، وكانت من ضمنها دعوة إلى تشكيل لجنة لإعداد مسودة دستور دائم للمملكة تعتمد على الشريعة الإسلامية، ومباديء الحكم الديمقراطي، وإجراء إستفتاء وطني على المسودة في غضون سنة من تأريخ إعلانها(الكرطاني، 2016، صص187-191).

تعرض بعض الموقعين على المذكرة في البداية لمضايقات لدى السلطات السعودية، إلا ان آثارها دفعت بولي العهد ليعلن وفقا لمرسوم ملكي عن إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في (آب-2003)، وعقد فيه ثمان لقاءات حوارية بين عام (2003-2010)، وكان من أهم الأهداف الرئيسية للحوار الوطني(الشامسي، 2006، ص329):

1- ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع.

2- السماح للمواطنين السعوديين بجميع أطيافه بالمشاركة في الحوار الوطني.

(1) من الامراء المنضمة إلى الحركة: الأمير مشاري بن عبد العزيز آل سعود(ت:2000)، والأمير بدر بن عبد العزيز آل سعود(ت:2013)، والأمير تركي الثاني بن عبد العزيز آل سعود(2016)، والأمير فواز بن عبد العزيز آل سعود(2008)، والأمير مساعد بن عبد العزيز آل سعود(ت:2013)، والأمير نواف بن عبد العزيز آل سعود(2015)، والأمير سعد بن عبد العزيز آل سعود(ت:1993)، (موقع ن. بوست، 2018).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

3- تعميق الحوار الفكري الهادف وتكريس الوحدة الوطنية في حدود العقيدة الإسلامية.
4- انتهاج الخطاب الإسلامي المبني على الوسطية، والاعتدال داخل المملكة وخارجها.
5- طرح القضايا الوطنية بكافة مجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ضمن قنوات الحوار الوطني ومعالجتها.
6- تفعيل قنوات الاتصال، والحوار الفكري بين المؤسسات، والأفراد ضمن المجتمع السعودي.

أحدثت هذه السلسلة من الحوارات الوطنية إصلاحات جوهرية في المملكة، وفي(فبراير-2005) أُجريت الجولة الأولى للانتخابات البلدية في الرياض، ثم تبعتها المقاطعة الشرقية، والعديد من المقاطعات الجنوبية في المملكة، وكان الأمر غير مسبوق بالنسبة إلى دولة محافظة كالمملكة العربية السعودية، وفي هذا الصدد يرى (جوزيف كشيشيان): (ان الانتخابات البلدية في السعودية قد رسخت الوعي السياسي السعودي، كآلية متطورة بعيدا عن تأثيرات القبلية ومعوقات تقليدية اخرى). أما الجولة الثانية للانتخابات فقد تم تحديد موعدها في عام(2009م)، إلا انها أُجّلت إلى أواخر(سبتمبر-2011) دون تقديم أية أسباب رسمية، وفي تلك الفترة تم تحديث آليات النظام الانتخابي مثل تطبيق نظام أحادي التصويت(أي يحق للناخبين الإقتراع لمرشح واحد ضمن اللائحة الانتخابية)، كما تم رفع عدد المجالس البلدية من (179) إلى (258) مجلساً، فضلاً عن تحديد ولاية المجالس من أربعة إلى ستة اعوام، وبالنسبة لمشاركة النساء في الانتخابات، لم يسمح لهن بالمشاركة في انتخابات (2005)، غير ان مجلس الشورى قد صوّت لصالح منحهن هذا الحق في عام (2009)(1)، وقد شاركت النساء قبل ذلك في انتخابات الغرفة التجارية والنقابات عام (2006)، وحصلن على مقعدين(كيشيشيان، 2015، صص219-224).

وفي هذا الصدد قام الملك عبدالله بإصلاحات وتغيرات أساسية في قواعد الوراثة، وآلياتها، في عام (2005) أصدر عفواً شاملاً عن دعاة الملكية الدستورية المسجونين، وبعده في (أكتوبر-2006)، أصدر مرسوماً يقضي بتشكيل لجنة من الأمراء للإشراف على موضوع الخلافة، وتحولت فيما بعد إلى (هيئة البيعة) تضم أبناء وأحفاد الملك المؤسس، وأوكل رئاستها إلى أمير مقاطعة مكة (مشعل بن عبدالعزيز)، وكان لابتكار هيئة البيعة تطور جوهري فيما يخص تنظيم مسألة الوراثة، فوفقا لما ذهب اليه أحد المراقبين (يعكس قانون هيئة البيعة الطرق التي بدأت بها الأسرة المالكة لمعالجة المسائل الشائكة في الخلافة والحكم، مع استعداد أسرة (ابن سعود) نقل السلطة من أبناء المؤسس إلى أحفاده)، وهذه الآلية بدورها وضعت أداة دستورية مهمة امام اختيار الحكام السعوديين في المستقبل(كشيشيان، 2015، صص236-250).

يرى الباحثان أن الإصلاحات التي قام بها الملك عبدالله من توسيع قاعدة المشاركة السياسية، والتعبير عن الرأي، وتفعيل دور المرأة في الممارسات السياسية، وكذلك الإصلاحات التي قدمها ضمن إطار هيئة البيعة، وان كانت بمجملها محدودة نسبياً، إلا انها شكلت إجراءات جريئة وتعد تحولاً كبيرا في مسار العملية السياسية، لو أخذناها في سياقها الظرفي، بل تركت بصمتها في تثبيت الخطوات الإصلاحية للمراحل التي تليه كما سوف نتطرق اليها كلا في موضعها.

كان الملك (عبدالله) منذ ان كان ولياً للعهد يمثل الجناح الإصلاحي داخل الأسرة المالكة، وكان فريق من الأمراء على إختلاف في نفوذهم يؤيدونه في الإصلاحات التي يقوم بها، بما فيها التوسيع النسبي في المشاركة والتمثيل الساسيين، ومن ضمنهم الأميرين سعود الفيصل وعبدالله الفيصل ، ورئيسي جهاز الإستخبارات السابقين الأمير تركي الفيصل، والأمير نواف بن عبدالعزيز، وكذلك الأمير اللبرالي طلال بن عبدالعزيز آل سعود(ناصر، 2011، ص304).

كانت للتوجهات الإصلاحية حضور لدى كبار أفراد آل سعود، وهذا يدل انهم حكام لديهم من الكفاءة ما يؤهلهم لتطبيق إصلاحات جديدة في خط الخلافة، والسير نحو المزيد من التحديث والانفتاح رغم تعاقب بعض الخلافات على السلطة داخل العائلة الملكية منذ عام(1932م)، وبجانب مبادرات الملك عبدالله الإصلاحية، كذلك يمكننا الإشارة إلى جهود ودعوات بعض الأمراء الآخرين إلى الإصلاح، نذكر منهم الأمير طلال بن عبدالعزيز، والذي دعا فيها السعودية للبدء في انتهاج الإصلاح السياسي، وكان (طلال) الذي قد طالب بتغيرات ديمقراطية في عام(1960م) عندما كان وزيراً للمالية، وفي عام (1999م) عندما نادى بالتحديث في هيكلية الخلافة، رجع مجدداً في منتصف (2005م)، يدعو إلى إدخال قانون أساسي جديد(يعني به الدستور بالمفهوم الغربي) وشدد على ان يكون هذا الدستور في إطار عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين، وفي عام(2007)، دعوته بإنشاء احزاب سياسية في المملكة شكّل تحدياً حقيقياً في دولة يحظر فيه وجود الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفي عام (2009) لما قام الملك عبدالله بتعيين (الأمير نايف بن عبدالعزيز) كنائب ثاني لمجلس الوزراء دون الرجوع إلى هيئة البيعة، صرّح (طلال) في مقابلة له مع وكالة (رويترز)، بان تعيين (نايف) لابد ان يخضع لموافقة هيئة البيعة، واعتبر القرار الفردي نكسة حقيقية في طريق الإصلاحات السياسية، وبعد الانتفاضات السياسية (الربيع العربي) عام (2011)، كان الليبرالي (طلال) قد أشار في أكثر من موقف إلى ان المملكة بحاجة إلى التحديث بشكل كبير، بما في ذلك منح النساء المزيد من الحقوق

(1) بقرار من الملك عبدالله بن عبدالعزيز(ولي العهد انذاك) في (2003) تم تعديل المواد المتعلقة بتمثيل المرأة في نظام مجلس الشورى، على ان لا تقل نسبة تمثيل النساء عن (20%). (الكرطاني، 2016، ص144).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

والسماح لهن بالقيادة، والحد من انفاق الرياض العسكري، وكانت دعوته لنقل السلطة إلى الجيل الثاني هي الأخرى من جهوده الإصلاحية عندما أوضح قائلاً:"مشاكلنا هي مع الأحفاد"(كيشيشيان، 2015، صص251-257).

بعد وفاة الملك (عبدالله)، في (يناير-2015)، واعتلاء الملك (سلمان بن عبدالعزيز) العرش دون منازع، قام الأخير بإجراء سلسلة من الإصلاحات، بدأت بالتغيير في تراتيب خط الخلافة الذي كان الملك السابق قد وضعه، فعزل (سلمان) الأمير (مقرن بن عبدالعزيز) من منصبه كنائب لولي العهد، وانتقل بالخلافة إلى الجيل الثاني بعد رفع ابن أخيه(محمد بن نايف) ولياً للعهد، وتعيين نجله الأمير (محمد بن سلمان) ولياً لولي العهد ونائب رئيس لمجلس الوزراء، ورئيسا لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ثم تلاه تغيرات كبيرة أبرزها كان القرار الملكي بإقالة (محمد بن نايف) من جميع مناصبه، وتعيين سلمان لنجله (محمد) وليا للعهد بعد حصوله على موافقة الأغلبية العظمى من أعضاء هيئة البيعة(31 من 32)، وتبع هذا القرار قرارات أخرى تدور معظمها حول تعيين أبناء أحفاد الملك المؤسس في مناصب قيادية، في محاولة إيجابية من سلمان لترتيب البيت السعودي، وفتح المجال أمام جيل الشباب في العائلة الملكية، وهي خطوات ينظر إليها عبر إشراك جيل الشباب في إدارة الدولة، ومنحهم الحق في إدارة ما يرونه مناسبا وفق المهام المسندة اليهم، وجاءت هذه القرارات تزامنا مع إجراء التعديل على الفقرة (ب) من النظام الأساسي للحكم، والذي بموجبه يمنع إعطاء الحق للأحفاد بتعيين أولياء للعهد من نفس الفرع الذي ينتمون إليه، وهذه خطوة جيدة من الملك الحالي لقطع الطريق عن نية نجله(محمد) في توريث الحكم لأبنائه(محمد، 2018، صص57-60).

قامت السلطات السعودية في(نوفمبر/تشرين الأول 2017) باعتقال عشرات رجال الأعمال البارزين، وأفراد العائلة المالكة، ومسؤولين حكوميين في فندق(ريتز كارلتون) في الرياض. طلب منهم تسليم أصولهم إلى الدولة مقابل إطلاق سراحهم ولا يزال البعض منهم رهن الاعتقال، فهذه الإجراءات ينظر اليها البعض انها محاولة إصلاحية من الملك سلمان ونجله لتحقيق هدفين: الأول تقيد الفساد، والممارسات القديمة للأمراء التي تستند إلى سلب الحكومة ونهبها، تواطأً مع البيرقراطيين ورجال الأعمال. وقد أعلنت السلطات في السعودية انها استطاعت ان تعيد أموالاً طائلة إلى خزينة الدولة، إذ كانت الممارسات الخاطئة لدى هؤلاء كان يستنزف سنوياً مابين (10 إلى 30) في المائة من أموال الخزينة العامة، وبالتالي لا تتناسب تلك مع ما في رؤية 2030، أي الخطة الإصلاحية لتنويع الاقتصاد، أما الهدف الثاني وراء تلك الاعتقالات هو استعادة مبلغ كبير من الأموال للخزينة من جيوب الأمراء الموقوفين عبر محاكمات قضائية بتهم الفساد وغسيل الأموال، وهذ ما سوف يوفر أكثر من 100 مليار دولار لخزينة الدولة، علاوة على الاستحسان الشعبي الذي يتلقاه سلمان وابنه في صفوف الطبقتين الوسطى والدنيا على غرار تلك الخطوات(يونغ، 2017).

وفي هذا الصدد صدرت خلال عام(2018)، أوامر ملكية تقضي بإجراء المزيد من الإصلاحات في هيكلية المؤسسات والأجهزة الحكومية، ففي (يونيو) من العام نفسه، صدر الأمر بإنشاء وزراة الثقافة وفصلها عن وزارة الإعلام، كما تم إعادة تشكيل مجلس الوزراء، ومجلس الشؤون الأمنية، وطالت التغييرات وزارات أخرى كالخارجية والحرس الوطني، وكان قبل ذلك قد أصدر الملك(سلمان) في كانون الثاني (2015)، أوامر ملكية تصل إلى (37)، أمراً فيما يتعلق بتعديلات وتغيرات في تشكيلة مجلس الشؤون السياسية والأمنية، بحيث يراها البعض محاولة لإقصاء الشخصيات التقليدية المحافظة، وتقريب ذوي التوجهات الليبرالية، منها تعيين (عادل الطريفي) مدير قناة العربية الفضائية وزيراً للإعلام، وكذلك الإصلاحات التي قام بها ولي العهد (الأمير محمد بن سلمان) خلال رؤية (2030)، المعلنة في أبريل(2016) في السعودية(الزيدي، 2019، ص37).

كان الهدف الأساسي من هذه الرؤية هو الإصلاح الاقتصادي منذ انطلاقها، إلا انها تحمل إشارات نهضوية تشمل مختلف مكوّنات الشعب السعودي، بناء على الفقرة الأخيرة من شعار الرؤية(وطن طموح)، مما يضع الحديث عن الإصلاح السياسي، والمواطنة، وقضايا الرقابة والتمثيل السياسي أمراً وارداً تحديداً في السياق الذي تنبثق منه الرؤية فيما يخص الشفافية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي كإجراءات إصلاحية مفروضة من أعلى السلطة سعيا وراء استحداث آليات وقوانين تنظم عمل المؤسسات السياسية(محمد، 2019، ص185).

بناء على ما سبق، يمكننا القول ان المتغير القبلي في السعودية ضَعُف نسبياً، ومن المحتمل أن لا يشكّل اليوم عقبة امام النظام السياسي السعودي في مسيرته الإصلاحية، لأن الإصلاح بعينه ماهو إلا عملية تغيير تدريجية قد تكون جزئية أو شاملة، فعليه ما قام بها الملك(عبدالله) من الإصلاحات وان كانت متانية وبطيئة، غير انها قد دفعت بالعملية السياسية في السعودية نحو الأمام بشكل ملحوظ، خصوصا في موضوع إدخال الانتخابات في المجالس البلدية، وما تلتها من منح المرأة حقها في الترشيح والاقتراع، وفي رأينا ساهمت اللقاءات والحوارات الوطنية في دعم تلك العملية ونجاحها النسبي، كما انها رسمت للملك (سلمان) معالم طريق أعطته الاستمرارية في التحديث والتغيير هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد التعديلات التي أجراها الملك سلمان في خط الوراثة تطوراً كبيرا، نحو التركيز على قوة الجيل الشاب(الجيل الثالث) المفعم بالحيوية والانفتاح لأفراد الأسرة والتي تقتضيها تلك المرحلة، فتلك الإصلاحات وان كانت دون مستوى المطلوب، لكنها تخبر عن تفائل بالمشهد المستقبلي في السعودية، وانها سوف تنتج المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية متخطيا القبلية السياسية، والتي تنحصر نفوذها اليوم في بعض العادات والأعراف الاجتماعية التي لا تتجاوز حدود القبيلة، بل لا تكاد تشمل جميع الأفرد ضمن القبيلة الواحدة، ومما يزيد المشهد تفاؤلاً هو ان معظم الإصلاحات في المملكة نازلة من الأعلى للأسفل متأثرة

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

بالقاعدة الشعبية والأصوات المعارضة المحيطة بالنظام داخل السعودية وخارجها، وبالتالي يسرع هذا الواقع من عملية التحول المبشرة بمستقبل أفضل للسعودية ومسيرتها النهضوية.

2-1-2 المتغير الديني

من أجل فهم طبيعة العلاقة بين مجالي الدين والسياسة في المملكة العربية السعودية لابد من الفصل بين مرحلتين: المرحلة الأولى: وهي التي نشأت فيها الدولة السعودية بموجب تحالف سياسي- ديني، والخطاب الخاص بتلك المرحلة كان ذا طبيعة مذهبية خاصة، تتسم بمستوى عال من التحريض والإقصاء والخصومة كشروط أساسية في إقامة الدولة السعودية سواء كانت تسلطية أو تعاقدية، أما المرحلة الثانية فهي تلك التي تسير فيها الدولة والخطاب الخاص بها وكان ذا طبيعة سياسية مع وجود دور المذهب الوهابي القائم فيه، فلم يعد في قدرة الدولة أن تسير على نفس الخطاب الإقصائي ذي الطبيعة الانقسامية، فكان لزاماً على الدولة ان تتكيف مع المرحلة الجديدة، إذ أصبح من غير الممكن الحديث عن دولة وطنية فيما خطابها لايزال(مذهبياً وإقصائيا)، ويبرهن البعض على تلك المرحلة بمحاولات (عبدالعزيز آل سعود) في إقناع جيشه العقائدي(الإخوان) للتخلي عن (التكفير والهجرة والجهاد)، وتم ذلك بطلب من مشايخ الوهابية إعادة توجيه الأتباع بما يتناسب مع مقتضيات تلك المرحلة بغض النظر عن محدودية نجاح الدولة في تلك المرحلة(إبراهيم، 2017، ص229).

إبتداء من عام(1926)، حاول الملك (عبدالعزيز) استقدام نخبة فعّالة قادرة على إدارة المملكة، وذلك بإنشاء نظام تعليمي حديث، والأقتباس من بعض المواد القانونية المأخوذة من القضاء العثماني بما يتضمنها من القوانين الوضعية المستوحاة من القانون الفرنسي في المجال التجاري، وكان ذلك سعيا منه إلى إذابة الهوية الوهابية الحنبلية داخل الحركة الإصلاحية، من خلال تأسيس دار التوحيد، والإتيان بالكفاءات الأجنبية تأسياً ببقية البلدان العربية والإسلامية في ذلك الوقت، وكان الملك حاول ان يتجه في المملكة نحو ضرب من العلمانية بالمعنى الذي يعطيه(بيتر بيرغر - Peter Berger)، أي "العملية التي يتم فيها إخراج قطاعات من المجتمع ومن الثقافة عن سلطة المؤسسات الدينية ورموزها"، إذ تؤدي تلك الإصلاحات تدريجيا إلى تهميش دور رجال الدين في الفضاء الاجتماعي، وبرغم رفض المؤسسة الدينية لهذا الذوبان في الحركة الإصلاحية إلا انها واصلت تعاملها مع النظام السياسي، وتفاعلت مع تلك النخبة التي ارتضاها الملك لها، بل ذهب تنسج علاقات جديدة خلال البدء بالانفتاح وان كان بطيئا على المؤسسات والمذاهب الإسلامية الأخرى، وهذا ماشهده أحداث مؤتمر مكة عام(1926م)، الذي استضافه (ابن سعود) لمناقشة مسألة الخلافة، ووضعية الحرمين الشريفين، وحضره ممثلي ستة وعشرين دولة إسلامية، ينتمون لمذاهب مختلفة، فوقعت المؤسسة الوهابية معهم عدة وثائق رسمية، ومن نافلة القول ان المؤتمر قد خرّجت نتائجه بتأسيس منظمة كان رئيسها هو شكيب أرسلان (ت: 1946)، وكان درزياً(ملين، 2013، صص204، 214).

وفي هذا الصدد وجّه شيوخ الوهابية في السعودية في تلك الفترة اهتماماتهم نحو الحفاظ على النظام السياسي، ووحدة المؤسسة الدينية، وجرى تقسيم العمل مع الملك فأوكلوا اليه صلاحيات حصرية في المجال السياسي وتقدير المصلحة العامة، بينما اقتصر تركيزهم على المجال الديني، وهذا ما يظهر بوضوح في الرسالة التي بعثها علماء الوهابية لـ(ابن سعود) بعد توحيد المملكة(ابن قاسم، 1996، ص348-352)، وانتهج رجال الدين استراتيجية التكيف مع النظام السياسي إدراكاً منه بأن معارضة النظام في إدخال مظاهر التحديث قد يؤدي إلى تهميش دورهم، ومن ثم يشكل تهديدا للعقيدة الصحيحة حسب مزاعمهم، فضلاً عن الفوائد التي ترجوا المؤسسة ملاقاتها من الإختراعات، والمؤسسات الحديثة وفاعليتها في تعزيز نفوذهم، إذ لم يكن عبدالعزيز ال سعود يأخذ دائما بفتاوى الوهابية، وعلى سبيل المثال عندما جزمت الوهابية الحنبلية بحرمة إدخال ادوات الاتصال مثل الهاتف، والسيارة، وكذلك أضافة بعض المواد التعليمية في مناهج المدارس الإبتدائية في إدراة المعارف بمكة مثل تعليم اللغات الأجنبية ، والجغرافيا ومنها دوران الأرض وكرويتها والرسم، لكن الملك قد أمضى تلك الإجراءات دون موافقتهم باعتبار تلك الإصلاحات والتجديد السياسي والثقافي لا يمت بصلة إلى موقف عقائدي مخالف للشرع(وهبة، 1956، صص126-128؛ بن هذلول، 1961، ص185).

شرعت الدولة السعودية في فترة (1955-1975) انتهاج طريقة التحديث والانفتاح في الداخل، وعلى الخارج، في وقت ظل القران هو الدستور للدولة غير ان العقيدة الوهابية جرى التخفيف من صرامتها، بفضل ضخ عائدات النفط بوفرة، إذ قررت الدولة فتح مدارس لتعليم البنات في بعض المناطق، وتوسيع التعليم العام مستعينا بمدرسين عرب من مصر وسوريا ولبنان بمن فيهم من يحمل آراء قومية أو يسارية، وكذلك فتح السينما ودور عرض الأزياء، كما تم بث قنوات التلفاز، وبرزت في السعودية طبقة متوسطة بعثت أطفالها إلى جامعات أجنبية في الخارج بدعم من الدولة لتتعرف على الأفلام وعروض الأزياء، وقوبل هذا الانفتاح بمعارضة المؤسسة الدينية، ورأتها تهديداً يتربص بها، فأصدرت فتاوى بحرمة معظم تلك الإجراءات وانها تفتح باب الفساد والتأثر بالفكر الغربي إلا ان النظام سار في تطبيق معظم قراراته(آرتس وورولانتس، 2016، ص26).

وفي السياق نفسه، أطلق فيصل كلمته عن فتح مدارس تعليم البنات، وردّاً على معارضة المؤسسة الدينية للقرار إذ قال(الخنيزي، 2012، ص249):"بما ان على كل مسلم ان يحصّل العلم نحن نفتح المدارس، ولا احد سيمنع الأهل الراغبين في إرسال بناتهم إليها، ويمكن للآخرين ان يقرروا إبقاء بناتهم في البيت، لن نجبر أحدا على ذلك".

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

ومن أجل إسترضاء رجال الدين تم تحويل المؤسسة الدينية إلى شكلها الرسمي، خلال وضع المعاهد والكليات الدينية(1953)، ثم إدارة الإفتاء(1954)، ورئاسة القضاء الأعلى(1959) تحت إشراف (محمد بن إبراهيم آل الشيخ)الذي أخذ لقب مفتي الديار السعودية في (1969)، ووضع رئاسة تعليم البنات تحت إشرافه، وهذا التمركز كان ما يخشاه الملك فيصل، فعمد بعد وفاة المفتي الأكبر في أواخر (1969)، إلى وضع حد لهيمنة رجال الدين على القضاء والسيطرة على الفضاء الديني، قام بتأسيس هيئة كبار العلماء(1971)، ثم تبعتها إنشاء وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وأحدث إصلاحات في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان الهدف من تلك الإجراءات إقامة نوع من الإدارة الجماعية داخل المؤسسة الدينية، والحد من الفتاوى والقرارات الفردية(ملين، 2013، ص233; هادي، 2015، ص93)

نحن نرى، أن السلفية الوهابية في عهد (سعود وفيصل)، خصوصا بعد ظهور شخصية (محمد بن إبراهيم آل شيخ) حاولت ان تأخذ بزمام الأمور في المملكة، وتسيطر على الفضاء الاجتماعي والسياسي أيضاً، وأصبحت تتدخل في كل ما يقوم به النظام من إصلاحات تطلبتها تلك المرحلة، ولعل الخلاف الذي وقع بين سعود وفيصل على السلطة في تلك المرحلة قد افسح المجال لهذا النوع من التدخل، خلافاً لفترة حكم (عبدالعزيز آل سعود) الذي ركزت السلطة السياسية بيده، وقام بحصر صلاحيات رجال الدين في المسائل الشرعية فقط، لكن الإرتفاع المفاجيء للنفط في (1973) مكّن فيصل أيضاً من بسط سيطرته على المؤسسة الدينية بصورة عامة وتحويلها إلى عهد التنظيم من اجل التحرر منها، ولأن رجال الدين إعتمدوا على مخصصات الحكومة المالية متوازيا مع تدني مساهمتهم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

هكذا تم تهميش دور المؤسسة، وبدأ النظام يستثمرها كقوة مساندة للسلطة السياسية، وليس كشريك سياسي تتقاسم معها الأدوار، وفي هذا الصدد يشير أيمن الياسيني(1990، ص6) بأن: (العلماء أُلحقوا بادارة الدولة فأصبحت قوانين الدولة تنظم نشاطاتها، والدولة بحكم تفردها بالسلطة وبالموارد واضطرارها إلى الحفاظ على استقلالها لاتسمح بوجود سلطة دينية أخرى تنافسها في الحصول على ولاء المواطنين، إذ قامت الدولة بتوسعة سلطتها ليشمل القطاع الديني أيضاً، وبهذا كان على المؤسسة الدينية توفير ختم الشرعية، لاضفاء الطابع الإسلامي، ومن ثم توظيف قراراتها لتأييد الحكومة الداخلية، والانسجام مع متطلبات التحديث في القرن العشرين)، وهذا التمركز للقوة كما أشار اليه هنتغتون(1993أ، ص169) في صدد ذكره للممالك الحاكمة، ولاسيما المملكة العربية السعودية ضروري لاستقرار النظام، ويعزز بحسب(هنتغتون) الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.

برز في نهاية فترة السبيعنات والثمانينات، المأزق الذي واجهته المؤسسة الدينية في الحفاظ على وهابية القرن الثامن عشر في غمرة التحديثات، والتغيير الذي حدث بعد عصر اكتشاف النفط، ومتطلبات التغيير، والتكيف مع وقائع القرن العشرين، فاقتحم(الإخوان الجدد) وهم جماعة من الأصوليين المسجد الحرام في (نوفمبر - 1979م)، استنكروا نظام الحكم السعودي، وأدانوا المؤسسة الدينية على تبعيتهم لآل سعود، فأعلنوا ظهور المهدي المنتظر، وكان أبرز إثنين من قادات الحركة هما جهيمان العتيبي عضو سابق في الحرس الوطني، وطالب فلسفة الدين في جامعة مكة الإسلامية، ومحمد بن عبدالله القحطاني (المهدي المزعوم) وكان تلميذا في الفلسفة الإسلامية للشيخ عبدالعزيز بن باز رئيس المجلس الأعلى للإفتاء والبحوث(مفتي عام للمملكة لاحقا)، فالحادثة وضعت الحكومة السعودية في وضع حرج، ولم يبق أمام الملك (خالد) خيار إلا ان يطلب من المؤسسة الدينية الرسمية فتوى تجيز التدخل العسكري في الحرم، فاستجاب(العلماء) لطلب الملك وأجازوا له التدخل لإقتلاع التمرد وهذا ماحدث بالفعل في (ديسمبر) في العام نفسه (الياسيني، 1990، صص134-138).

يتّضح لنا مما سبق بأن الدولة السعودية إذا ما حاولت ان تقوم بإصلاحات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فانها لاتعترف بهيئة دينية مستقلة تعارضها، أو تهدد استقرارها، وفي الوقت نفسه إذا ما ظهر من يعيق تقدم مسيرتها نحو الانفتاح والتمدن باسم الدين كما ظهر في حركة (جهيمان) فانها تستعين بعلماء داخل المؤسسة الدينية الرسمية في تأييد سياساتها وتثبيت شرعيتها.

برز في السعودية في بداية الثمانينات(تيار الصحوة الإسلامية)، وهو تيار يضم نخبة من رجال الدين"العلماء" منهم الشيخ (سفر بن احمد بن عبدالرحمن الحوالي، وسلمان بن فهد العودة، وناصر بن سليمان العمّر)، يسعون إلى التغيير والإصلاح السياسيين عن طريق التسوية معتمدين على الفقه الإسلامي السنّي، وسمي التيار لاحقاً بـ"القيادة الإصلاحية"، وكانت قيادات الصحوة على صلة بجماعة الإخوان المسلمين، ومتأثرين بها سياسياً وفكرياً خصوصا بأفكار المفكر الإسلامي (محمد أحمد الراشد)، والعضو السابق لدي الإخوان(محمد قطب)، الذي كان مشرفا على الحوالي في دراساته العليا، غير ان التيار الصحوي كان مختلفاً عن الإخوان من حيث درجة النشاط، ومستوى التنظيم، وشهد عدد أعضائه وخطاباته ازدياداً بين عامي (1991-1994)، إذ قدّم أهم إلتماسين للحكومة السعودية أحدهما كان في عام (1991) يطالبون فيه بالإصلاح والتغيير وفقاً للشريعة الإسلامية وعرف بـ(خطاب شوّال أو خطاب العلماء)، والآخر كان في عام(1992) سمّي بمذكرة (النصيحة)، وضمّت (111) توقيعاً، وكانت شاملة في مطالبها، وإثارتها لنقاشات من منظور إسلامي لمواضيع تدور حول الإصلاح الاقتصادي، والإداري، ومواضيع أخرى تتعلق بالمجتمع وحقوق الانسان، والقضاء، وتطبيق القوانين، وإعادة نظر المملكة بسياساتها الخارجية خصوصا مع الولايات المتحدة اللأمريكية، وكذلك المطالبة بتغيير نظام الحكم إلى ملكية دستورية(الشامسي، 2006، صص10-36).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

نشأ تيار آخر داخل الصحوة الإسلامية في تلك الفترة، أطلق عليه خصومه تسمية(التيار السروري أو القطبي) نسبة إلى الشيخ السوري(محمد سرور زين العابدين)(1)، ولعب هذا التيار دوراً كبيراً أثناء حرب الخليج الثانية، وظهر الخلاف بينه وبين السلطات السعودية إثر فتوى استقدام القوات الأمريكية لحماية السعودية، ويعرف بأنه تيار وهابيّ العقيدة، وإخوانيّ الفكر والتنظيم، وقد أُثير حوله الجدل بسبب الحالة السرّية والكتمان التي فرضها مؤسسوه عليه، ما فتح الباب أمام الشائعات والتكهنات حياله منذ فترة التسعينات حتى اليوم، ويلتقي التيار مع السلفية الجهادية في مبدأ(الولاء والبراء)، وتكفير المخالفين، والترحيب بالخروج على الحكام، إلا أن الاختلاف ظهر بينهما بعد أحداث(9/11) إثر معارضة السرورية لتنظيم القاعدة، ووصف القاعدة للتيار بالجبن والخذلان، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين السروريون والسلفية الجامية(المدخلية)، فهناك صراع فكري شديد بينهما، إذ يرى السرورية أن السلفية الجامية ساهمت في غياب وعي الأمة الإسلامية من خلال إقرار فكرة الطاعة المطلقة للحكام، والوقوف في وجه حتى المعارضة السلمية(عماد، 2016، صص61-71؛ لاكروا، 2012، صص95- 169).

تبادل أعضاء الصحوة والمؤسسة الدينية الرسمية في السعودية خطابات وردودات على أثر إحتلال العراق للكويت، وسماح المملكة العربية السعودية بدخول القوات الأمريكية على المملكة وإستخدام أراضيها، عندما قام هيئة كبار العلماء التي كان يترأسها عبدالعزيز بن باز(1999)، وبناءً على طلب الملك فهد بن عبدالعزيز(1982-2005) بإصدار فتوى تجيز فيها دخول القوات الأمريكية للسعودية، وأفادت (رغم أن الأمريكيين هم في الرأي الديني المحافظ مساوون للكفار ماداموا ليسوا بمسلمين، فانهم يستحقون الدعم لانهم هنا من أجل الدفاع عن الإسلام)، بل ذهب بن باز إلى أبعد من ذلك حيث كفّر الرئيس العراقي المخلوع(صدام حسين) وإعتبر الحرب ضد العراق جهاداً في سبيل الله(بن باز، 1999، ص117)، وهذا بحد ذاته شكّل مأزقا فكرياً داخل المؤسسة الدينية التي كانت تقف في الماضي ضد أية تواجد للدول التي تعتبرها "كافرة" في السعودية مستندة في ذلك على مبدأ "الولاء والبراء"، وعلى أحاديث نبوية تقضي بإخراج المشركين من الجزيرة العربية، وكان لصدور الفتوى دافع آخر وهو تنامي الخطابات المعارضة لدى الشيوخ السلفية على المنابر في مناطق مختلفة، وعبر الأشرطة الصوتية المسجلة تنتقد فيها تواجد القوات الأجنبية في المملكة ووصفتها بـ"دعوة الكفار إلى قلب الإسلام" خصوصا بعد أن قامت وسائل الإعلام الأمريكية بنشر صور لفتيات في الجيش الأمريكي ترقصن في القاعدة الأمريكية بظهران، وأخيراً الأصوات المعارضة لدى النخب والتيارات الدينية السلفية وضع الملك (فهد) تحت ضغط شديد أدت به ليعبر عن نيته في الإصلاح ، فأعلن عن صدور الانظمة الثلاثة(نظام الحكم الأساسي، نظام مجلس الشورى، نظام المقاطعات)، (Abir, 1993, pp.176-179).

سارعت تداعيات الأزمة، والاعتراضات الموجهة إلى السلطات السعودية والمؤسسة الدينية الرسمية ومطالبتها بالانفتاح والإصلاح في تنامي ونضج الخطاب الصحوي، خصوصاً بعد صدور ما سميت بـ(مذكرة النصيحة)، وفي هذه الأجواء ظهر في المدينة المنورة مايسمّى بـ(السلفية الجامية أو المدخلية)(2)، ونشط هذا التيار الديني في مواجهة اعتراضات التيار الصحوي(الحركة السرورية)، ودافع بقوة عن العائلة الحاكمة في السعودية، ثم امتدّ نفوذه في مختلف مدن المملكة، وبدأ(المدخلي) في(آب/1999) يظهر انتقادات علنية شديدة اللهجة إلى مشايخ الصحوة، وانضم اليه علماء آخرون من جماعة أهل الحديث مثل(فالح الحربي، وفريد المالكي، ومحمود الحداد، وعبدالعزيز العسكر، وعبداللطيف باشميل، وصالح السحيمي..وآخرون)، وكما أشار(ستيفان لاكروا) أن النظام السعودي قدّم لهذا التيار عبر وزير داخليته(الأمير نايف بن عبدالعزيز) مساعدات، ووضع تحت تصرّفه مواد مادية وإدارية كثيرة، ما مكّن له للإرتقاء في المجالين الاجتماعي والديني، وكانت الوظائف التي يتركها المفصولين من الصحويين يُسند إلى الجاميين(لاكروا، 2012، صص280-285).

يستند الخطاب الجامي على انتقاده الشديد للتيارات السرورية والجهادية والاخوانية، وولائه الحاد للعائلة الملكية، ويماثل الجاميون بين الصحوة واخوان المسلمين، على أنهما آثمين(بحزبيتهم) المخالفة مع جوهر الاسلام السلفي على حد زعمهم، ويرون أن طاعة ولي الأمر واجب مطلق، كما ويعبرون بجانب هذا الولاء السياسي، احترامهم الشديد للمؤسسة الرسمية وعلمائها، خاصة هيئة كبار العلماء، وحسب رأيهم لايمكن بحال أن يوجّه اليها أي اعتراض، وهذا ما دفع بالتيار السروري أن يطلق عليهم تسمية(حزب الولاة)، وقد شهدت السلفية المدخلية توسعاً كبيراً في بداية التسعينات، لكن ما لبث أن أصابها الضعف بسبب الانشقاق الذي ظهر في صفوفهم، وبرز فيهم تيار(الحدادية) الرافضة لبعض كتب الحديث في العقيدة مثل(فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وكتاب شرح صحيح مسلم للامام النووي) لأن مؤلفيها كانا من الأشاعرة على حد قولهم(عماد، 2016، صص73-81؛ لاكروا، 2012، صص280-296).

---

(1) محمد سرور زين العابدين ، من مواليد سنة(1938- 2016)، كان عضو سابق لدى تنظيم اخوان المسلمين، قدم في ستينات القرن العشرين إلى المملكة العربية السعودية، وعمل أستاذاً في معهد بريدة العلمي أكثر من ثماني سنوات، ثم هاجر إلى الكويت، وانتقل فيا بعد إلى مدينة (برمنجهام –Birmingham) في العاصمة البريطانية(لندن)، وأسس فيها (مركز دراسات السنة النبوية)، ثم انتقل إلى الأردن عام(2004)، وأقام فيها حتى غادرها سنة 2011 إلى قطر، وفي عام 2015 أيّد عملية عاصفة الحزم التي شنها السعودية وبعض دول الخليج على الجماعة الحوثية في اليمن، له كتب عديدة من أشهرها(وجاء دور المجوس)الذي نشره باسم مستعار يتحدث فيه عن الخطر الإيراني في البلدان العربية(موقع الجزيرة، 2020).

(2) انتشرت تسمية الجامية على لسان خصومها، وترتبط بأحد الرموز المعارضين للتيار السروري وهو الشيخ محمد أمان الجامي(1931-1995) من أصول حبشية هاجر إلى المملكة في العشرين من عمره، والذي تقلّد منصب عميد كلية الحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ويطلق عليها السلفية المدخلية في إشارة إلى شخصية الشيخ ربيع بن هادي المدخلي(ولد:1931)، وكان ربيع قد درس في كلية الحديث في أواخر التسعينات، وتتلمّذ على يد الشيخ محمد ناصرالدين الألباني(عماد، 2016، ص74).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

قام نخبة من مثقفي الصحوة سراً في(أبريل 1993م) بتأسيس "لجنة للدفاع عن حقوق الانسان وفق الضوابط الشرعية ، بقيادة: سعد الفقيه، ومحسن العواجي، ومحمد الحضيف، والتحق بهم لاحقاً: كلاً من عبد العزيز القاسم، وعبد العزيز الوهيبي، ومحمد المسعري، ثم وقع الاختيار رسمياً على ستة من المشايخ والمهنيين كأعضاء مؤسسين هم: عبد الله المسعري، وعبد الله التويجري، وحمد الصليفيح، وعبد الله بن جبرين، وعبد الله الحامد، وسليمان الرشودي، وفي(3مايو) من العام نفسه صدر بيان بتوقيع الستّة معلناً تأسيس(لجنة الدّفاع عن الحقوق الشرعيّة)، وكان مما ورد في البيان من أهداف اللجنة «رفع الظلم، والدفاع عن حقوق الانسان التي تقرّرها الشريعة»، ودعت الناس إلى التعاون معها بالتبليغ عن المظالم، وعيّن محمد المسعري ناطقا رسمياً باسم اللجنة، لكن بعد تعرّضهم لمضايقات تم فتح مكتب لها في لندن عام (1994)، واختارت ان يمثلها كلّ من سعد الفقيه ومحمد المسعري، فكان أول مرّة يشهد فيه التيار السلفي معارضة سياسية خارج حدود المملكة، إلا إن خلافا نشب بين المسعري والفقيه حول استراتيجية عمل اللجنة، وبعض الأمور الإدارية أودت باللجنة لاحقا، إذ أسّس الفقيه الحركة الإسلامية للإصلاح في لندن عام(1996م) وأطلق إذاعة صوتية باسم "صوت الإصلاح " في عام(2002)،وهي الان تمتلك قناة فضائية باسم "الإصلاح "، في حين قام المسعري فيما بعد بتأسيسحزب سياسي باسم(حزب التجديد الإسلامي) في (مارس-2004)، (الحراثي والشيوخ، 2016، صص331-333؛ إبراهيم، 2009، صص78-83).

أشاد مفتي عام المملكة (عبدالعزيز بن باز) في يناير(1995)، بعملية السلام مع إسرائيل، وأفتى بجواز الصلح معه، وذهب إلى أن:" الهدنة جائزة مع الأعداء سواء كانت مطلقة أومؤقتة، إذا رأى ولي الأمر في ذلك مصلحة، واستشهد بالآية القرانية: {وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ انهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}(الأنفال:61)، واستدل أيضاً بمصالحة النبي محمد(ρ) مع أهل مكة وبعض القبائل العربية، كما وحث القوى الفلسطينية والشعب الفلسطيني على ذلك، فكانت هذه خطوة جيدة تبين مدى التغيير الذي طرأ على المؤسسة الدينية، والانفتاح الذي شهدته في منظومتها الفكرية (بن باز، 1999، صص213، 215، 219).

ظهر في المملكة العربية السعودية في نهاية التسعينات اتجاه ليبرالي، أطلق عليه المستشرق الفرنسي(ستيفان لاكروا) تسمية تيّار(الليبرو- إسلامي)، وكان من أبرز المنتمين إلى هذا التيار مجموعة من الشباب السلفيين البارزين من نجد انتقلوا بافكارهم من السلفية إلى الليبرالية بخصائص سعودية، وهم: (منصور النقيدان، ومشاري الذايدي، وعبدالله بن بجاد العتيبي، ويوسف اباالخيل وغيرهم)، و يرى (لاكروا) بان بقاء قيادات الصحوة السلفية (العودة والحوالي والعمر) في السجن قد ساعدت على نشوء هذا التيار، إذ ان غياب هؤلاء الثلاثة، فتح الباب لظهور أفكار جديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان للانفتاح الإعلامي، وتوسيع هامش حرية الرأي في الصحافة السعودية منذ عام (1999) أثراً إيجابياً على تطور هذا التيار الجديد، وبدأوا يكتبون مقالات هزت بعض الثوابت الدينية السلفية التي أُصِّلت لها منذ قرنين من الزمان، كما وتم تعيين "النقيدان" محرّرا للقسم الديني في صحيفة "الوطن" السعودية (نقلاً عن: النابلسي، 2011، صص55-64).

يتبين لنا مما سبق أن لظهور تيار الصحوة الداخلية وفي خارج المملكة، والليبرالية، تأثيرات ثنائية الأبعاد على المؤسسة الدينية في السعودية فيما يخص ملف الإصلاح، البعد الأول كان يتمثل في الانشقاق الواقع داخل المؤسسة الدينية ما أدى إلى إضعاف البنيان الآيدولوجي للمؤسسة بحيث فقدت سيطرتها جزئياً، أما البعد الثاني، فتمثل في الضغوط التي مارستها تلك التيارات على النظام من أجل القيام بالإصلاحات، وان كانت لا تتلائم مع أفكار السلفية التقليدية المتمثلة في المؤسسة الرسمية، إلا ان آراء أعضاء المؤسسة لم تعد عائقا امام الدولة السعودية إذا ما رغبت بإجراء الإصلاحات، بل كانت المؤسسة نفسها تبارك ما تقوم به الحكومة، وأضفت على قراراتها الشرعية المطلقة تحديداً عندما قوضت سلطة آل الشيخ بعد موت محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وتسلّم (بن باز) رئاسة هيئة كبار العلماء، وبعدها منصب مفتي عام المملكة عام(1993م).

شكّلت أحداث(11/أيلول2001) نقطة تحوّل في العلاقات الثنائية بين التيار الديني، والنظام السياسي السعودي، إذ أدرك النظام بخطورة المضامين التكفيرية في التعاليم السلفية، ولاسيما بعد تورط عدد كبير من السعوديين في تلك الهجمات، فكان يتوجب على الحكومة ان تضع حداً فاصلاً للأفكار المتشددة في السعودية، ففي (مارس/2002) عندما اندلع حريق في مدرسة البنات في مكّة، وأسفر عن مقتل (14) فتاة، إستغلت الحكومة هذا الحدث فقام بفصل تعليم البنات عن المؤسسة الدينية، وألحقتها بوزارة التربية، بعد ان كانت تحت سلطة رجال الدين منذ ستينات القرن الماضي(السيف، 2013، ص53).

وفي السياق ذاته، تعرضت المملكة لهجمات ارهابية في عام (2003)، وأسفرت عنها ضحايا، وأرجع ولي العهد عبدالله بن عبدالعزيز(الملك لاحقا) هذه العليات إلى غياب مبدأ التسامح بقوله:"لم يكن الإرهاب والإجرام ليظهر لولا إختفاء مبدأ التسامح"، فحاول على إثرها التمهيد لثقافة التسامح عبر فتتاح لقاءات الحوار الوطني في (يونيو-2003) وخُصِّص اللقاء الأول لعلماء الدين، ولأول مرة في المملكة دعي إلى هذا الاجتماع رجال الدين من الشيعة والصوفية والإسماعيلية، والمالكية، وسط انتقادات لدى بعض السلفيين(ليسي، 2011، ص463).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

وعلى مستوى الحقوق والحريات، جرى عقد اللقاء الوطني الثالث برئاسة(صالح الحصين) في(12-14/حزيران 2004)، وتم فيها التأكيد على حقوق المرأة الشرعية، وتأسيس هيئة وطنية للمرأة والأسرة السعودية، ومراجعة وضعها أمام القضاء، فضلاً عن التوسع في المناهج الدراسية وإنشاء المعاهد والكليات الخاصة بها(الزيدي، 2019، ص29).

شهد عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعد توليه الحكم في عام(2005)، بعد وفاة أخيه الملك فهد(1982-2005)، توجهات ليبرالية جزئيا نحو تعزيز دور المرأة السعودية، في(شباط-2009) صدر أمر ملكي بتعيين(نورة الفايز) في منصب نائب وزير التربية والتعليم، وقبل ذلك بعام واحد كان الأمير (خالد الفيصل) أمير منطقة المكة المكرمة قد عدّل في المادة رقم (106) من قانون العمل القاضي بمنع اختلاط النساء والرجال في مجال العمل، وفي (ديسمبر-2008)، تقلدت الدكتورة(لمى السليمان) منصب نائب رئيس مؤسسة تجارية مدنية بعد فوزها في انتخابات غرفة التجارة والصناعة، ثم اعقبها تعيين أربع سيدات من مناطق مختلفة في المملكة كأعضاء في فروع الغرف التجارية الصناعية(الشايب، 2010).

أصبحت المرأة السعودية تدخل الحراك السياسي وسط معارضة رجال الدين، وتصاعدت المطالب بمشاركة المرأة في مجلس الشورى، وتم إنشاء لجنة وطنية إستشارية مشكّلة من نساء مؤهلات تخص شؤون المرأة، ومن ثم تطورت القضايا الحقوقية للمرأة عام (2009)، عندما أعلن الملك(عبدالله بن عبدالعزيز) منح المرأة حقها السياسي بالمشاركة في مجلس الشورى، وعضويتها ترشيحاً وإقتراعاً في المجالس البلدية بدءاً من الدورة القادمة في الانتخابات، وأضاف(الملك)، أنه اتخذ هذا القرار بالتشاور مع هيئة كبار العلماء، ولأنه يرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي، ثم تلاهُ القرار الملكي بتعديل المواد المتعلقة بالمرأة في نظام مجلس الشورى في (كانون الثاني-2013)، الذي أعطى المرأة حق التمثيل في المجلس بنسبة لا تقل عن (20%) من مجموع الأعضاء على ان يخصص لهن مقاعد للجلوس مستقلة عن الرجال(الكرطاني، 2016، ص200).

من المثير للاهتمام في عام (2009)، وبعد قيام شركة آرامكو بفتح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية المختلطة، راقبت الدولة نقاشا للمؤسسة الدينية يدور حول مسألة الاختلاط بين الجنسين في العمل، وعندما سُئِل الشيخ(سعد الشثري) العضو في المجلس الأعلى للعلماء عن الرأي الديني حول الاختلاط في الجامعة المذكورة، في مقابلة له على قناة مجد الفضائية، أجاب بانه أمر غير مقبول على أرض الحرمين، وبرّأ الملك عبدالله مما اعتبره مخالفة شرعية، وعلى خطى (الشثري)، عبّرالشيخ(عبدالرحمن ناصر البراك) عن رأيه في المسألة، فحكم على المؤيدين للإختلاط بـ(الردة)، وانه يجب قتلهم إذا لم يراجعوا آرائهم، وطالب بطردهم من وظائفهم، وذهب رجل دين آخر وهو(يوسف الأحمد) إلى أبعد من ذلك عندما طالب بإنشاء قسم مستقل للنساء في المسجد الحرام تفاديا للإختلاط المزعوم، كما وأعرب الشيخ (ناصر العمر) عن انتقاده لخالد الفيصل ووزير التعليم ونائبه، في دعوتهم بتعديل مواد حظر الاختلاط في قانون العمل، وعدَّهُ(العمر) انتهاكاً للاتفاق بين آل الشيخ وآل سعود، وكذلك أيده الشيخ (صالح بن فوزان الفوزان)، إلا أن بعض رجال الدين قد التزموا الصمت، وتم إقالة(الشثري) من منصبه في اكتوبر(2009)، بينما دافع آخرون عن سياسة الدولة منهم: القاضي عيسى الغيث الذي كتب مقالاً يندد فيه الآراء المتطرفة التي يصدرها الشيوخ ودعى إلى حماية المصلحة القومية والإبتعاد عن الانشقاق وانتهاج الآراء المتشددة، ومن الداعمين لسياسة الدولة حول الاختلاط أيضاً الشيخ (احمد الغامدي) وكان وقتها رئيس لجنة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة، حاجج الغامدي بان الاختلاط بدعة في الإسلام ولايمكن تبريره بحال لان الناس رجالا ونساء قد اختلطوا في الأمور العامة والطقوسات منذ عهد النبي محمد(ρ)، كما واعتبر الغامدي الجامعة الجديدة خطوة عملاقة نحو تحصيل المعرفة، وفي مثل هذا المناخ من النقاشات الساخنة، شنت بعض الصحف السعودية ذات التوجهات اللبرالية مثل (صحيفة الوطن، اليوم ، وعكاظ) هجوماً على القائلين بالمنع، وتم نشر أكثر من خمسين مقالة في الصحف تحديداً صحيفة (الوطن)، والقنوات الفضائية(قناة العربية)، ومواقع الانترنت للكتاب أمثال(محمد الوعيل، قينان الغامدي، سعد الخلف، وياسر العمرو والآخرون)، واعتبروا المواقف السلبية من الجامعة تحدياً لسياسة الدولة، كما أشادت بآراء الغامدي وأيدتها، وقد رافق هذا النقاش إجراءات أخرى باتجاه توفير المزيد من فرص العمل للنساء في محلات بيع الملابس او توظيفهن بشكل محدود في مراكز التسوق من القطاع الخاص(الرشيد، 2016، ص259-266؛ لها أونلاين، 2009؛ موقع المسلم، 2012).

كما أجرى الملك (عبدالله بن عبدالعزيز) الإصلاحات داخل الهيئتين الرئيستين التابعة للمؤسسة الدينية وهما، هيئة كبار العلماء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما الأولى فأصبحت تمثل فيها المذاهب الثلاثة الأخرى(الشافعية، والمالكية والحنفية) إلى جانب المذهب الحنبلي الذي كانت تستند اليها، وفي (12-أغسطس 2010)، صدر مرسوم ملكي بقصر الفتوى رسميا على هيئة كبار العلماء فقط، بما في ذلك الفتوى في المساجد، وعلى شاشات التلفاز والقنوات الفضائية، وحسب المرسوم لايسمح للعلماء خارج الهيئة بالفتوى إلا في شؤون فردية بين السائل والمسؤول، وفي عام (2013)، صدر مرسوم آخر يقضي بإعادة تكوين الهيئة، وإخراج العلماء ذوي الاتجاهات المتشددة في الهيئة مثل الشيخ عبدالرحمن ناصر البراك الذي كفّر الداعين إلى الاختلاط والداعمين له، أما الهيئة الأخرى وهي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ففي (يوليو-2007) صدر بحقها تعميم من وزير الداخلية ينصّ على إلزام الهيئة بالاجراءات الجزائية فقط، ومنعها من نقل الموقوفين إلى مراكزها، أو إيقافهم داخل الهيئة، وفي عام (2012) صدر امر ملكي بإعفاء رئيس الهيئة (عبدالعزيز بن حمين الحمين)، وعيّن مكانه المعتدل في آرائه (عبداللطيف آل الشيخ)، الذي ذهب في مقابلة له مع جريدة الجزيرة عام(2010)

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

إلى إباحة الاختلاط، وانه كان موجوداً في صدر الإسلام وعرفته مدينة الرياض منذ عهد قريب(النقيدان، 2012، ص42؛ العربية نت، 2010؛ العيسوي، 2009، ص189؛ كتابات، 2018).

تسلم الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في (يناير-2015)، وفي(أبريل - 2016) أطلق وليّ وليّ العهد السعودي(ولي العهد لاحقاً) الأمير محمد بن سلمان رؤية(2030)، وهي وان كانت بالأساس رؤية تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية إلاّ أنها حملت في طياتها الكثير من الإصلاحات السياسية، والاجتماعية، والتي رصدها الكاتب الأمريكي (ديفيد أجناتيوس - David Ignatius) بعد زيارته إلى العاصمة السعودية (الرياض)، ووصفها بـ «الحقيقية»، ونشر عن تلك الإصلاحات مقالة مطولة من خلال الموقع الإلكتروني لجريدة واشنطن بوست(دويتش فيله Dw، 2018).

أشار وليّ العهد من خلال حديثه عن التطرف الديني، في جلسة نقاشية على هامش فعاليات (مبادرة مستقبل الاستثمار)(1) في يناير2017، انه سيعيد المملكة إلى مرحلة ماقبل عام(1979)، ووصف الإسلام في تلك المرحلة بالمعتدل المنفتح على سائر الأديان والشعوب والتقاليد، واستطرد قائلاً:" اليوم في الرياض(70%) من الشعب السعودي تحت سن الـ30، وبصراحة لن نضيع 30 سنة من حياتنا في التعامل مع أي أفكار متطرفة، سوف ندمرهم اليوم وعلى الفور"، مضيفاً إلى ان المملكة سوف تقضي على بقايا التطرف قريبا، دون ان يشكّل هذا التغيير تحدياً، وبعد يوم واحد جاء رد هيئة كبار العلماء بالسعودية، يؤيد ما قاله الأمير وتمنت له التوفيق، مضيفاً: يجب على السعودية ان تكون رائدة في الإخلاص والانجاز والأمانة (الشرق الأوسط، 2017).

شهد عهد الملك سلمان حتى الان سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية التي وصفت بانها جريئة ضمن رؤية (2030)، ففي (أبريل-2016) صدر قرار من مجلس الوزراء السعودي بتعديل لائحة نظام (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وبموجب التعديل تم تجريد الهيئة من صلاحياتها ، وفقا للمادة (السابعة)(2) من اللائحة، يقتصر دور رجال الهيئة على مجرد إبلاغ أفراد الشرطة أو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن المشتبهين دون ان يكون لأعضاء الهيئة الحق في إيقاف الأشخاص، أو مطاردتهم، أو حتى التثبت من هويتهم، وطلب وثائقهم، أو متابعتهم (نظام الهيئة، 2016).

وفي خطوة نظر إليها الكثيرون بإيجابية صدر مرسوم ملكي في يناير2017، ونفذ في سبتمبر(2018)، بموجبه منح المرأة السعودية حقها في قيادة السيارة ، منهياً بذلك الحظر المعمول به منذ عقود، وقد لاقى هذا القرار ترحيبا دولياً، حيث وصفته وزارة الخارجية الأمريكية بخطوة إيجابية نحو حقوق المرأة،وأشادت منظمة (Human rights watch) بالقرار ووصفته بانه تاريخي، كما دعت الحكومة السعودية إلى المزيد من الإصلاحات، وكذلك من جملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة هو القرار الصادر في (2017)، بخصوص ضبط زواج القاصرات من عمر(17 سنة) فما دونه، واشترطت الجهات التشريعية الحصول على إذن من المحكمة شريطة تقديم الطلب من جانب المرأة نفسها أو وليها الشرعي، ومنها توجيه الملك للوزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون لمكافحة "التحرش"، والذي كان الجهات المعنية تتقاذفه بين مؤيد ومعارضة وموافقة متحفظة حتى حسمه الأمر السامي من الملك على ما أفاد به المستشار القانوني(فيصل مشوح) لصحيفة "سبق الألكترونية"، ودخل حيز التنفيذ في (يونيو 2018)بعد موافقة أغلبية مجلس الشورى بـ(84) صوتا، وأقره مجلس الوزراء السعودي، وكذلك صدر قرار من وزارة التعليم يقضي بتطبيق التربية البدنية في مدارس البنات، وكان القرار قد أقره مجلس الشورى السعودي قبل ذلك في عام(2014)، ولم ينفذ وقته بعد ان لاقى أعتراض رجال الدين، ووصفوه بانه توجه نحو فرض "الثقافة الغربية" في المجتمع السعودي (محمد، 2018، ص66؛ Human rights watch, 2019؛ آل دبيس، 2018؛ BBCعربي، 2017).

وفي هذا الصدد، صدرت قرارات أخرى ساهمت في توسيع صلاحيات هيئة الترفيه برئاسة تركي آل الشيخ، ضمن دائرة الحرية الاجتماعية التي تسمح بالاختلاط المسموح به شرعاً في العمل والأسواق ، ودعم توظيف المرأة في المكاتب والمتاجر، والسماح بالمهرجانات والحفلات، والسماح للعائلات بدخول الملاعب وفقا للضوابط الشرعية، وفتح دور للسينما، فشهدت السعودية الانفتاح النسبي في الحياة الاجتماعية، والمزيد من تمكين المرأة خصوصا بعد إسقاط نظام الولاية، بموجب قرار مجلس الوزراء السعودي المرقم(684)، القاضي بتعديلات نظام وثائق السفر ونظام الأحوال المدنية في (يوليو2019)، بحيث منحت المرأة حق استخراج جوازات سفر ومغادرة البلاد دون شرط موافقة ولي الأمر، كما ورد في المادة الثانية لوثائق السفر

(1) صدر أمر ملكي في أكتوبر2019 بتحويلها إلى مؤسسة أهلية باسم (مبادرة مستقبل الإستثمار) يكون مقرها الرئيسي في الرياض، ويفتح لها فروع في خارج المملكة عند الحاجة، وهي بالأساس مؤسسة اعتبارية تهدف إلى دعم الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تعزيز فعاليات وانشطة ترتبط بالبيئة الإستثمارية والتنموية وكذلك المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(اخبار24، 2019)

(2) نصت الفقرتين(أ، ب) من المادة السابعة على أن: أ - تتولى الهيئة تقديم البلاغات في شان ما يظهر لها من مخالفات أثناء مزاولتها لاختصاصها المنصوص عليه في المادة (السادسة) من هذا التنظيم بمذكرات إبلاغ رسمية إلى الشرطة أو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - بحسب الاختصاص - وهما وحدهما الجهتان المختصتان - بموجب الأحكام المقررة -- نظاماً - بجميع الإجراءات اللاحقة لتلك البلاغات بما في ذلك إجراءات الضبط الجنائي والإداري والتحفظ والمتابعة والمطاردة والإيقاف والاستجواب والتثبت من الهوية والتحقيق والقبض في أي بلاغ ذي صلة باختصاص الهيئة. ب- يباشر أعضاء الهيئة الاختصاص المنصوص عليه في المادة (السادسة) من هذا التنظيم في الأسواق والشوارع والأماكن العامة، وذلك خلال ساعات عملهم الرسمي المرتبة والمجدولة بشكل رسمي من قبل إدارة كل مركز. وليس لرؤساء المراكز أو أعضاء الهيئة إيقاف الأشخاص أو التحفظ عليهم أو مطاردتهم أو طلب وثائقهم أو التثبت من هوياتهم أو متابعتهم والتي تعد من اختصاص الشرطة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة (نظام الهيئة، 2016).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

(المعدلة)، والتي جاء فيها:" يمنح جواز السفر لكل من يقدم طلباً بذلك من حاملي الجنسية العربية السعودية، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية"(الدخيل، 2019؛ جريدة أم القرى، 2019).

أثارت تلك القرارات والإجراءات الإصلاحية جدلاً واسعاً حول مستقبل الشراكة بين المؤسسة الدينية الرسمية،والعلماء من جهة والنظام السعودي من جهة أخرى، هل ستؤدي تلك القرارات التي وصفت بالتاريخية إلى إضعاف "السلطة الدينية" في السعودية، وتهميش دورها؟، من جانبه يرى الباحث الكويتي (حامد الحمود) ان لاكتشاف النفط وتراكم الثروات النفطية، وبناء المؤسسات السياسية دور واضح في تراجع نصيب المؤسسة الدينية في هذه الشراكة، وفي السياق نفسه، لاحظ الباحث السياسي المتخصص في الشان السلفي،(مصطفى حمزة) ان صدور قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة يكشف عن نوايا النظام السعودي لاتخاذ قراراته المتصلة بالدين بمنأى عن سلطة المؤسسة الدينية، غير ان هيئة كبار العلماء تداركت الموقف منعا لحدوث فتنة، وأفتت بجواز الأمر شرعاً، فهو يرى بان هناك اتحاد في الرؤية ما بين هيئة كبار العلماء والدولة، باعتبارها جزءاً منها، وتدخل ضمن مؤسساتها، ومن الظاهر انها تنزل أفعال النظام على نصوص شرعية، لتضفي عليها طابع الشرعية الدينية(ناصر، 2017).

3-1-2 المتغير الاقتصادي

تتمتع المملكة العربية السعودية بقوة اقتصادية كبيرة كونها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في الشرق الأوسط، وثاني أكبر احتياطي في العالم بعد فنزويلا، والى جانب ثروتها النفطية، تمتلك المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي حوالي 8.5 تريليون متر مكعب،فضلاً عن نسبة كبيرة من المعادن كالذهب، والفوسفات، واليورانيوم، والموارد الاقتصادية الأخرى مثل الطاقة المتجددة وغيرها، كما يشكل الشباب أكثر من 75% في المائة من إجمالي عدد السكان،(1) البالغ (32) مليون نسمة، وهذا يؤثر على ارتفاع معدلات النمو نسبيًا، كما يعيش ما يزيد عن 78% من هؤلاء في المدن، وهو ما يُعد أمرًا إيجابيًا بالنسبة لحجم السوق وحركته التجارية، علاوة على المساحة الجغرافية الكبيرة وموقعها المميز حيث تتيح للمملكة ان تكون مركزاً للتجارة والأعمال على المستويين الإقليمي والدولي(صلاح، 2017؛ CIA The World Factbook, 2020).

أطلقت المملكة العربية السعودية منذ (1970)، عشر خطط خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية، فالخطة الخمسية الأولى بدأت في(1970-1975) بالتعاون مع معهد ستانفورد للأبحاث("Stanford Research Institute"SRI)(2)، وكانت أهدافها تتمثل في زيادة معدل الانتاج المحلي، وتطوير الموارد البشرية من أجل تمكين مشاركة عناصر المجتمع في عملية الانتاج، وكذلك التقليل من الإعتماد على البترول خلال تنويع مصادر الدخل من أجل مساهمة القطاعات الأخرى في زيادة إجمالي الانتاج المحلي(GDP)، وفي منتصف الخطة الخمسية الأولى عندما أصدرت منظمة أوبك قراراً بحظر تصدير النفط إلى أمريكا وهولندا لمساعدتها إسرائيل في حرب أكتوبر(1973)، أدى ذالك إلى تضاعف أسعار البترول ليصل سعر برميل النفط إلى أربعة أضعاف من(3.6) دولار أمريكي للبرميل إلى (12) دولار في نهاية عام (1974)، فوجدت المملكة زيادة في الإيرادات الحكومية، فأعطت تلك الزيادة حافزاً ومبرراً لزيادة الانفاق، لذا صعد الانفاق الحكومي في الخطة الخمسية الثانية(1975-1980م) إلى تسعة أضعاف مقارنة بالخطة الأولى، وهيّأت هذه بدورها للمساهمة المهنية والتقنية الحقيقية في مشاريع التنمية الاقتصادية، وصناعاتها المتطورة، والتي إرتفع بسببها الدخل الفردي، كما وزادت أيضاً في أرباح القطاع الخاص من الانفاق الحكومي(الدخيل، 2017، ص285)، فتوالت الخطط الخمسية لتحقق تحولات جذرية في مختلف المجالات العمرانية والصناعية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن تطويرالبنى التحتية، وبلورة أهداف استراتيجية من أجل تحسين المخرجات في القطاعين الحكومي والخاص، واستمرت تلك الخطط حتى وصلت إلى الخطة الخمسية العاشرة التي انتهت في العام الماضي(الداود، 2019).

كان الهدف الأساسي وراء ذالك هو تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض بمستوى المعيشة للسعوديين خلال تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي ومن ثم تحفيز الاستثمار الأجنبي وبالتالي تنويع ومعالجة الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط، وأدركت الحكومة السعودية بان هناك حاجة إلى إصلاحات، وتنظيم القطاعين الخاص والحكومي لإقناع الشركات الأجنبية داخل المملكة وخارجها بتقديم المزيد من الجهود الاستثمارية. كما أقرت الحكومة الحاجة إلى خلق وظائف جديدة، مما يلزم تحسين مهارات المواطنين السعوديين لتطوير المدن اقتصاديا بحيث يتم تطوير كل مدينة حول مجموعة أو صناعة

(1) المسح الديمغرافي لعام (2019) مبني على الإحصاء الرسمي لعام (2016)، بموجبها: الفئة العمرية من (15-34 عاماً) تشكل قرابة 36.7% من إجمالي عدد السكان، والفئة العمرية (0-14 عاما) تشكل 30.3% من إجمالي السكان بينما الفئة العمرية من (35-65 عاما) تشكل 28.8% من مجموع السكان، في وقت لايشكل من هم في سن(65 فما فوق) سوى 4.2% من إجمالي عدد السكان في المملكة(الهيئة العامة للإحصاء، 2019).

(2) معهد أبحاث أمريكي تأسس من قبل جامعة ستانفورد الأمريكية عام (1946م) وهو منظمة دولية غير ربحية، يقع مقرها الرئيسي في ولاية (كاليفورنيا)، ويعمل كمركز للابتكار لدعم التنمية الاقتصادية بحيث تجاوزت مجموع براءات الإختراع لديه (4000)، ويدور مهمته حول تقديم حلول التغيير في العالم في المجالات الأمنية والصحية والإنتاجية، ويساعد في إنشاء قيمة السوق، ويعمل على تطوير عملائه من وكالات حكومية وشركات تجارية ومؤسسات خاصة عبر مشاريع بحثية تطويرية بمعدل (1000) أبحاث سنوياً، كما يكوّن المركز شراكات استراتيجية لبيع منتجاته، و يمنح أيضا تراخيص لتقنياته، وينشئ شركات أبحاث عرضية، وينفق لأكثر من عشر سنوات مبلغاً قدره (4) مليار دولار أمريكي على الأبحاث(SRI International, 2020).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

واحدة على الأقل لتكون قادرة على المنافسة عالميًا وتبني وسائل حديثة لخلق محرك نمو، وجذب شركات أخرى. تكمن الفكرة في تجاوز المنطقة الصناعية الحرة ببساطة لخلق فرص استثمار حقيقي(Cowan, 2018, p.36).

أعلن وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن رؤية(2030) في ابريل (2016)، وهي بالأساس رؤية اقتصادية تحمل شعار (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح)، تقوم على العديد من البرامج والمشاريع الإصلاحية والتنموية من أبرزها ما يلي (رؤية 2030، 2016، صص14-68):

أولاً: الاستغناء عن النفط كمورد رئيسي للإيرادات، بغية تحقيق تنويع مصادر الدخل غير المعتمدة على القطاع النفطي.

ثانياً: إنشاء صندوق سيادي للاستثمارات الحكومية، ويعد الأكبر على مستوى العالم برأسمال قدره (2) تريليون دولار أمريكي، عن طريق بيع أقل من (5%)(1) من أصول شركة آرامكو(Aramco)، وطرحها في سوق الأسهم المالية داخل السعودية وخارجها، وتحويلها من شركة منتجة للنفط والغاز إلى شركة صناعية كبرى، تستثمر في المجالات الأخرى مثل الصناعة والتكرير والنقل والبتروكيماويات.

ثالثاً: زيادة القدرة الاستيعابية للحج والعمرة ليصل عدد المعتمرين إلى (15) مليون بحلول عام (2020)، وإلى (30) مليونا في عام (2030).

رابعاً: تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمارات الحكومية، وتقديم التسهيلات اللازمة له.

خامساً: إنشاء شركات تعمل في مجال الصناعات الحربية، وكذلك المختصة في اكتشاف معادن مثل الذهب والفوسفات واليورانيوم، والاستثمار فيها.

ثم تبعها برنامج التحوّل الوطني(2020)، وهو بمثابة خطة تنفيذية لتحقيق الرؤية، يتكون البرنامج من (433) مبادرة لـ(37) هدفاً استراتيجي تشارك فيها (33) جهات حكومية برأسمال يصل إلى (72) مليار دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول الآتي:

البعد	عدد الأهداف الاستراتيجية	عدد المؤشرات		عدد المبادرات	أهم مستهدفات البعد في 2020
االإرتقاء بالرعاية الصحية	3	10	24	70	زيادة نسبة التجمعات السكانية -بما فيها الخدمة الصحية من 78 ٪إلى 88٪، وزيادة نسبة تلقي المرضى للرعاية الطبية خلال (4) ساعات منذ دخولهم من بوابة الطوارئ إلى خروجهم منها من 36٪ إلى 54٪.
تحسين مستويات المعيشة والسلامة	5	12	41	76	العمل على تخفيض عدد وفيات الحوادث المرورية من 28 إلى 23 لكل 100.000 نسمة، وتقليل مدة التنقل في المدن .
ضمان استدامة الموارد الحيوية	4	10	32	55	التوسع في تغطية خدمات المياه للسكان من87% إلى 92%،والزيادة في مساحة الغطاء النباتي الطبيعي المعاد تأهيله من 18.000إلى 80.000 هكتار .
تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي	6	12	15	38	تعزيز نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي من 2.0 %إلى 6.0%.
تحقيق التميز في الأداء الحكومي	6	17	43	63	تحسين ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر مدركات الفساد من الترتيب 57 إلى 40 وتحسين ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر البيانات المفتوحة من الترتيب 74 إلى 6.
تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته	4	8	10	24	رفع معدل المشاركة الاقتصادية للاناث السعوديات من 17% إلى 25%.
الإسهام في تمكين القطاع الخاص	7	15	41	74	زيادة نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 22% إلى 23% وزيادة نسبة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 2 %إلى 3%.
تطوير القطاع السياحي والتراث الوطني	2	8	18	33	زيادة عدد مواقع التراث القابلة للزيارة من 241 إلى 447.
المجموع	37	92	224	433	

المصدر: (الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني2018-2020، ص10).

(1) أعلن (ياسر الرميان) رئيس مجلس إدارة الشركة مؤخراً من خلال تصريحه لوكالة بلومبيرغ (Bloomberg) الإخبارية بان الشركة تعتزم بيع المزيد من أسهمها، وأضاف بان الطرح المرتقب للأسهم يكون خارج البورصة السعودية ، وذلك من أجل توفير المزيد من التمويل اللازم لانتعاش إقتصاد المملكة بسبب تصاعد الأزمة المالية التي تسببها انتشار فيروس (الكورونا المستجد) ،المؤدي الى تراجع أسعار النفط، وتكبد آرامكو للخسائر خلال الإنخفاض في المؤشر الرئيسي، والذي يعد أكبر هبوط شهدته البورصة السعودية منذ مارس/2016. (نقلاً عن: مركز الجزيرة العربية للإعلام، 2020).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

ومن الإصلاحات التي تدخل ضمن رؤية 2030، هي عزم المملكة عن سعودة القطاع الخاص خلال فرض رسوم شهرية على العمالة الوافدة على ان تفرض على المرافقين والمرافقات، والذي طبق في النصف الثاني من عام(2017)، ومن المحتمل ان ترتفع إلى 700 ريال سعودي لكل مرافق بنهاية العام الحالي، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، وتوظيف السعوديين في العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية هذا من جهة، وخفض نسبة البطالة التي قدرت بنحو 13% في المملكة من جهة أخرى، وقد أتت تلك الإصلاحات تزامنا مع حملة أطلقها بعض الناشطين تحت شعار (السعودية للسعوديين)، وشارك فيها آلاف المواطنين يطالبون بفرض المزيد من القيود على إيفاد الأيدي العاملة في الخارج، وإحلال السعوديين محلهم في سوق العمل(محمد، 2018، ص69).

وقد أفاد بيان صحفي لخبراء صندوق النقد الدولي في (مايو 2018)، ان المملكة العربية السعودية واصلت في تنفيذ برنامجها الإصلاحي ضمن"رؤية 2030" تقدماً جيداً، ولا تزال في نطاق واسع ملتزمة بإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحويل الاقتصاد بعيدا عن اعتماده على النفط وتعزيز القطاع الخاص بصورة أكثر ديناميكية بما يوفر أعداد متزايدة من فرص العمل للسكان، وتنبأ بتحسن النمو على المدى المتوسط مع تواصل الإصلاحات، كما وأشاد البيان بفرض ضريبة القيمة المضافة، واعتبرها انجازاً من شانه ان يساهم في تعزيز الثقافة الضريبية وتقوية الإدارة الضريبية في المملكة (صندوق النقد الدولي، 2018).

(نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي (2015-2021

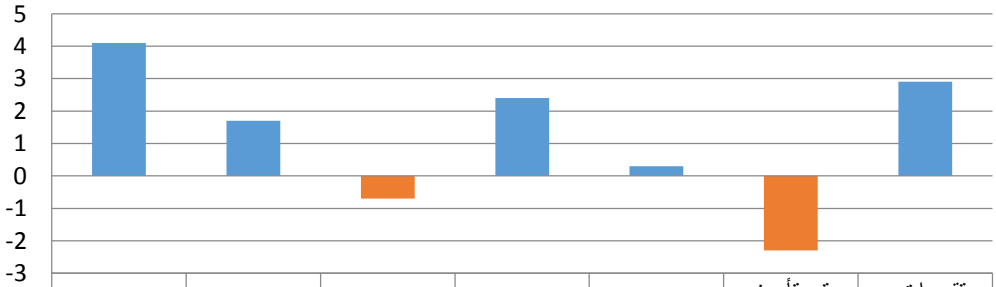

	2015	2016	2017	2018	2019	حتى تأريخ الإعداد 2020	تقديرات 2021
نسبة الإنكماش			-0.7			-2.3	
نسبة النمو	4.1	1.7		2.4	0.3		2.9

المصدر: (المخطط من إعداد الباحث معتمداً على بيانات صندوق النقد الدولي، 2020).

هناك أهدافاً أخرى لرؤية 2030 وثيقة الصلة بإستثمار الإمكانات التي من شانها تشجيع النمو الحقيقي لزيادة حجم اقتصاد المملكة بحيث يرتقي إلى المرتبة 15 بدلاً من (المرتبة 19) في الترتيب العالمي، والانتقال من المركز(25) في المؤشر التنافسي العالمي ،لتصبح واحدة من الدول العشر الأولى في هذا المؤشر، والهدف وراءهُ هو جعل استثمار الموقع الجغرافي السعودي مركزاً للخدمات اللوجستية، ورفع الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك ترمي الرؤية إلى زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاعي النفط والغاز من 40% إلى 75%، ورفع مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 20% إلى 35% في مجموع الناتج المحلي، وزيادة مساهمة قطاع السياحة عبر مضاعفة أعداد الحجاج والمعتمرين، مضيفاً إليه العديد من الأهداف التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية مثل توفير السكن للمواطنين السعوديين، وزيادة المشاركة وتوظيف المرأة في سوق العمل، وغيرها من الأهداف التي تحتاج إلى تمويل ضخم قدّره "معهد ماكينزي" بنحو (4) تريليون دولار لتدخل حيز التنفيذ ضمن رؤية 2030 معتمدة على صندوق الاستثمارات العامة(صلاح، 2017).

وفي هذا الصدد، أطلقت المملكة العربية السعودية ضمن رؤية (2030)، مشاريع إصلاحية في المجال الاقتصادي، أهمها ثلاثة وهي:

أولاً: مشروع مدينة نيوم(NEOM)(1) الاقتصادية، الذي أعلن عنه ولي العهد (محمد بن سلمان) في (27 أبريل 2017) عند حديثه في مبادرة(الاستثمار المستقبلي) بالرياض، وهو أضخم مشروع سعودي، يقع في الجزء الشمالي غرب المملكة، ويضم أراضي أخرى داخل الحدود المصرية والأردنية مجاورا للبحر الأحمر، وخليج العقبة، وسيكون الربط مابين السعودية وجمهورية مصرالعربية عبر بوابة جسر الملك سلمان المقترح انشاؤه، حيث ان البحر المتاخم للبحر

(1) تعني كلمة (NEOM)، المستقبل الجديد، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية(NEO- الجديد) ، وحرف(M) وهو بادئة كلمة (المستقبل) العربية.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

الأحمر وخليج العقبة تسخدم طرق التجارة البحرية التي تستخدم قناة السويس، وتبلغ تكلفة المشروع (500) مليار دولار أمريكي يموله صندوق الاستثمارات العامة،وسيتم تنفيذه على مساحة (26500)كم2، وأسند(بن سلمان) إدراة المشروع إلى (كلاوس كلاينفيلد-Klaus Kleinfeld) الرئيس التنفيذي السابق لشركتي (ألكوا Alcoa Inc، وسيمينس Siemens). (CNBC, 2017).

للمشروع مميزات عدة تم الإعلان عنها، منها(المشهداني، 2019، صص72-74؛ نيوم، 2017).

1- إنه أول مشروع عالمي يتم إدراجه في الأسواق المالية بدءاً بعام(2030).

2- ستكون الاستثمارات العامة فيه مملوكة لصندوق الاستثمارات كاملة، ثم سيتم جذب الاستثمارات من شركات أخرى، ويكون تركيزها على الصناعات بما فيها الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم، والتكنولوجيا الحيوية، والمياه، والترفيه.

3- تتميّز مدينة (نيوم) بقربها من الأسواق، ومنافذ التجارة العالمية عبر قناة (السويس).

4- ان 70% من الزائرين في العالم يمكنهم الوصول إليها في غضون (8) ساعات كحد أقصى، حيث ان (10%) من حركة التجارة العالمية تمر عبر البحر الأحمر.

5- تسعى (نيوم) إلى تطوير قطاعات استثمارية رئيسية للمستقبل مثل مستقبل الطاقة، والتصنيع، والمياه، والغذاء والعلوم التقنية الحيوية، والتصنيع، والإعلام، والرياضة، والتصميم، والثقافة والموضة، والمعيشة، والترفيه الذي يمثل الركيزة الأساسية لباقي القطاعات.

6- يشتمل المشروع على العديد من التقنيات المستقبلية مثل (التنقل الذكي، والقيادة الذاتية من ضمنها طائرات بدون طيار)، ويتم إستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وانتاج الغذاء، وتقديم الرعاية الصحية، وكذلك توفير شبكات الأنترنت المجانية فائقة السرعة، والتعليم المجاني عن بعد(التعليم الأليكتروني) وفق معايير عالمية، يضاف لها الحكومة الكاملة للخدمات الرقمية.

7- يكون المشروع مستقلاً عن أنظمة وقوانين الحكومة المحلية مثل الضرائب والجمارك، وقوانين العمل والقيود المفروضة على الأعمال التجارية، باستثناء الأنظمة السيادية.

ثانياً: مشروع (أمالا- AMAALA)، والذي تم الإعلان عنه في سبتمبر(2018)، وهو مشروع سياحي فاخر تتجاوز مساحته(3.800) كيلومتر مربع، يتركز حول النقاهة، والعلاج والإستجمام، و يهدف إلى إنشاء (2500) غرفة وجناح فندقي، و(700) فيلا وشقق سكنية، فضلاً عن(200) من المتاجر الراقية، وجميعها مدعومة بالعديد من المقاهي والمطاعم العالمية والمحلية، وينفذ المشروع على ساحل البحر الأحمر، المنطقة التي وصفت بـ(ريفيرا الشرق الأوسط-Riviera of the Middle East) كونها تمثل مناخ بحرالأبيض المتوسط المعتدل، يقوم صندوق الاستثمارات العامة بتمويل المشروع وتطويره على أن ينتهي بحلول عام(2028)، وتم تعيين الأمريكي (نيكولاس نايبلز- Nicholas Naple) كرئيس تنفيذي للمشروع ليتولى الإشراف عليه(البارقي، 2018; Nereim, 2018).

يأتي هذا المشروع انسجاماً مع رؤية(2030)، كمحرك رئيسي لإيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص المحلي، وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل دفع عملية التنويع الاقتصادي في المملكة، كما أوضح صندوق الاستثمارات السعودية بان المشروع إلى جانب المشاريع الأخرى مثل (النيوم والبحر الأحمر) تسهم في استقطاب من الاستثمارات، ويكون لها دور كبير في دعم التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص عمل عالية القيمة، وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي في المملكة(وكالة واس، 2018).

ثالثا: مشروع تطوير البحر الأحمر(Red Sea Developement): والذي أطلقه ولي العهد السعودي، ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، الأمير (محمد بن سلمان)، وتبلغ مساحته(34000)كم2، بين مدينتي(الوجه وأملج)، على الخط الساحلي غرب المملكة بمساحة تبلغ (200)كم2 يموله صندوق الاستثمارات العامة، ويشرف عليه شركة بحر الأحمر التي يتولى إدارتها (جون باغانو- John Pagano) الحائز على المركز الثالث ضمن قائمة (100) شخصية عالمية الأقوى تأثيرًا في البناء، وفق تصنيف صحيفة (Construction Week) لهذا العام(2020)، وتم وضع حجر الأساس للمشروع في الربع الأخير من عام(2019)، كما ويكون تنفيذه على مراحل، ومن المقرر ان تنتهي المرحلة الأولى في الربع الأخير من عام(2022)، ومن مميزاته انه يشتمل على منتجعات سياحية استثنائية تقام على أكثر من (50) جزر فضلاً عن سواحل وشواطئ وبراكين خامدة ومحميات طبيعية ومواقع جبلية ومواقع أثرية عريقة مثل موقع مدائن صالح، ويتم تطوير 22 جزيرة من أصل أكثر من 90 جزيرة فور الانتهاء من كافة مراحل المشروع ، بهذا سيتم استحداث أكثر من (70) ألف وظيفة للسعوديين، وسيجذب قرابة مليون سائح سنويا بحيث يساهم في إضافة(22) مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي للدولة، كما يتميز المشروع بانه سوف يكون موقعا آمنا ومحميا بالكامل خلال أحدث الانظمة الأمان العالمية، وذلك من أجل ضمان استمتاع جميع الزوار بإقامتهم فيه، إذن هو مشروع سياحي عالمي في السعودية يقام على إحدى المواقع الطبيعية الأكثر جمالا وتنوعا في العالم، المتميز بمناخه المعتدل بمتوسط درجة حرارة 30 - 31 درجة مئوية ((مشروع البحر الأحمر، صص8-34؛ Construction week, 2020).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

2-2 مشهد بقاء النظام (الممكن أو الراديكالي)

يرصد هذ المشهد بأن النظام السياسي السعودي غير جاد في المحاولات الإصلاحية، وذلك لأن الدولة السعودية لم تزل تحكمها متغيرات على المستوى الداخلي ، والتي تعرقل نجاح تلك العملية الإصلاحية، لعدم وجود إرادة لدى القابضين على السلطة لدى المملكة في تنفيذ المطالب النخبوية الداعية إلى الإصلاح ، ولا تستجيب بفعل المتغيرات المذكورة إلى ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في المملكة والتي تعتبرها الدولة وفقا لهذه النظرة التشاؤمية تهديداً على مقومات الدولة وأسس نظامها السياسي .

2-2-1 المتغير القبلي

قدّم فيبر(ت: 1920م- Max Weber) في سياق حديثه عن مصادر شرعية السلطة في المجتمع، تصنيف ثلاثي لتلك المصادر كالتالية (عواضة، 2013، صص271-274):

اولاً: السلطة العقلانية- القانونية(Rational- Legal Authority): وهي التي تستمد شرعيتها من حكم القانون والخضوع له، فسلطة الشخص هنا ترسمها الحدود والقيود الملزمة، عليه فانه يمارسها بالاستناد إلى قواعد غير شخصية.

ثانياً: السلطة الكاريزمية(Charismatic Authority): وهي السلطة غير العادية التي يمتلكها الفرد الفذ (القائد الكاريزمي)، فيتم تقديسه، ويخضع المجتمع لقوته الكاريزمية، سواء كانت غيبية أو طبيعية، لكن هذه السلطة وفقا لـ(فيبر) غير مستقرة، وستتلاشى، لأن قوة النظام السياسي، وشرعيته، مرتبطة بفرد واحد وهو الزعيم الملهم.

ثالثا: السلطة التقليدية(Traditional Authority): هذه السلطة تستند إلى التقاليد المتوارثة وتقديسها، ومردّ شرعية هذه التقاليد هو إيمان معظم أفراد المجتمع بقدسيتها، وشرعية السلطة فيها، وهي مبينة على الاعتقاد بقدسيتها الماضوية، كما أنها تعتمد على المكانة الاجتماعية للأفراد الذين يتمتعون بالسلطة مثل سلطة الأب في العائلة، أو سلطة رئيس القبيلة على أفراد قبيلته، وكذلك سلطة الأمير أو الملك الوراثي.

لو نظرنا بالمفهوم (الفيبري) إلى الدول الخليجية، بما فيها السعودية نرى إن السلطة السياسية فيها قائمة على التقاليد المتمثلة في الموروث القبلي، واكتسب هذا الموروث الشرعية عن طريق القوة، أو التأييد الاجتماعي، أو الإثنين معاً، وسعت الأسر الحاكمة إلى إقامة تحالفات، ومصاهرات محكومة إلى حد كبير بالوشائج القبلية، بحيث جُعلت القبيلة بمختلف أشكالها هي المسيطرة على أداء النظام السياسي لوظائفه داخل الدولة، وأصبحت تتواجد بقوّة في المؤسسات السياسية، والعسكرية، وتهيمن على الحياة الاجتماعية، وتطورها في تلك الدول، فالطبيعة القبلية لهذه الأنظمة تتحكّم في تداول السلطة بين الملك، وورثته دونما أزمة يُذكر، وفي الوقت نفسه تقف في وجه أية ائتلافات، أو أشكال جديدة قد تقوم النخب بصياغتها كبديل للتحالفات القائمة في الأمد القريب، مما يعني بقاء الدولة بعيدة عن أية محاولة أو خطوة تتخطاها نحو الإصلاح والتغيير(الكرطاني، 2016، ص63).

هناك في المملكة العربية السعودية شبكة كبيرة من العلاقات التقليدية مبنية بشكل كبير على أساس من القرابة والنسب منذ أن قام الملك عبدالعزيز آل سعود بانشائه فور دخوله الرياض عام (1902م)، واستمرّ الحكم فيه لأبنائه (سعود، فيصل، خالد، فهد، وعبدالله) حتى وصل اليوم إلى الملك (سلمان بن عبدالعزيز)، وتحوّلت هذه الأسرة إلى قبيلة حاكمة على درجة كبيرة من التماسك، والتنظيم، بحيث سيطرت على المناصب العليا في أجهزة الدولة، وظلت الاستراتيجية المتبعة لهذا النسق القبلي هي اضفاء طابع الشرعية على النظام واستقراره على المستوين الداخلي، والخارجي(الزيدي، 2019، ص15).

يرى الزيدي (2000، ص49) بأن الشرعية القبلية المتمثلة في الانتماء القبلي في دول الخليج تحديداً السعودية حلت محل شرعية المؤسسات، لأن الولاء القبلي أصبحت تتمتع بنفوذ أقوى وأكثر من الولاء للدولة حتى بعد اكتشاف النفط وما ترك على المجتمع من انعكاسات، بحيث تحولت المشيخة والقبيلة إلى دولة بعينها من خلال تغيير التحالفات القبلية إلى حلف بين الأسر الحاكمة مع الأسر التجارية(رجال الأعمال) من أجل السيطرة على التنظيم السياسي للدولة، وبذلك أصبحت الأسر الحاكمة بمرور الزمن هي المهيمنة والمتحكمة بالسلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية.

ويرى الدكتور غانم النجار(1996، ص9) بأن مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي الست(السعودية، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت، عمان) هي مجتمعات في سماتها العامة مجتمعات تقليدية(قبلية) يضعف فيها مفهوم المواطنة، لأن مكوّناتها تقوم على إمارة متوارثة لعشيرة فرعية في إطار قبيلة أكبر بحيث لايمكن تحويلها إلى خلاف ذلك الأساس، وأن التقدم الظاهري لتلك المجتمعات في معدلات النمو الاقتصادي العالي عجزت عن انهاء تلك القيم التقليدية ونمط علاقات القوة داخل المجتمع، وعلى تفاوت يسير بين تلك الدول إلا أنها مازالت محكوماً عليها بالاعتبارات القبلية، ولايبدو أنها ستحدث فيها تحوّلات هامّة في المدى القريب، لأن الدولة في الخليج على حدّ قوله ماهي إلا قبيلة بقضها وقضيضها، ومكوناتها الشكلية من الهياكل والمؤسسات السياسية الحديثة، فهي(أي الدولة) شديدة الحرص على بقائها في وضعها الراهن.

يؤكّد ماذهب إليه (الزيدي، والنجار)، مشهد الأحداث الواقعة في النزاع (السعودي- القطري) عام (2017)، عندما قامت قبائل (آل مرّة، وهاجر)، وقبائل أخرى بحشد أفرادها المسلحة واستعراض القوة القبلية في المناطق الحدودية للسعودية مع قطر، بناءً على طلب وليّ العهد (محمد بن

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

سلمان)، بعد أن قامت دولة قطر بسحب الجنسية من شيخ قبيلة آل مرّة(طالب بن هلام) و(55) من أفراد قبيلته، وقامت السعودية بمثل هذه الإجراءات في نزاعها مع الحوثيين في اليمن أيضاً(الجزيرة نت، 2017).

يتبيّن لنا مما سبق أن استدعاء وتأجيج النعرات القبلية من قِبل دولة تدعي الحداثة تعني أن النظام بصورته الآنية غير قابل للتحول، وانه سوف يقوم بتكرار المشهد نفسه، حالما تعرّض لأية ضغوطات، أو محاولات تهدّد بقائه، أو حتى إصلاحات تأتي من القاعدة على غير مراد الأسرة الحاكمة.

قام البروفيسور (همران كامرافا) في الاطار نفسه بادراج المملكة العربية السعودية ضمن الملكيات المؤسسة على القبلية، وقدّم تصنيفاً ثلاثياً لنظريته عن (العلاقات العسكرية – المدنية في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا)، ويعتقد أن الذي يميّز الملكيات القبلية هو إعتمادها المطلق على القوّات التابعة للقبائل الموالية، والجماعات المرتزقة للأجانب، ففي حالة المملكة العربية السعودية وفقاً لـ(كامرافا) يتم اختيار رجال الحرس الوطني وضباطه، من أجل التوازن بين القوات المسلحة النظامية، وحماية النظام من التهديدات الداخلية من بين القبائل الموالية للعائلة المالكة، وبما إن الملكيات العربية بالأساس مبنية على الأسرة المالكة، ومرتبطة بشبكة من القبائل الموالية والمنافسة، تصبح حماية السلطة المدنية للعائلة المالكة من أولويات القوات المسلحة، وبالتالي تيسر العلاقة بين الجيش والسلطة، والقبائل الموالية والمنافسة وحتى المعادية(نقلاً عن: غماري، 2019، ص41).

كان الملك (عبدالعزيز آل سعود) حاكماً مطلقاً للبلاد، ورغم حاجته الدائمة إلى الولاءات القبلية خارج دائرة أسرته، ودعم رجال الدين من آل الشيخ، لكن الأمر تغير بعد موته، إذ أخذت المملكة نظام حكم قبلي، ويقوم الموروث القبلي على تراص بنيته الداخلية بسبب غياب القواعد التي تنظم انتقال السلطة، فجُعل الأمر مسألة مركزية يتم بالتوافق ضمن قبيلة آل سعود داخلياً وليس على المستوى الخارجي (سلامة، 1980، ص46)، ويرجع ذالك إلى قيام نظام الحكم السعودي على الوراثة بين أبناء الملك (عبدالعزيز) وأحفاده، باعتبار أن الملك كان زعيماً للقبيلة يمتلك السلطة الأعلى في الدولة، وعلى مستوى العائلة كانت لآل سعود تحالفات مع أُسرٍ أخرى(آل جلوي، آل الشيخ، آل تركي، والسديريون) تربطهم أواصر النسب والمصاهرة والمصالح المتبادلة، وتشكل هذه الشبكة جزءاً كبيراً من أجهزة الدولة البيروقراطية ومؤسساتها النظامية، ولايزال انتقال السلطة بين أبناء الملك وأحفاده يخضع لهذه الاعتبارات على أساس النفوذ والأسبقية ضمن هذا الهرم الأسري، فعليه أية محاولة أو جهود للإصلاح تأتي خارج الهرم أو اسفله، فمحكوم عليه بالفشل قبل أن تثمر، وما يقدم عليه النظام من الأعلى ليس إلا توطيد لأركانه، واضفاء مزيد من الشرعية لما يقوم به من أجل الحفاظ على استقراره، وحماية نفسه من التغيير (نوري والزيدي، 2001، ص48).

وعلى هذا الأساس، يعد المتغير القبلي من إحدى التحديات البارزة التي تعرقل عملية الإصلاح في الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية، وتلك راجعة إلى قيام البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول، واعتمادها على أسس قبائلية وتقليدية تتسق مع مصالح الأنظمة الحاكمة، إذ يصبح إختراقها رغم التحولات التي حدثت دون المستوى المطلوب لأحداث التغيير، لأن السلطة التي تمثل الدولة في الواقع تتكون من تركيبة اجتماعية قبلية، ومن غير المحتمل أن تقوم ببناء مؤسسات سياسية حديثة بعيدة عن اعراف وتقاليد التكوين الاجتماعي السائد، ولايزال يتداخل اركان هذا التكوين مع السلطة السياسة بصورة مركزية، وتؤدي دورها اجتماعياً وسياسيا، في تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع، فالموجات التحديثية التي صاحبت الطفرة النفطية ليست إلا قشرة سطحية ليس بإمكانها التغلغل في موروث البُنى الاجتماعية والثقافية، بل على النقيض من ذلك يرى الكثيرون بأن التحديث والتطور الذي أنجزه النفط تم توظيفها لدى تلك البنى التقليدية كأدوات لدعم وتثبيت وجودها، ويستدلون على ذلك بالدور الذي تلعبه الانتخابات النيابية والفرعية التي تتم إجراءها في دول الخليج في تعزيز، وتعميق العصبيات القبلية والطائفية في المنطقة (الحميلي، 2011، ص314).

يعتقد جون برادلي(2002، ص83) بأن غياب أسس العمل الاجتماعي والسياسي (حكومة قوية، أحزاب سياسية تعول عليها مؤسسات تمثيلية)، قد يؤدي إلى أن يلوذ الأفراد بالهياكل الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والعشيرة والقبيلة ، ويحل التحالف القبلي محل الشعور بالانتماء القومي والولاء المدني، ولا تجد الشعور بتلك الولاءات القومية أساساً الا في المناطق التي تعرضت لها الدولة بالتهميش والإهمال، وفي سياق كلامه عن ضبابية الحدود بين النخب السعودية، يرى بأن جزءاً كبيراً من العالم العربي يحدد هويته وفقاً لمفهوم القبلية، وإذا كانت الطائفية هي حجرة عثرة في طريق بناء وحدة وطنية، وسياسات تقدمية، في أعقاب الربيع العربي، فإن القبيلة كانت أشد منها، خطراً، وفتكاً بهذه الوحدة.

هكذا توفر القاعدة القبلية في السعودية المشروعية لديناميات الاستمرار لنظام ظلت منظومات المصالح لديه غير قائمة على أساس الهوية الوطنية، بل هي قائمة على الرابطة النسبية التي تحدد طبيعة تلك المصالح ، وهذا بدوره يؤدي إلى جعل القبلية نظاماً مغلقاً على الخارج، فلا يُسمح بالحراك منه إلى الخارج أو من الخارج اليه، مما يعني أن طبيعة النظام في المملكة لا يعتمد على التعاقد بين الحاكم ورعيته، وإنما على حكم وراثي يستمد شرعيته من الأقلية التي يعتمد عليها النظام لإخضاع الأكثرية، وبذلك يكون مفهوم السلطة وما تنشأ عنها من علاقات ليست مؤقتاً أو قابلاً للانتقال والتبادل، وانما تقوم على أساس تطور داخل النظام الذي يمثل رابطة طبيعية بين أبنائه، وهذا بدوره يعزز من الثقافة التقليدية الداعية إلى الإقرار بعلاقة (السيد وتابعه)، وبالتالي تنتج هذه العلاقة الطبيعة الاستبدادية للدولة، وتسود ظاهرة غياب المشاركة السياسية الحقيقية، وحرياتها، التي تعد من

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

مظاهر الإصلاحات السياسية، وتتلاشى الشرعية الدستورية وعلاقة الحاكم بالشعب أو النخب الاجتماعية والسياسية(السيف، 2006، صص249-251).

يرى الباحثان أن الحديث عن تأثير المتغير القبلي في النظام السياسي السعودي يتطلب أموراً أساسية يجب التنبه لها، وهي:

أولاً: علاقة النظام السياسي بالمواطنين في السعودية، تشبه إلى حد كبير ضمن سياقه الاجتماعي بالنظام الأبوي الذي يضع نفسه بمنزلة الوالد الآمر داخل الأسرة، إذ على الجميع الانصياع إلى ما يصدر منه، وهذا النمط من التعامل كان سائداً منذ ايام الملك المؤسس، وبالتالي أية خروج عن أوامر الوالد يلزم عقوبة قد تكون قاسية أحياناً، غير أن هذه الذهنية لايمكنها المكوث لولم تستند إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع السعودي وطبيعتها التقليدية المتجهة نحو هذا النوع من الخضوع، وذلك لتراكم الموروثات الثقافية حاضرة لدى المواطن السعودي، بحيث لايسمح بالخروج عن طاعة الوالد أو زعيم القبيلة، وهذه بدورها تعمل على تضيق المساحة الواسعة بين الأسرة الحاكمة ورعاياها.

ثانياً: العصبية والعنصرية منتشرة بين شتى أفراد تلك القبائل، وربما لبعضهم العداء التاريخي مع البعض الآخر، فمن المحتمل جدا حدوث الصدام والتناحر، غير أن المصالح والمنافع الاقتصادية التي تتلقاها أفراد القبائل من آل سعود على شكل مكرمات وهبات، فضلاً عن الدور الجزئي للعامل الديني على طريقة تفكيرها دفعت ببعض القبائل أن تنصهر داخل القبيلة الكبيرة(القبلية السياسية)، بل وتنظر اليها في إطار زعامة قبلية (قبيلة آل سعود)، خصوصاً في حال وجود العديد من أفراد تلك القبائل في سلك الجيش وقوات الحرس الوطني السعودي، بحيث تقاوم أية إصلاحات أو تغيير تأتي من خارج هذه المنظومة المتماسكة، ويراها تهديدا لمصالحها وامتيازاتها قبل أن يكون تهديا على النظام نفسه.

2-2-2 المتغير الديني

الدولة السعودية منذ ظهورها في منتصف القرن الثامن عشر تعتمد على ثنائية الدين والدولة في تكوينها السياسي، وهذه السمة البارزة أكدها التحالف السياسي-الديني بين آل سعود وآل الشيخ، والذي تم بمقتضاه أن يكون الإسلام دين الدولة الرسمي من جهة، ومن جهة أخرى استطاعت الدولة بتثبيت من السلطة الدينية أن توسع وتفرض سلطتها، وكما قام النظام بتوظيف الدين من أجل تعزيز حكمه، وإعطائه وعياً مجتمعياً عبر مأسسته، ويعلّق الدكتور (عبدالإله البلقزيز) واصفاً مأسسة الدين في السعودية بأنها (تحاول شرعنة نفسها بالدين، وتشرع ذلك القول لقيام نظام سياسي "ثيوقراطي"، وأن بناء شرعية السلطة على هذا الأساس يضع المجال السياسي خارج أيّ نوعٍ من انواع التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدولة الحديثة....وهكذا تضع تلك السلطة الثيوقراطية عوائق في وجه أيّ انتقال ديمقراطي باسم الدين). (نقلاً عن: نوري والزيدي، 2001، صص45، 48).

هناك العديد من الشواهد التأريخية في المملكة تثبت صحة هذا التوجه، فمثلاً عندما قام الملك (عبدالعزيز آل سعود) بإنشاء (حركة الإخوان-1911م) كقوة مقاتلة تمت تعبئتهم بالعقيدة الوهابية، لتتحوّل إلى حركة إعتمد عليها من أجل تعزيز صرح الدولة، وتوحيد المناطق، غير أن التحولات الكبيرة التي طرأت في علاقات ابن سعود مع العالم الخارجي تحديداً(بريطانيا)، بدأت الحركة تواجه صعوبة للتكيف مع مستجدات الأحداث، إذ قدّم قادة الإخوان وهم فيصل الدويش شيخ قبيلة المطير، وسلطان بن بجاد شيخ العتيبة، وضيدان بن حثلين شيخ العجمان، عريضة إلى الملك تنتقده فيها وتطالبه بتنديد التواجد البريطاني في المناطق الحدودية للكويت والعراق وشرق الأردن، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما أعلنوا أن ابن سعود لايصلح لحكم الجماعة المسلمة لأنه، حسب زعمهم، فقد استقلاليته وإرادته لصالح من تعتبرها الحركة من "الكفار"(بريطانيا)، ووصفت الحركة ماقام به ابن سعود بسلوك خارج عن الإسلام، وتعاليم الدعوة (الوهابية) التي نشأت عليها الحركة، فما لبث أن أدرك ابن سعود خطر هذه الحركة وتحوّلها إلى مصدر إزعاج لدعائم سلطته، وعلاقاته الخارجية، قام بالقضاء عليها في (معركة السبلة). (الرشيد، 2005، ص51).(1)

وكانت إحدى دوافع معارضة الإخوان حسب ما ذكرها حافظ وهبة(1956، صص283-313) ترجع إلى مشاريع ابن سعود الإصلاحية، في إدخال مظاهر التحديث مثل (التلغراف والتليفون اللاسلكي) إلى المملكة، والتي كانت علماء الوهابية وقتها تعتبرها من أعمال السحر، والأشياء التي تنشأ عن استخدامات الجن التي تتطلب تقديم الذبائح عنده حتى تعمل على حد قوله، ويشير وهبة في سياق هذا المشروع الإصلاحي، إلى قول بعض العلماء لابن سعود: "ياطويل العمر لقد غشّك من أشار عليك بالتلغراف وإدخاله إلى البلاد"، وقد عمل هذا التوجه لدى علماء الدعوة على تأجيل تنفيذ عملية إدخال التلغراف وربط مدينة الرياض بالتليفون إلى ما بعد القضاء على الإخوان، بعدها لم يعد يعارض الملك أحد في ذلك.

(1) قبل الغارة على مخيمات الإخوان، أخذ الملك الفتوى من (15) من الدعاة السعوديين، فقامت خمسة عشر (15) شخصا منهم بناءً على طلب من ابن سعود بتوجيه رسالة الى قادات الحركة يردون فيها على مزاعم الحركة، ومما جاء فيها: الملك هو المرجع يمتلك شرعية مطلقة في إعلان الجهاد ضد الانجليز من عدمه، ولا يشرع تنازل الملك على العرش بغية قدومه على بعض الأمور التي لايقره الشرع، كما وتدعوا الرسالة جماعة الإخوان الى السمع والطاعة، وأمور اخرى تدور على نفس الموضوع، ويشرع للملك القضاء على الحركة في حال إمتناعها عن حكم الشرع (يقصد الأحكام الواردة في الرسالة)، فبدأت الهجوم على مخيمات الإخوان، بعد ان امتنعوا الخضوع لتلك المطالب، وانتهت الحرب بينهم وبين جيش ابن سعود بأسر الدويش، وابن بجاد، وماتا الإثنين في السجن (وهبة، 1956، ص282).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

تتّسم مجهودات المؤسسة الدينية في السعودية بالازدواجية، والسطحية إذ تركّز على مواضيع محسومة مسبقا في الفقه الإسلامي مثل (الشفاعة، وزيارة القبور، الأسماء والصفات الإلهية)، وصاغت منها مجتمعة الكيان الكليّاني للإسلام، دون التعرض للموضوعات التي تصب في مستجدات واقع المعاش تحديداً النظام السياسي الإسلامي، والحلول التي يقدمها الإسلام للمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، وهذا بعينه يُستنتج منه أن الإطار الفكري لدى تلك المؤسسة، قد وُظِّفت في مجالات تلتقي فيها مع ما تهدف إليه السلطة السياسية من ترسيخ قدميها وتعزيز وجودها، ولأن المؤسسة كثّفت معظم اهتماماتها على المحكومين لا على الحاكم بحيث صاغت أحكام دينية صارمة تنذر بالعقوبة والهلاك لعامّة المجتمع، في حين ذهب تسامحها الديني في أمر الحاكم لدرجة أعطته صفة (ظلّ الله في الأرض) إن لم نبالغ فيه، ولايجوز في مفردات المؤسسة مخالفة أو حتى مسائلة ما يقوم به النظام، وإن تعارض ذلك مع مصالح الشعب، لأن المضمون الاجتماعي، والعقائدي للوهابية يرى في مخالفة الحاكم، أو حتى مطالبته سلمياً بالعدل عن طريق المظاهرات، أو الخروج عليه خطوطاً حمراء يؤدي بصاحبها إلى النار، وكما ذكر (أليكسي فاسيليف) أن مؤلفات مؤسس الوهابية (محمد بن عبدالوهاب) تتضمن أحكاماً لا لبس فيها في تجسيد مصالح الوجهاء، وموجهة ضد الفقراء، فالجمهور البسيط وفقاً لرأيه يجب أن يخضع تماماً لأصحاب السلطة، وأن عذاب الجحيم من نصيب الخارجين على الأمراء)، وبهذا تم تحويل المؤسسة الدينية إلى مشروع سياسي بقدر ما تعكس تطويع المفاهيم في الحياة الاجتماعية والسياسية، بالقدر نفسه تجعلها قابلة للتوظيف السياسي بغض النظر عن التفاوت بين تلك المفاهيم (إبراهيم، 2012، صص21-23).

هكذا، ولأن النظام السياسي السعودي غير قائم على الشرعية الدستورية، فقد حاول اللجوء إلى "الشرعية الدينية"، وتوظيفها لضمان بقائه واستمراريته، ومن جانبها تقوم المؤسسة الدينية بشرعنة هذا النظام سواء كان ملتزماً بالدين أو لم يكن، بل حتى عندما يقوم بعض أتباع الدعوة الوهابية بمعارضة النظام بسبب سياسات وقوانين مخالفة للإسلام، فان الشيوخ التابعة للمؤسسة يسارعون للتأكيد على شرعية ما يقوم بها، ويلزمون عامّة الشعب بمواصلة الطاعة مهما يكن من أمرٍ(الكاتب، 2013، ص102).

تقول الدكتورة مضاوي الرشيد(2009، ص15) في هذا الصدد: "إن الوهابية من نسختها الأصلية هي خطاب شرعنة السلطة، إذ ولّدت بدءاً من أوائل القرن الثامن عشر تفسيرات دينية لتبرير ماتقوم به السلطة السياسية، وهذا ما أدى إلى ارتباط عميق بالنظام التسلطي، وحتى بالاستبداد في إطار الإسلام".

ويثبت ما ذهبت إليه (الرّشيد)، خطاباً لمفتي الديار السعودية الشيخ عبدالعزيز بن باز (1912-1999م) ألقاه في الجامع الكبير بالرياض عام(1996م) يدعوا فيه الأصوات المعارضة تحديداً(سعد الفقيه، وعبدالله المسعري) من قادة (الصحوة الإسلامية)، إلى مناصرة الدولة السعودية واصفاً إيّاها بالدولة "التي قضت على الشرك، والفساد، والبدع والضلالات، فصارت(أي المملكة) مضرب المثل في توحيد الله والإخلاص له، وإقامة الحق والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله" (على حد زعمه)، وطالب المجتمع السعودي بأداء حقوق الحكّام وسؤال الله عن حقوقه، كما ودعا المعارضة الإسلامية الداعية للإصلاح إلى التوبة في هذه المعصية (نقلاً عن: الكاتب، 2013، ص102).

تقف المؤسسة الدينية التي تديرها السلفية العلمية في السعودية حتى الآن موقفاً سلبياً تجاه مظاهر حديثة للإصلاح السياسي، والدستوري مثل الديمقراطية، والانتخابات، والاستفتاءات، وتشريع القوانين الوضعية، وتعتبرها مخالفة للشريعة الإسلامية بحجة أنها تقرّ حكم الشعب والذي يصدر من العوام، والجهلة (أحيانا تطلق على الجمهور تسمية الغوغاء سيراً على كلام إبن القيم الجوزي)، بينما الحكم لله، وبالتالي هي(الديمقراطية) أحد صور الشرك الحديثة لأنها تلغي سيادة الخالق سبحانه، وحقه المطلق في التشريع(الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2003، صص 1066، 1067)، ومن جانبه اعتبر (بن باز- ت:1999م) التحاكم إلى القوانين الوضعية كفراً، وخروجاً من الإسلام(1)(مجلة البحوث الإسلامية، 1983، ص17)، وكان الشيخ (عبالرحمن بن ناصر البرّاك- ولد 1933م) هو الآخر، يعلّل رفضه للانتخابات باعتبارها قائمة على أساس الأكثرية، والتي يراها الشيخ أنها تتساوى فيها العقلاء والسفهاء، والعلماء والجهّال، والرجال والنساء، وأنها تتعارض مع شروط اختيار الإمام عند المسلمين (موقع طريق الإسلام، 2012).

إذن صوغ هذا الإطار الفكري الصارم، واضفاء هذه النظرة المتشائمة على عملية الانتقال الديمقراطي ووسائله تصب لصالح النظام القائم على الملكية الوراثية، وبالتالي تؤدي إلى خلق فضاء ضيق جداً، بحيث لايتسع للمشاركة السياسية الفعّالة، وإنشاء الأحزاب السياسية كما الحال في السعودية الآن، إذ لا يوجد سوى القليل من منظمات المجتمع المدني (المنظمات الخيرية غالباً)، بل أعطت تلك النظرة دافعا، تراه الأسرة الحاكمة شرعياً للوقوف في وجه أية أصوات إسلامية أو ليبرالية معارضة تطالب بإجراء الإصلاحات في المملكة سواء أتت هذه المطالبات داخل السعودية أو من خارجها، مادامت

(1) يقول بن باز (مجلة البحوث الإسلامية، 1983، صص16-18) خلال حديثه عن نواقض الاسلام العشرة للشيخ محمد بن عبدالوهاب: " الرابع: من اعتقد أن هدي غير النبي(ρ) أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكمه، فهو كافر"، ثم يلحق به القوانين الوضعية قائلاً: "ويدخل في القسم الرابع: من اعتقد أن الأنظمة والقوانين التي يسنها الناس أفضل من شريعة الإسلام، أو أنها مساوية لها، أو أنه يجوز التحاكم إليها، ولو اعتقد أن الحكم بالشريعة أفضل، أو أن نظام الإسلام لا يصلح تطبيقه في القرن العشرين، أو أنه كان سببا في تخلف المسلمين، أو أنه يحصر في علاقة المرء بربه، دون أن يتدخل في شئون الحياة الأخرى"، ورأى (أنه يكفر ايضاً من أجاز الحكم بغير أحكام الشريعة في الحدود والمعاملات وإن لم يعتقد أن ذلك أفضل من حكم شريعة الله لأنه يكون قد استباح ما حرمه الله إجماعاً على حد قوله).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

المؤسسة الدينية خوّلتها للتصرف إزاء تلك المؤثرات، وليست المعاراضة السياسية فقط، وانما شملت هذه الإقصاءات مكوّنات وشرائح أخرى في المجتمع السعودي، وعلى سبيل المثال، الطائفة الشيعية في السعودية والتي تحيط بالمناطق الثرية بالبترول، تم تهميشها، ولايسمح لها بالتعبير عن حقوقها وحرّياتها بما فيها حقها في إعلان شعائرها ومعتقداتها الدينية في المملكة، ناهيك عن تمتع هذا المكوّن بأدنى مستوى من التمثيل السياسي في مجلس الوزراء، ومؤسسات الدولة الأخرى، وان كان جانب من هذه المشكلة يعود إلى التوترات، والصراعات السياسية، والمذهبية التي تشهدها علاقات المملكة العربية السعودية مع جمهورية إيران الإسلامية منذ قيام الثورة الإيرانية عام (1979م)،(1) والجانب الآخر في قضية تهميش الأقلية الشيعية يبرز في هذه الصورة المشوّهة التي صورتها رجال الدين داخل المؤسسة للمذهب الشيعي ومعتقداته، إذ تطلق تسميات عديدة غير لائقة بحق هذه الطائفة(أبراهيم، 2007، ص10).

فإذن هذا التمايز المذهبي الذي تمارسه الدولة ضد الأقليّة الشيعية والمكوّنات الأخرى بمسوّغها الديني من شأنه أن يعطّل حركة بناء الدولة، ونموّها وتنميتها، وتجعل من عملية الإصلاح والقضاء على الفساد أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وذلك لأن الهويّة الوطنية التي تمثّلها تعدد المكونات والثقافات، والمذاهب، والمعتقدات في معجمية السلفية تكون موازياً لمفاهيم وثنية تؤدي إلى الفتنة والفرقة والشرور، فلابد التخلص منها في حين تضفي المؤسسة نفسها طابع القداسة على الدولة (البدعة الغربية) لتصبح ظهور أيّة أصوات نخبوية داعية إلى الإصلاح ، أو حتى الإعتراض على الفساد، إفساداً في الأرض وخروجاً على النظام، وبالتالي تنزل بها عقوبة القتل أو السجن أو التشريد(أبراهيم، 2007، صص11-13).

جدير بالإشارة، انه ومنذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي، ظهر خلاف داخل المؤسسة الدينية بين الشيوخ والتلاميذ، حول عمليات التنمية والتحديث التي قامت بها الحكومة، وتعتبر (واقعة الحرم المكّي) مثالا بارزاً لهذا النوع من الانقسام، إذ اقتحم مسلحون الحرم المكّي عام(1979م) بقيادة (جهيمان العتيبي) تلميذ (بن باز) وأتباعه الذين قُدّر عددهم بـ(200-400) شاباً، وكان معظم هؤلاء من طلّاب كليات الدراسات الشرعية في المملكة العربية السعودية وتلقوا العلوم الشرعية على يد العلماء التابعة للمؤسسة، فقاموا باحتجاز المتواجدين في الحرم من الحجيج والمصلّين، وكان هذا الهجوم كما يراه معظم المراقبين للشأن السعودي لم يكن سوى احتجاجاً على مظاهر التحديث، والتطور الذي أحدثته الطفرة النفطية في السعودية، والذي اعتبرته الحركة تفريط ديني وانحلال أخلاقي أقدمت عليه الحكام السعوديون، وكما إن للحادثة دافع آخر غير المذكور، وهو إقدام العائلة المالكة على عقد صفقات أسلحة وتحالفات مع الدول الغربية والتي يصفها هؤلاء بـ (الكفار)، إلا إن ردّ النظام أتى من شيوخ المؤسسة الدينية، إذ أصدرت هيئة كبار العلماء برئاسة (عبدالعزيز بن باز) فتوى تؤيد النظام وتجيز له التدخل واستخدام القوة العسكرية داخل الحرم المكي، وبالفعل تمكنت الحكومة السعودية بعد تلقي المساعدة من القوات العسكرية الفرنسية في القضاء على المتمردين، ومن ثم إلقاء القبض على (جهيمان) وقتله حداً بالسيف بناءً على فتوى الهيئة التابعة للمؤسسة الدينية(الرشيد، 2005، صص52-54).

وإزداد استقطاب النظام السياسي السعودي للمؤسسة الدينية منذ حرب الخليج الثانية حتى الآن لمواجهة الأصوات المعارضة في الداخل والتحديات الخارجية وتمتلك المؤسسة بدورها قابلية التكيف مع متطلبات النظام ودعمه متى ما تم إستدعائها، وهذا في حد ذاته ينذر بصعوبة نجاح العملية الإصلاحية، وفي عام (1990م)، عشية الغزو العراقي للكويت، وقبول المملكة بوجود القوات الأمريكية على الأراضي السعودية، ظهر جيل جديد من العلماء في السعودية بقيادة كلٍ من (الشيخ سلمان بن فهد العودة، والشيخ سفر أحمد بن عبدالرحمن الحوالي، وناصر بن سليمان العمر) ممن تأثروا بفكر حركة الإخوان المسلمين أيام حرب السوفييت وقاموا بإعلان القيادة الإصلاحية للصحوة الإسلامية، وأخذوا بمبادرات سياسية تجاه التغيير والإصلاح السياسي في السعودية من خلال (التسوية) وليست (الثورة)، فقدموا مذكرة إلى الملك (فهد بن عبدالعزيز)، سميت بـ(مذكرة النصيحة- 1991)، وقد طالبوا فيها بالملكية الدستورية في السعودية، والإصلاح السياسي بالإستناد إلى المفهوم الفقهي السني المتمثل بـ (المدافعة) كإشارة إلى الجهاد المدني الذي يهدف إلى درء المفاسد وجلب المصلحة، وكذلك طالبوا بمراجعة الحكومة السعودية في سياساتها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الغربية، وتلقت هذه القيادة قبولاً واسعا لدى المجتمع السعودي مما دفع بالنظام أن يعترض لهذه الحركة ويسبب لها مضايقات ليتم إعتقال علماء القيادة الثلاثة في عام (1994م) بعد رفضهم للشروط التي وضعتها السلطة الحاكمة، فأعلنت الوزارة الداخلية السعودية برئاسة (الأمير نايف بن عبدالعزيز)، في بيان لها(2) أنها "سوف تلقي

(1) من الدلائل التي تثبت هذه النزعة الفئوية لدى المملكة هو تأكيد وزير الداخلية(ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء لاحقا) الأمير نايف بن عبدالعزيز(1934-2012) اكثر من مرة على سلفية الدولة السعودية، ففي مؤتمر صحفي له في(23 ابريل 2003)، قال:"ان المملكة دولة سلفية واننا لانتردد او نتحفظ بالتأكيد على أننا دولة ذات منهج سلفي)، وفي (18 ديسمبر 2011)، شدد على (ان السلفية هي منهج الدولة الشرعي ومطلبها الوطني، وان المملكة تفتخر بسلفيتها) قاله في افتتاحية ندوة باسم: (السلفية: منهج شرعي ومطلب وطني) عام 2011م (المقحم، 2011؛ إبراهيم، 2007، ص14).

(2) مما جاء في البيان:"درست هيئة كبار العلماء الانتهاكات والتجاوزات التي قام بها كلّ من الحوالي والعودة خلال الإجتماع الذي عقد في الطائف شهر أيلول سبتمبر من عام 1993 م، واقترحت وجوب حماية المجتمع السعودي من أفعالها الخاطئة، وقد وجدت هيئة كبار العلماء ان هذين الشخصين قد تجاوزا كل الحدود في بعض الخطب والدروس.....الى ان قال"كما اقترحت منع الإثنين من إلقاء المحاضرات والندوات، وكذلك خطب الجمعة والدروس العامة، والتسجيلات الصوتية إذا لم يتعهدا بذلك"(الشامسي، 2016، ص237).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

القبض على كل من يقوم بدور بارز في هذه الأعمال التخريبية لكشف خططهم التي تهدف إلى الفوضى وعدم النظام...."، وزعم أنها اعتمدت في هذه السلسلة من الاعتقالات على شرعية إسلامية سنية صدرت في اجتماع (سبتمبر/1993) لهيئة كبار العلماء بالطائف، ولم يطلق سراحهم حتى عام (1999م) بعد أن منعوا من إلقاء الخطب والمحاضرات وحرية التعبير عن آرائهم(1)(الشامسي، 2016، ص366-369).

عندما اندلعت شرارة ما يسمى بالربيع العربي أو ثورات الربيع العربي، في أواخر عام(2011م) في بعض الدول العربية مثل تونس ومصر، أدركت السعودية بخطر تفشي هذه العدوى في السعودية فلجأت إلى دعم الثورات المضادة، واستخدام ورقة الدين، فوقفت المؤسسة الدينية مرّة أخرى إلى جانب النظام، عندما قامت هيئة كبار العلماء بإصدار بيان لها في (6 مارس/2011م) تحرم فيه الاحتجاجات، ومما ورد في البيان: "إن الإصلاح والنصيحة في السعودية لا تكون بالمظاهرات والوسائل والأساليب التي تثير الفتن وتفرق الجماعة وهذا ما قرره علماء هذه البلاد قديما وحديثا من تحريمها والتحذير منها"، وفي هذا الصدد ذهب الدكتور رياض الصيداوى (مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية بجنيف) في لقاء له مع قناة (دويتش فيله-DW) الألمانية إلى إن المفتي في المنطقة العربية ألعوبة بيد الساسة، ويضيف بان هيئة كبار العلماء في السعودية هي جهاز يعوض "البرلمان"، كما ويربط (الصيداوي) بين المصالح الاقتصادية والسياسية وبين الخطاب الديني ويستدل بدور كلٍ من السعودية والقطر في أستقطاب الدين من أجل إدارة الأزمات فيما بينها(عمّار، 2011).

لايرى الباحث أيّ تعارض بين الإصلاح والتحديث مع الدين الإسلامي، وبالأحرى لاتقف الشريعة الأسلامية عائقة أما العملية الإصلاحية برمتها، لأن دائرة النصوص، ومقاصد الشريعة الإسلامية تتسع بما فيه الكفاية، للمضي قدما نحو تطور المجتمع الانساني وضمان حياة حرة كريمة للمواطنين، لكنّ المشكلة في المؤسسة الدينية في السعودية على ما أعتقد تكمن في قيام السلطة السياسية بتوظيفها، واستخدام دورها في الحياة الاجتماعية لخدمتها، محاولة منها لتكريس بعض النصوص وتأويلها على مقتضى مراد الأسرة المالكة، وذلك عن طريق استقطاب الجمود الذي تتسم بها أحد التيارات المنتسبة إلى الدعوة السلفية(السلفية العلمية)، وقد نجح آل سعود منذ اتفاقية الدرعية، وتأسيس إمارة نجد، والمراحل التي تليها في اختيار الموروث الإيدولوجي الذي يصب في اضفاء نوع من القداسة (إن صح التعبير) على الحاكم وما يقوم به، ليقترب إلى حد ما من (نظرية الحق الإلهي) المتبع لدى آباء الكنيسة في القرون الوسطى، ولا نعتقد بأن هذا الاختيار على جماعة دون أخرى وقع عبثاً، خصوصا في وجود جماعات ومذاهب إسلامية أكثر سماحة ومنفتحة في مختلف مراحل الدولة السعودية، ونقصد بذلك، إن السلطة الدينية في السعودية تتماشى مع ما ترمي إليه الحاكم، ويسعى لإضفاء الشرعية على ما يقوم به النظام السعودي ، وفي الوقت نفسه، تحاول السلطة السياسية أن تسير وتتكيف مع رجال المؤسسة في مسائل لاتضر بها بل تعود عليها بالمصلحة لمواجهة خصومها، مثل تهميش الطائفة الشيعية والتيارات السنية الأخرى التي لا تؤمن في منظومتها الفكرية بما آمنت به المؤسسة الدينية التابعة للدولة، فضلاً عن مفاهيم أخرى تحمل في طياتها الكثير من الجدل مثل الخضوع لسلطات الحاكم المطلقة، وحرمة الخروج والمطالبة بحقوق المواطنة، وهذا بحد ذاته يخلق إشكالية كبيرة، إذ تشكل صعوبة في إعادة بناء الأطر الفكرية للمؤسسة في المملكة العربية السعودية.

2-2-3 المتغير الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كلّي تقريباً على واردات النفط، والتي تمثّل حوالي (75%) في المائة من ميزانية الدولة، ولقد أدت هذه السياسة النفطية في الماضي إلى انهيار أسعار النفط الخام في الأعوام السابقة تحديداً عامي (1986، و1998)، ووضعت الدولة في حالة اقتربت فيها على الإفلاس، مما دفعها باللجوء إلى الإقتراض، إذ في عام (2003)، وبعد تحسن الأسعار إقتربت نسبة الديون المتراكمة على الدولة من اجمالي الناتج المحلي، ورجّع البعض السبب وراءها إلى تحكّم المملكة بحجم مداخيلها عن طريق الموائمة بين سعر النفط، والكميّة التي تنتجها، لذلك نرى بأن دخل الفرد في الدول النفطية في الشرق الأوسط، ومن ضمنها السعودية انخفض كثيراً بين (1980، و2003)، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط بالتزامن مع العامل الديمغرافي المتمثل في زيادة عدد السكان من شأنها أن تخلق اللامساواة في توزيع الثروات بين الطبقة الحاكمة وعامة الشعب، فضلاً عن التكاليف المتعلقة بالغنى الفاحش ، وثقل العوامل غير المنتجة ، علاوة على تكريس المملكة لنسبة غير قليلة تبلغ حوالي (13%) من ميزانيتها في المصروفات الأمنية، والتي تخصص جزء منها لحماية أفراد الأسرة الحاكمة وتوفير أمنهم، وبالتالي تعرقل هذه الإجراءات عملية الإصلاح ، ويوسع دائرة الفساد السياسي الذي تعاني المملكة العربية السعودية من تبعاتها (شوفالييه، 2015، صص313- 317).

قدّم الباحث (جوردن جونسون- Jordan Johnson) في دراسة له بيان الكيفية التي من خلالها تحاول الدول النفطية (تحديداً الدول النامية) أن تتجه نحو الاستبداد السياسي، وفرض سيطرتها على المجتمع ، إذ إن النظام في تلك الدول ليس بحاجة إلى أخذ الضرائب من الأفراد مادامت عائدات النفط

(1) تمّ توقيف سلمان بن فهد العودة مرّة أخرى في أيلول/ 2017 من قبل السلطات السعودية مع العديد من الكتاب والصحفيين السعوديين منهم (علي العمري، وعوض القرني) ، وكان الدافع وراء ذلك حسب ماذكره موقع (دويتش فيله -DW) الألمانية عن بعض أقاربه يعود الى رفض العودة لدعم السعودية في خلافها مع دولة قطر، و البعض الآخر يشير الى ان العودة قد تم إيقافه عن نشره لتغريدة في أيلول/سبتمبر 2017 يرحب فيها بصورة غير مباشرة بإمكانية التوصل الى حل للأزمة مع القطر، وقد تسرّبت انباء غير مؤكدة تفيد بتقديمه للمحاكمة، وصدورحكم الإ عدام بحقه عام 2018، ونفى ذويه العلم بالمسألة، غير انه من المقرر أن تتم محاكمته في كانون الثاني لسنة (2020). (دويتش فيله"Dw"، 2019).

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

تغطي نفقاته، وتعزز الدولة بها وسائلها القمعية من خلال توزيع جزء منها على الموالين وفقاً لدرجة ولاء هؤلاء لسلطتها، بحيث لا تحظى الشريحة الواسعة من السكان إلا بقدر يسير منها على شكل هبات أو صدقات، في حين تتمتع الدولة بأجهزة تدعمها هيئات تشريعية وقضائية خاضعتين للحكومة(شريف، 2013، ص214).

تؤدي المبالغ الهائلة في دول الخليج - ومن ضمنها السعودية- المتأتية من عائدات الثروة النفطية إلى تكريس دور الأسر الحاكمة في مراكز الحكم، لتظهر وكأنها مؤسسات سياسية تمتلك الدولة، وذلك لأن تركيز هذه القوة الاقتصادية في يد فئة محدودة يترتب عليها تركيز السلطة السياسية في يدها، بحيث تصبح هذه الأسر مصدراً رئيسياً لتوزيع الدخل على الفئات الموالية لها على صعيد العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السياسية دون اشراك شرائح أو قوى اجتماعية أخرى من السكان، ففي دول كهذه ليس بمقدور أيّ تنظيم آخر أن ينازعها في السلطة هذا من جهة (النقيب، 1989، ص125).

ومن جهة أخرى تحاول الدولة استخدام تلك العوائد لاحتواء قوى المعارضة، والوقوف في وجه أية محاولات إصلاحية لأنها (الدولة) توظف معظم هذه الامكانيات الاقتصادية لخدمة استقرارها السياسي، وتثبيت شرعيتها، لتمتد مساعي الأسرة الحاكمة في التفرد بالحكم والثروة إلى منع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة، عليه تُمنع قيام الأحزاب السياسية، وكذلك ظهور الحركات الاجتماعية والسياسية غير الموالية لها، بل يصل الأمر في تلك الدول باختراق مؤسسات المجتمع المدني أيضاً من خلال فرض رقابة شديدة على وسائل الإعلام والصحافة، وجعلها خاضعة بالكامل لرقابة السلطة السياسية، بمعنى آخر إن توظيف وتوفير الخدمات، والضمانات الاجتماعية مجانية دون ضرائب للمواطنين يعطي إشارة واضحة إلى أن النظام لا حاجة له في مسائلته أو خضوعه لأية ضغوط خارجية، وبالتالي تتبلور لدى المواطنين فكرة أن الحكومة هي الضامن الوحيد للتنمية والإصلاح ، لذلك بعض المحللين بأن العقلية الريعية تتعارض مع مقومات الدولة الديمقراطية، بل ذهب الدكتور (حسين مهداوي) إلى أبعد من ذلك عندما رأى أن النظام الاقتصادي في دول الخليج ولّد دولة ريعية خلافاً لدول العالم تقوم بالدفع للمواطنين دون أخذ الضرائب منهم وهذا على حد زعمه (المهداوي) يشبه بعملية (رشوة سياسية)، (نقلاً عن: الجميلي، 2011، صص88-90).

ويرى الدكتور حازم الببلاوي (1989، ص285)، إن دور الدولة الريعية المتمثلة في توزيع المزايا والخدمات على المواطنين دون مقابل، يحدد علاقة الحكومة برعاياها، وينعكس على نظرة الأفراد إلى المطالبة بحقوقهم في المشاركة السياسية، وذلك لأن انعدام أو ضآلة حجم الأعباء التي تقع على عاتق الأفراد تخفف من مطالبتها بالحقوق السياسية والمشاركة في الحكم، لتصبح تلك الحقوق حكراً على الحاكم تمنحها لمن يرغب، وتمنع منها من يشاء وفقاً لرغباته دون معارضة شديدة من الأفراد.

في السياق نفسه، قدّم البروفيسور(لاري دياموند-Larry Diamond) مدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد دراسة تحليلية تحمل عنوان (لماذا لاتوجد ديمقراطيات عربية؟)، تمّ نشرها في دورية (Journal of Democracy) في يناير 2010، قدّم فيها تحليلاً لدمج عوامل (سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية) تعرقل التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، ويشير إلى أن السمة البارزة في هيكل النظم الاقتصادية للدول العربية هي غياب الديمقراطية، وليست مستوى التنمية في تلك الدول، كما وصنّف من خلال دراسته (11) دولة عربية ضمن الدول الريعية منها المملكة العربية السعودية، ويرى (دياموند) أن هذه الدول بسبب تضائل حاجتها لفرض الضرائب على دخل المواطنين تتحول إلى دولة مركزية وقمعية، وتسيطر عليها أجهزة بيروقراطية داعمة للدولة بحيث تهدف إلى ما أسماه بـ (شراء السلام السياسي)، فوفقاً لما ذهب اليه(دياموند) من المحتمل جدا أن تتحول تلك الدول إلى دولة فاشلة إذا لم تتخذ إصلاحات جذرية(Diamond, 2010, p.98).

وقام البروفيسور ميك مور (Mick Moore) زميل معهد دراسات التنمية في جامعة (Sussex) في بريطانيا بعدّ أهم النتائج المترتبة في اعتماد الدول على عوائد النفط كالتالية(Moore, 2004, pp.10-12):

أولاً: إن جهاز الدولة يستند إلى عوائد مالية لا يسهم فيها المواطن فيؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته الاستقلال السلبي لجهاز الدولة عن المواطن، ويؤدي ذلك إلى الانفصال بين المواطن والدولة ، وظهور حالة عدم الرضا لدى المواطنين من ناحية، وحالة الاستعلاء لدى أجهزة الدولة، وعدم الرغبة في الاستماع إلى المواطنين من ناحية أخرى، حيث أن العلاقة بين الدولة (النظام السياسي) والمجتمع (المواطن) في مثل تلك الدول هي علاقة تنازلية تبدأ من الأعلى وتنتهي بالأسفل.

ثانياً: حدوث حركات معارضة قاعدية غير سلمية في التعامل ليس مع الدولة – كما يصور دائماً- ولكن مع النخب الحاكمة التي تستأثر وحدها بالسلطة والمكانة السياسية دون بقية المجموع الشعبي.

ثالثاً: عدم وجود جهاز خدمة مدنية فاعلة نظرا لأن الشرائح الحاكمة والمهيمنة لا تعبأ كثيرا بتطوير جهاز خدمة مدنية لكنها تهتم بإيجاد شريحة محدودة من البيروقراطية تمتلك قدراً من الكفاءة لإدارة الاقتصاد الريعي، وقد تستعين بأجانب في الوظائف الادارية العليا أو الاستشارية لضمان تدفق عائدات النفط، في الوقت الذي لا تولي فيه الأهمية الواجبة للأجهزة الادارية التي تقدم خدمات مباشرة للمواطن.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

رابعاً: غياب مفهوم حقيقي للاستقرار في هذه المجتمعات نظرا لأنها تعتمد اعتماداً مطلقاً على سعر النفط في الأسواق العالمية وهو ما يجعل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (على الصعيدين الداخلي والخارجي) هشة وعرضة للهزات العنيفة من حين إلى آخر.

خامساً: توجد في هذه الدول أجهزة أمنية شديدة القوة والبطش، لكنها ليست لتوفير الأمان للمجتمع، وإنما في الأساس لضمان أمن النخب الحاكمة.

سادساً: ازدياد فرص الفساد وغياب معايير شفافة في إدارة قطاع النفط وطبيعة توزيع وارداته، نظرًا لأن النخب المتحكمة في الاقتصاد الريعي تكون وحدها صاحبة الحق في السيطرة على هذا الجانب، دون إيلاء الأهمية للمؤسسات الرقابية، سواء للمؤسسة البرلمانية أو المنظمات غير الحكومية أو الأجهزة الرقابية الأخرى التي تمارس في النظم المتقدمة أدواراً في مساءلة السلطة التنفيذية.

سابعاً: غياب مفهوم حقيقي للعمل المدني، نظرًا لأن المواطن يشعر أن ما يقوم به من جهد أو نضال مدني لن يسهم في أحداث تغيير حقيقي مادام المجتمع السياسي برمته لا يستند إلى مفهوم المواطنة.

ماذكرناه سابقاً ظهر جلياً في استراتيجية أمن النظام للدولة السعودية، فمثلاً عندما اندلعت الانتفاضة العربية أوما سميت بـ(ثورات الربيع العربي)، انطلقت سلسلة احتجاجات شعبية من مناطق متفرقة في السعودية (مثل الرياض وجدة والعوامية والمناطق الأخرى ذات الأغلبية الشيعية) في يناير 2011، واحتج المتظاهرون على سوء البنية التحتية والتميز الطائفي، وطالبوا بالإصلاح السياسي، كما طالبوا الدولة بالمساواة وحرية التعبير عن الرأي وإطلاق صراح المعتقلين السياسيين ومطالب اخرى ،فأتت ردود أفعال النظام على عجل باتخاذ إجراءات مهدئة أعلن عنها الملك (عبدالله بن عبدالعزيز) في مرسومين ملكيين في فبراير ومارس/ 2011 تقضي بانفاق مبلغ يتجاوز (100) مليار دولار أمريكي على المواطنين السعوديين، يتم صرفها كمكافأة راتب شهرين لموظفي الدولة، والمتقاعدين، وصرف بدل غلاء المعيشة، فضلاً عن توفير (60000) ألف وظيفة في القطاع الحكومي، وألزما الملك ببناء (500000) منزل على أن تتم في غضون السنوات الخمس اللاحقة، علاوة على قيام الدولة بتوفير القروض العقاري لرعاياها، ثم بعد أربعة اعوام، في أواخر سنة (2015) لجأ الملك (سلمان بن عبدالعزيز) إلى الوسائل نفسها لإلهاء الأصوات المعارضة إذ أنفق على المواطنين حوالي (32) مليار دولار امريكي على شكل هبات واستثمارات وعلاوات، في حين لم يعبر عن أيّ استعداد لمعالجة القضايا الحقيقية التي تطالب بها النخب الداعية إلى الإصلاح(Al-Rasheed, 2018, p.34; آرتس، ورولانتس، 2018، ص54).

شكّلت تداعيات ظهور فيروس كورونا المستجد(Covid- 19)، وتهاوي أسعار النفط العالمية، عاملي ضغط على الاقتصاد السعودي، وتراجعت العوائد النفطية في وقت شهد فيه ميزانيته أكبر زيادة في الإنفاق الحكومي خلال الأشهر الثلاثة لعام(2020)، وألقت الوباء بآثارها على قطاع غير النفطي في المملكة، فيما أعلنت وزارة المالية السعودية، في نهاية شهر أبريل من العام الحالي، أن الايرادت في الربع الأول من العام بلغت(51.2 مليار دولار أمريكي)، فيما ارتفع الإنفاق الحكومي إلى (60) مليار دولار خلال الفترة نفسها، ما يعني أن عجز الميزانية في الربع الأول من العام الحالي يصل إلى (9.07 مليار دولار)، وبالنسبة لتراجع الإيرادات غير النفطية في تلك الفترة وفقاً لتقرير الوزارة يصل الى بنسبة (17%) في المائة أي مايعادل (16.8 مليار دولار أمريكي)، كما تراجعت إيرادات النفط خلال الأشهر الثلاثة من هذا العام بنسبة (24%) في المائة أي تصل إلى (34.3 مليار دولار) من مجموع (45.1 مليار دولار) في نفس الفترة من العام الماضي، ويرى (مازن السديري)، رئيس الأبحاث لدى مصرف الراجحي كابيتال(Al-Rajhi Bank)، أن يصل عجز ميزانية السعودية لعام (2020) إلى (88.4 مليار دولار أمريكي) تقريباً، أي بنسبة (30%) في المائة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة (24%) في المائة لعام (2019)،وبالتالي يضغط هذا العجز المالي على النمو الاقتصادي في السعودية، وينكمش بنسبة (2.3%) في المائة، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي(درويش، 2020).

فضلاً عمّا سبق، هناك إشارات مقلقة تدعمها التقارير والدراسات العلمية بخصوص مخاطر الاستمرار في الاستهلاك المحلي للنفط على الاقتصاد السعودي، فوفقاً لتقريرٍ أعده مجموعة سيتي جروب (Citigroup Inc.) العالمية، والذي نقلته صحيفة الجارديان (The guardian) البريطانية في أيلول/2012، ورد فيه "إن المملكة العربية السعودية إذا لم تغير نمط استهلاكها المحلي للنفط فإنه لن يبقى لديها من النفط ما تصدره في عام (2030)"، وإن كان هناك من يشكّك فيما أفاد به التقرير غير أن الخطر يكمن كما أشار اليه الاقتصادي السعودي (عبدالعزيز الدخيل) في تأثير استمرارية هذا الاستهلاك على قدرة الدولة في تمويل نفقات الميزانية العامة، والتي بلغت في عام (2012) إلى (93%) في المائة، خصوصا في وجود تقديرات مرجحة تحدد عمر مخزون النفط السعودي بـ(75) عاماً، وفي وقت لم يعد اكتشاف حقول النفط الجديدة في السعودية متوقعة(1)، في الوقت نفسه حسب البيانات

(1) هناك دراسات وتقارير سبقت تقرير سيتي جروب ولكنها وصلت الى النتيجة نفسها على إختلاف يسير، نذكر منها(نقلاً عن: الدخيل، 2017، ص125):
1- دراسة لمؤسسة (Chatham house, burning Oil to keep cool) بعنوان (The hidden energy crisis in Saudi Arabia)، تشير إلى ان الاستمرار في استهلاك النفط المحلي يحدد إمكانية السعودية لتصدير النفط خلال العقد المقبل من الزمان.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

الرسمية التي نشرها موقع وزارة المالية السعودية فان عجز الميزانية لسنة (2015) كأن يشكل نسبة (168.5%) مقارنة بالحسابات الختامية لموازنة عام (2014)، (الدخيل، 2017، صص121، 129).

واجهت هذه الرؤية العديد من الانتقادات لدى بعض الباحثين والاقتصاديين، منهم الدكتور(عبدالعزيز الدخيل)، الذي شكّك في إمكانية تطبيق تلك الرؤية لأسباب منها ما تتعلق بمخاطر وضع النفط، والأصول المالية للصندوق السيادي اللذان يعدان من الثروات الوطنية للأجيال في الحاضر والمستقبل، في الاستثمارات الأجنبية غير مضمونة المصدر والأرباح بسبب تقلبات الأسعار، والمستجدات السياسية، كما أشار إلى أن أعمال شركة (آرامكو) تفتقر إلى الشفافية، فمن الخطأ طرح (5%) في المائة من أسهمها للإستثمار الأجنبي، والتفرد بها في القطاعات الأخرى دون إنشاء شركات أخرى لمنافستها لأن هذا الاكتتاب يؤثّر سلباً على حصة الدولة من الاستثمارات، كما ينتقد (الدخيل) خطورة إزدياد العمالة الوافدة، وتوافد الإجانب للعمل في البلد كما تم الإشارة اليه بصورة غير مباشرة ضمن مشروع الرؤية، في وقت يشكل تفشي البطالة نسبة عالية بين السعوديين من الشباب واصحاب الشهادات الجامعية غير المؤهلة للعمل بسبب قلة خبرتها لأنها سوف تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بين السعوديين، و تقليل فرص العمل لهم على عكس تطلعات الرؤية المعلنة، وأخيراً يرى (الدخيل) بأن الانسان السعودي هو مركز التنمية الاقتصادية، لكي تحظى هذه الإصلاحات الاقتصادية بنجاح يجب على الدولة أن تلحق بها الإصلاح السياسي، والاجتماعي، وضمان الحقوق والحريات السياسية والقانونية للمواطنين، (الدخيل، 2017، صص287-316).

ويعد الكاتب الاقتصادي (برجس البرجس) هو الآخر ممن تعرّض لرؤية (2030) بالنقد من قبيل ضخامة المبالغ المخصّصة للمبادرات التي تتخذها الخطة، مشيراً إلى أن معظم هذه التكاليف تُصرف مقابل دراسات للشركات الاستشارية العالمية مثل شركة ماكينزي (Mckinsey & Company)[1]، والتي أثبتت فشلها في برامجها التنموية التي روّجت لها سابقاً دول عديدة في الشرق الأوسط(زهير، 2017، ص21).

إجمالاً، يمكننا القول بأن المكانة السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها السعودية، يعود فضلها إلى ضخامة حجم اجمالي ناتجها المحلي للثروة النفطية، وضمّنت للدولة بقائها لحد الآن، في وضع تنافسي مع الدول ذي القوة الاقتصادية، لكن هناك عوائق أراها واقفة في طريق الإصلاح والتنمية في السعودية، أحدها تكمن في الطبيعة الاستهلاكية للاقتصاد السعودي، إذ تنظر الدولة إلى استخراج واستنزاف هذه الكمية الهائلة من ثروة الأجيال في باطن الأرض، ووضع عائداتها في الانفاق الحكومي على أنها انتاج، لكن في الحقيقة هي استهلاك وليس انتاجا أو استثماراً، نستدل على ذلك بأن السعودية رغم ميزانيتها السنوية الضخمة، لم تستطع حتى الآن أن تقضي أو تخفف من مستوى الفقر والبطالة والعجز الذي تواجهه في ميزانيتها كل عام، والتي من الممكن جدا أن تترك أثرها ليس فقط على مجال الاقتصادي، وانما تتعدى ليشمل المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية أيضاً، ويكمن الخطأ برأينا في سوء استغلال الدولة لمواردها، وسوء تدابيرها، يضاف لها الطبيعة الريعية التي تقف دون الخصخصة وتنويع مصادر الدخل، وما نراه أن الحكومة لها غرض في ذالك، وهو الحد من ضعف مركزية الدولة إذ يشكل تهديداً على الأسرة المالكة ومصالحها.

الخاتمة

في ختام بحثنا ، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات ، نبينها كالآتي:

1- نظام الحكم في المملكة العربية السعودية وراثي مطلق، ويستحوذ الملك على السلطات الثلاثة(التنظيمية والتنفيذية والقضائية)، والشريعة الإسلامية هي السلطة الوحيدة التي تفوقه، بينما معظم الهيئات والسلطات كرست جهودها لخدمة مصالح الملك وحاشيته، ويغلب على النظام السياسي السعودي الطابع القبلي ذو المركزية الشديدة.

2- دراسة تحت عنوان (The rapid growth of OPEC's Domestic oil consumption) قام بإعدادها كلٌ من البروفيسور(Dermot Gately)، مع زميلين من جامعة الإمام سعود وهما البروفيسورة (نورة اليوسف)، والبروفيسور(حمد آل الشيخ) في أغسطس (2011)، توصلوا فيها إلى "ان النمو المتواصل في إستهلاك خام النفط محلياً من شانه ان يحد من القدرة التصديرية لدول الأعضاء في الأوبك".

3- كذلك تشير التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن السعودية لسنة (2011) ، إلى ان" النمو المتزايد في إستهلاك الطاقة المحلية وفق نموه الحالي ، وفي ظل غياب إستثمارات جديدة في التنقيب سوف يؤدي قريباً إلى الحد من قدرة المملكة على تصدير النفط).

(1) شركة ماكينزي (Mckinsey & Company)، تأسس في عام (1926م)، وهي إحدى الشركات الأمريكية الإستشارية حول العالم، تقدم خدماتها التحليلية والإستشارية لقطاعات الأعمال والحكومات، والأفراد، والمنظمات غير الحكومية، وغير الربحية، لديها العديد من المراكز البحثية حول العالم ستة منها في الشرق الأوسط إحداها فتحت في العاصمة السعودية(الرياض) عام 2014، وتضم الشركة حاليا (200) خبير في المجالات المختلفة، وتعمل لديها آلافاً من الباحثين والمستشارين في (65) دولة (الموقع الرسمي للشركة، 2020)

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

2- تساهم الدعوة الوهابية السلفية في تعزيز قوة المملكة، وإعطاء صبغة دينية للنظام السياسي السعودي، وتمكّن آل سعود من خلالها توحيد القبائل المتناحرة وجمع شملهم تحت لواء دولة كبيرة واحدة ذات ثقل نسبي، وبالتالي نجحت المملكة في توظيف المتغير الديني كعامل أساسي لإضفاء الشرعية على سياساتها الداخلية، وأحياناً الخارجية.

3- يمكن تصنيف إقتصاد المملكة العربية السعودية ضمن أقوى إقتصادات العالم، ويبرز فيه القطاع النفطي كأحد أهم داعم أساسي ساعد المملكة في النهوض، وتنمية قدراتها، كما ساهم النفط بشكل كبير في تعزيزعلاقات المملكة بالدول الأخرى في إطار المصالح المتبادلة ، لكن الاقتصاد السعودي يتميز بطبيعته الاستهلاكية مما يجعلها تواجه عجزاً في ميزانيتها كل عام، ولم تستطع السعودية رغم ضخامة ميزانيتها السنوية القضاء على مستوى الفقر والبطالة أو تخفيفه، ويرجع ذلك إلى سوء استخدام الدولة لمواردها، وسوء تدابيرها، ولم يكتب للمشاريع الإقتصادية التي أعلنها ولي العهد محمد بن سلمان ضمن رؤية (2030) النجاح حتى الآن، يضاف اليها تداعيات الضررالكبير الذي لحق بالاقتصادي السعودي في ظل تفشي جائحة كورونا، وعبء الديون الخارجية التي أثقلت كاهل السعودية.

4- بخصوص مسألة ترجيح أحد السيناريويين على الآخر، وفي رأينا المتواضع كباحثين نرى أن فرص إصلاح النظام السياسي السعودي تعد قليلة جداً وفقاً للمتغيرات الداخلية التي أشرنا إليها، فقد سيطرت العائلة المالكة على مفاصل الدولة، ونجحت بفضل سياساتها في إخضاع القبائل لسلطانها، وحلت الهوية القبلية محل المواطنة، كما استطاعت بفضل الحركة الوهابية ضمان عدم الخروج على الحاكم والمطالبة بالإصلاح والتغيير، ولعب البترول دوراً كبيراً في بناء الاقتصاد بالمملكة، وتم استغلال ريعه في استقطاب ولاء القبائل ورجال الدين للوقوف بجانب الأسرة الحاكمة ضد أي معارضة، ونظراً لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة حرصت القوى العظمى ، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ، على الدفاع عن السعودية والوقوف إلى جانبها وتدعيم النظام الحاكم، ولاسيما في ظل التراجع الذي شهده العالم فيما يخص مسألة الديمقراطية وقضايا الحقوق والحريات المدنية.

پوختە

شانشینی عەرەبی سعوودیا پێگەیەکی تایبەتی هەیە لە رۆژهەڵاتی ناوەراست، بە هۆی پێگە ستراتیجیەکەی، وە هەروەها بوونی فاکتەرە سیاسی و ئابووری و ئاینییەکان کە هەیەتی، چونکە سیستەمی سیاسی سعوودی هەر لەسەرەتاوە دامەزراوە لەسەر بەرمەبنای ڕێکەوتنێکی سیاسی-ئاینی لە نێوان ئال سعوود و دامەزراوەی ئاینی کە خۆی دەنوێنێ لە بانگەوازی وەهابی (سەلەفی)، وە دەوڵەت پاڵپشتی و ڕەوایەتی خۆی لەوەوە وەرگرت، هەروەها خێڵایەتی لایەنێکی گرنگی پێکهێنا لە پێگەیشتن و فراوانکردنی کاریگەریەکانی ئەم دەوڵەتە تا ئەوکاتەی سامانی نەوت بەشداربوو لە پەرەسەندن و بەهێزکردنی پەیوەندیاکانی شانشین لەگەڵ جیهانی دەرەکی، هەموو ئەوانەی باسکران گرنگی دەبەخشێت بەو توێژینەوە ئایندەبینیانەی کە باس لە پرسە ناوەخۆیی و دەرەکیەکانی سعوودیا دەکەن لەسەرووی هەموویانەوە پرسی چاکسازی.

هەوڵەکان بە ئاراستەی چاکسازی لە سعوودیا هاوکاتە لەگەڵ ئەو کرانەوەیەی ولاتەکە بە خۆیەوە بینیویەتی بەڕووی جیهان بەتایبەتی جیهانی ڕۆژئاوا، وە بانگەشەکانی ئیلیت و میللی بۆ پێویستی چاکسازی ڕووبەزیادبوونە لەناوەخۆو دەرەوەی سعوودیا، سەرباری هۆکارگەلێکی بونیادی کە بڕەوی داوە بە هاوپەیمانێتی نێوان دامەزراوەی سیاسی و ئاینی، کە تاوەکو ئێستاش بەڕوونی کۆنترۆڵی ژیانی کۆمەلایەتی و سیاسی و مەدەنی کردوە لە شانشینی عەرەبی سعوودیا.

ئەم توێژینەوەیە گرنگی دەدا بە پرۆسەی چاکسازی لە سیستەمی سیاسی سعوودی لەسۆنگەی خستنەڕووی سیناریۆ ئایندەییەکانی ئەم پرۆسەیە، ئەمەش بە پشتبەستن بە گۆڕاوە ناوەخۆییەکان، وە لەچوارچێوەی گرفتی توێژینەوەکە ، هەوڵدەدا وەڵامی پرسیاری سەرەکی توێژینەوەکە بداتەوە کە بریتیە لەوەی: سیستەمی سیاسی لە سعوودیا بەرەو کوێ هەنگاو دەنێ لە ژێر سێبەری گۆڕاوە ناوەخۆییەکاندا؟

گرینانەی توێژینەوەش لە چوارچێوەی توێژینەوەکانی ئایندەیی دوو سیناریۆ دەخاتەڕوو، یەکێکیان سیناریۆی گەشبینە کە پاڵپشتە بۆ سەرکەوتنی پرۆسەی چاکسازی سعوودیا، ئەوەی تریشیان سیناریۆیەکی ڕەشبینانەیە کە پێی وایە سیستەمی سیاسی سعوودی لەدۆخی ئێستای دەمێنێتەوە ئەگەر بەرەو خراپتر نەچیت.

Summary

Saudi Arabia enjoys a privileged position in the Middle East by virtue of its strategic position, and because of its political, economic and religious factors, as the Saudi political system was established in 1744 in accordance with a political-religious agreement between the Al Saud and the religious institution represented by the Wahhabi da'wa (Salafism), and continued to receive its legitimacy and support from it, tribalism also took an important aspect in maturity, and the expansion of the influence of this country until the oil wealth contributed to its development, and strengthened its relations with the outside world, which in turn casts an important aspect of maturity, and the expansion of the influence of this country until the oil wealth contributed to its development, and strengthened its relations with the outside world, which in turn casts an important aspect of maturity. In the importance of future studies that address topics related to Saudi domestic and external affairs, notably the issue of reform.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

The reform trends in Saudi Arabia coincided with its opening to the world specifically western countries in the early 1990s, and increased elitist and popular calls for reform, as well as a number of structural causes that reinforced the alliance between the political and religious institution that clearly controlled the social, political and civil life of the Kingdom.

This study is concerned with the reform process in the Saudi political system by showing the future scenes of that process, and then relying on internal variables, and the study tries in the framework of its problem to answer a key question: where is the Saudi political system going in light of internal variables.

The hypothesis of the study in the context of future studies is based on an optimistic scene that supports the success of the reform process in Saudi Arabia, and another pessimistic scene that believes that the political system in the Kingdom will remain the same, if not turn into a worse state than it is now.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الأنظمة والوثائق

ب- القرآن الكريم

1. النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية، 1992.
2. نظام مجلس الشورى للمملكة العربية السعودية، 1992م.
3. نظام مجلس الوزراء السعودي، 1992م.

ت- الكتب

4. إبراهيم، فؤاد(2007)، الشيعة في السعودية، دار الساقي، بيروت، لبنان.
5. إبراهيم، فؤاد(2012)، العقيدة والسياسة(الوهابية وآل سعود مثالاً)، دار الميزان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
6. إبراهيم، فؤاد(2017)، مستقبل السعودية(الخطاب، العرش، التحالفات)، دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر، بيروت، لبنان.
7. إبراهيم، فؤاد،(2009)، السلفية الجهادية في السعودية، درا الساقي، بيروت.
8. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد(1988)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط2، ج2، دارالفكر، بيروت، لبنان.
9. ابن قاسم، عبدالرحمن بن محمد"محرر"(1996)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ج(9)، الطبعة السادسة ، دون ناشر ومكان نشر.
10. أبو رمان، محمد(2013)، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. أبو علية، عبد الفتاح حسن (1991م): تاريخ الدولة السعودية الثانية 1256هـ-1309هـ/1840م-1891م، دار المريخ للنشر، الطبعة الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. آرتس، بول. رولانتس، كارولين(2016)، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: إبتسام الخضرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
13. الأيّوبي، نزيه ن. ، (2010)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
14. بن باز، عبدالعزيز(1999)، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، جمع وتحقيق: محمد بن سعد الشويعر، مجلد 6، دار القاسم للنشر، الرياض.
15. بن عبد العزيز، فيصل بن مشعل بن سعود (2010): مختصر تاريخ الدولة السعودية للفترة من 1157-1431هـ، 1744-2010م.
16. بن هذلول، سعود(1961)، تأريخ ملوك آل سعود، مطابع الرياض، السعودية.
17. الحميلي، همسة قحطان خلف(2011)، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
18. الحراثي، ميلاد مفتاح. الشيوخ، محمد عبدالغفور(2016)، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، مركز الكتاب الإكاديمي، عمّان، الأردن.
19. الحموي، ياقوت بن عبد الله(1995)، معجم البلدان، الطبعة الثانية، مجلد2، دار صادر، بيروت
20. الخنيزي، جهاد بن عبدالإله(2012)، الإصلاح والممانعة في المجتمع السعودي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان.
21. الدخيل، عبدالعزيز محمد(2017)، الاقتصاد السعودي قبل الرؤية 2030 وبعدها، دار الساقي، بيروت، لبنان.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

22. الرشيد، مضاوي(2005أ)، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبدالإله النعيمي، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، لبنان.
23. الرشيد، مضاوي(2005ب)، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الواحد والعشرين، دار الساقي، بيروت، لبنان.
24. الرشيد، مضاوي(2009)، مساءلة الدولة السعودية: اصوات إسلامية من الجيل الجديد، دار الساقي، بيروت، لبنان.
25. الرشيد، مضاوي(2016)، الدولة الأكثر ذكورية المرأة بين السياسة والدين في السعودية، ترجمة: صبا قاسم، منشورات الجمل، بيروت.
26. الزركلي، خير الدين(1988)، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين،بيروت.
27. زهير، خبيب. ولجنة من الباحثين،(2017)، المستجدات السياسية في المملكة العربية السعودية، الخليج بين الثابت والمتحول، مركز الخليج لدراسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنلوجيا، الكويت.
28. الزيدي، مفيد(2000)، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1930-1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
29. الزيدي، مفيد(2019)، الخليج العربي: دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية، دار الروافد الثقافية الناشرون، بيروت.
30. سلامة، غسان. البيلاوي، حازم. لوشياني، جيا كوموني. داويشة، عضيد. زارتمان، وليام-المحررون-(1989)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
31. السيف، توفيق(2013)، علاقة الدين بالدولة في السعودية ودورالمؤسسة الوهّابية في الحكم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(407)، شهر يناير، بيروت.
32. الشامسي، منصور(2016)، الإسلاميون والإصلاح السياسي في السعودية (توثيق وتحليل خطاب قيادات الصحوة الإسلامية في السعودية بين 1981-2006)، ترجمة: منى الصاوي، جسور للترجمة والنشر، بيروت، لبنان.
33. شوفالييه، جان ماري(2010)، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، المجلة العربية، فهرسة الملك فهد؟، الرياض، سعودية.
34. الطيّار، ملكة بكر(1997)، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، واشنطن.
35. العثيمين، عبد الله الصالح (1990م): بحوث وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، مكتبة التوبة.
36. عطوان، عباس فاضل(2015)، العلاقات السعودية التركية(2002-2010)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
37. عماد، عبدالغني(2016)، السلفية والسلفيّون: الهويّة المغايرة قراءة في التجربة اللبنانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت.
38. غاري، طيبي(2019)، الجندي والدولة والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
39. غولد، دور(2014)، مملكة الكراهية: كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد، ترجمة:محمد جليد، منشورات الجمل، بيروت.
40. فاسيلييف، أليكسي(1995)، تأريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
41. الفالح، متروك(2004)، الإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية القضايا والأسئلة الأساسية، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
42. الكاتب، أحمد(2013)، الشرعية الدستورية في الانظمة السياسية الإسلامية المعاصرة(دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية)، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان.
43. الكرطاني، زيد حسن(2016)، مستقبل النظام السياسي السعودي: تحديات الاستقرار والإصلاح ، دار السنهوري، بغداد.
44. كيشيشيان، أ.جوزيف(2015)، الإصلاحات القانونية والسياسية في المملكة العربية السعودية، ترجمة:جوزيت ريشا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.
45. لاكروا، ستيفان(2012)، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، الترجمة بإشراف: عبدالحق الزمّوري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
46. ليسي، روبرت(2011)، المملكة من الداخل: تأريخ السعودية الحديث(الملوك-المؤسسة الدينية-اللبراليون والمتطرفون)، ترجمة: خالد بن عبدالرحمن العوض، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي.
47. محمد، إبراهيم(2018)، التنمية في هوامش الخليج، سلسلة الخليج بين الثابت والمتحول(6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
48. محمد، فهد(2019)، المستجدات السياسية في المملكة العربية السعودية في الثابت والمتحول(2019) المواطنة في تيارات الخليج، عمر الشهايب وخليل بوهزاع (محررون)، مركز خليج لسياسات التنمية، الكويت.
49. مفرّج، أسعد ولجنة من الباحثين(2006)، موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسةً، دار نوبلس للنشر والتوزيع، بيروت.
50. ملين، محمد نبيل(2013)، علماء الإسلام: تأريخ المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين،الطبعة الثانية، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبدالله، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
51. النابلسي، شاكر(2011)، الحداثة والليبرالية معاً على الطريق: السعودية انموذجاً، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

52. ناصر، شحاتة محمد(2011)، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003-2008): دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
53. النجار، غانم (2001م): واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 296، بيروت.
54. الندوة العالمية للشباب الإسلامي(2003)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الطبعة الخامسة، مجلد2، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
55. النقيب، خلدون حسن(1989)، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية(من منظور مختلف)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت.
56. النقيب، خلدون(1996)، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت
57. النقيب، خلدون(1996)، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت.
58. نوري، قيس محمد. الزيدي، مفيد(2001)، المجتمع والدولة في السعودية(مسيرة نصف قرن)، بيت الحكمة، بغداد.
59. هاشم، وحيد حمزة (1994م): نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، مكتبة دار جدة.
60. هنتغتون، صموئيل(1993أ)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، درا الساقي، بيروت.
61. وهبة، حافظ(1956)، جزيرة العرب في القرن العشرين، الطبعة الثالثة، دار الآفاق العربية، القاهرة.
62. الياسيني، أيمن(1990)، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت.

ث- الرسائل والأطاريح الجامعية

63. شريف، أمين فرج(2013)، الحكم الصالح في أقليم كردستان العراق: دراسة في المقومات والمعوقات، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، العراق.
64. هادي، عقيل ناصر التميمي (2015)، العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية-النظم السياسية والسياسات العامة، بغداد.

ج- المجلات العلمية

65. الجبلي، علي(2019)، القبيلة والمجتمع قراءة في أدوار القبيلة في السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي، أوراق سياسية(42)، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، [أونلاين]، على الرابط: https://bit.ly/37CKMJL، تأريخ الزيارة 2020/6/15.
66. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد(2009)، النظام القضائي في المملكة العربية السعودية:نشأته وتطوره، مجلة الرافدين للحقوق، ١١(٤٢)، ص(119-141)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
67. الطائي، عبدالرزاق خلف محمد(2013)، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية: رؤية مقارنة، 9(30)، صص(275-299)،مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة موصل.
68. عواضة، حنان علي(2013)، السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ(فصلية)، عدد(206)، مجلد(1)، جامعة بغداد، صص265-278.
69. العيسوي، أشرف سعد(2009)، السعودية انطلاقة إصلاحية جديدة، مجلة الديمقراطية، مج(9)34، صص189-192، مؤسسة الأهرام، مصر.
70. مجلة البحوث الإسلامية(1983)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (مجلة دورية)، العدد(7)، صص15-18، الرياض.
71. المشهداني، بان علي حسين(2019)، دور اقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في مدة(2007-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 3(9)، صص67-79، المركز العربي للبحوث، غزة، فلسطين.
72. النابلسي، محمد حافظ الشريدة (2011م): جهود المملكة العربية السعودية في خدمة الدعوة السلفية، بحث مقدم لندوة السلفية الدولية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.
73. ناهي، احمد عبدالله . علي، زيد حسن، إشكالية التعاقب على السلطة ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات دولية، عدد(63)،2015، ص(23-48)، جامعة بغداد.

د- الإنترنت

74. .....(2009)، تقرير عن استقالة الشثري الهجوم والدفاع بالجملة والمرأة غائبة!، المرأة في أسبوع،[اونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3et60fx، تاريخ الزيارة: 2020/5/25.
75. .....(2010) آل الشيخ: "الاختلاط" كان موجوداً في صدر الإسلام وعرفناه في الرياض إلى عهد قريب[أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dhobEo، تاريخ الزيارة:2020/5/26.
76. .....(2017)، "السعودية تسمح للفتيات بممارسة الرياضة في المدارس الحكومية"، BBCعربي، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bbc.in/2McUM2D، تاريخ الزيارة:2020/5/27.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

77. ..... ، "قرارات وأنظمة، مجلة أم القرى، السنة(97)، العدد(4790)، ص13، أغسطس/2019.
78. .....(2010) آل الشيخ: "الاختلاط" كان موجوداً في صدر الإسلام وعرفناه في الرياض إلى عهد قريب[أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dhobEo تاريخ الزيارة: 2020/5/22.
79. .....(2019)، أمر ملكي بإنشاء مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار، موقع أخبار24، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2McJqvl، تاريخ الزيارة:2020/5/27.
80. .....(2018)، هيئة الامر بالمعروف السعودية بانتظار أعلان نهايتها [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2yEClAG، تاريخ الزيارة: 2020/5/22.
81. .وكالة واس (2018)، "صندوق الاستثمارات العامة يعلن عن إطلاق "أمالا" لتكون الوجهة الرائدة لسياحة النقاهة عالمياً"، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/371GXO2، تأريخ الزيارة: 2020/6/4.
82. أل دبيس، فاطمة(2018)، "بدء تطبيق نظام مكافحة التحرش في السعودية"، موقع العكاظ، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3cjltNF، تاريخ الزيارة: 2020/5/27.
83. البارقي، عبدالله(2018)، "مشروع "أمالا".. تعرّف على ريفيرا الشرق الأوسط فائق الفخامة على البحر الأحمر"، [اونلاين]، متوفر على رابط: https://bit.ly/3dDtvlN، تأريخ الزيارة:2020/6/4.
84. تقرير هيومن رايتس ووج(2019)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dlvueC ، تاريخ الزيارة: 27/ 5/ 2020.
85. الداود، عبدالمحسن(2019)، "بين خطط التنمية الشاملة وقفزات الرؤية"، جريدة الرياض، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2U1JAdo، تاريخ الزيارة: 2020/5/27.
86. الدخيل، عبدالعزيز(2019)، "المرأة السعودية تقود حركة التطور الاجتماعي"، مجلة اليمامة، العدد(2560)، 23/مايو 2019، الرياض، السعودية.
87. درويش، غالب(2020)، تداعيات "كورونا" وتهاوي النفط يضغطان على ميزانية السعودية بالربع الأول، موقع انديبندت العربية، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2PKBfZ0، تاريخ الزيارة: 2020/8/12.
88. الشايب، جعفر(2010)، حقوق المرأة السعودية تكسب المزيد من الاهتمام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2TzUiYo، تأريخ الزيارة:2020/5/25.
89. صلاح، علي(2017)، "كيف تُسهم "رؤية 2030" في تحديث الاقتصاد السعودي؟"، المستقبل للأحداث والدراسات المستقبلية، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2XjgKHy، تأريخ الزيارة: 2020/5/26.
90. صندوق النقد الدولي(2018)، "خبراء الصندوق يستكملون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 إلى المملكة العربية السعودية"، بيان صحفي برقم (190/18)، [أونلاين]، متوفر على الرابط:https://bit.ly/2Mr21E3، تأريخ الزيارة:2020/6/2.
91. صندوق النقد الدولي(2020)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2Y2BYbT، تاريخ الزيارة: 2020/6/5.
92. طريق الإسلام(2012)، "المشاركة في الانتخابات ودخول البرلمان"، متوفر على الرابط:https://bit.ly/2YFOYnN، تأريخ الزيارة: 2020/4/20.
93. عمّار، عبدالرحمن(2011)، الربيع العربي وسلاح الفتاوى، موقع دويتش فيلة، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2PrMtSC ، تأريخ الزيارة(2020/2/15).
94. غبّاش، محمد(2003)، "الدولة الخليجية سلطة أكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز"، موقع مركز الخليج لدراسات التنمية، تأريخ النشر: 27-12-2003، متوفر على الرابط: http://tiny.cc/uopjez، تأريخ الزيارة: 4-10-2019.
95. مركز دراسات المملكة العربية السعودية، (2017)، "مصاهرة الملك عبدالعزيز للقبائل"، [أونلاين]، متوفر على: http://tiny.cc/c4ojez الزيارة 8- 10-2019.
96. المسلم(2012)،العمر دعاة الاختلاط يعتدون على هيبة الدولة ويثيرون الفتن، [أونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2LYwtoJ ، تاريخ الزيارة: 2020/5/25.
97. مشروع الرؤية (2030)، 2016.
98. المقحم، ابراهيم بن مقحم(2011)، "الدولة السعودية والمنهج السلفي"، صحيفة الجزيرة، العدد(14336)، إصدار الخميس2011/12/29)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3e5Qdn2، تاريخ الزيارة: 2020/6/16.
99. مؤسسة فاناك(2013)، متوفر على رابط: https://bit.ly/2O23L7j، الزيارة : 9-11-2019.
100. موقع الجزيرة القطرية، "محمد بن سرور رحيل التيار السروري"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3fMw4lO، تاريخ الزيارة: 2020/8/11.
101. الموقع الرسمي لمجلس الشورى، [أونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/2rlTV8Q، الزيارة 5-12-2019 .

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

102. موقع دويتش فيله(2019)، "محكمة سعودية تؤجل محاكمة الداعية الإسلامي سلمان العودة"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/39CXgBaK ، تاريخ الزيارة: 2020/2/29.

103. موقع شركة ماكينزي(2020)، متوفر على الرابط: https://mck.co/2v0QBBM، تاريخ الزيارة 2020/2/29.

104. موقع وكالة الأناضول(2018)، شجرة العائلة المالكة السعودية، متوفر على رابط: https://bit.ly/36SP3YE، الزيارة: 10-11-2019.

105. ناصر، بسام(2017)، "سلطة المؤسسة الدينية في السعودية هل أفلّ نجمها"، عربي21، [اونلاين]، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2ZQTUsr، تاريخ الزيارة:2020/5/26.

106. النجار، غانم (1996)، "القبيلة و الدولة في الكويت والجزيرة العربية"، متوفر {أونلاين}، على الرابط: https://bit.ly/38xfMK3، تأريخ التصفح: 2020/2/10.

107. نون بوست(2018)، "رحيل طلال بن عبد العزيز.. الأمير الأحمر والراعي الإصلاحي لـ آل سعود"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2AAfyqL، تأريخ الزيارة:2020/5/24.

108. يونغ، مايكل(2017)، "كيف يمكن لإقدام محمد بن سلمان على اعتقال الأمراء السعوديين أن يؤثّر على اعتلائه العرش"[أونلاين]، متوفر على الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/74755، تاريخ الزيارة (27-10-2020).

In English

a. **Books**

109. ABIR, MORDECHAI (2006), Saudi Arabia:Government, dociety, and the gulf crisii, Routledge, 6edition, Taylor & Francis group, New York, USA.

110. AL-RASHEED, MADAWI-EDITOR-(2018), Salman' s Legacy, The Dilemmas of a New Era in Saudi Arabia, Oxford University press, New York.

111. COWAN, DAVID (2018), The Coming Economic Implosion of Saudi Arabia a behavior perspective, published by Palgrave Macmillan, USA.

112. KHOURY, PHILIPS. & KOSTINER, JOSEPH(1991), Tribes and State formation in the middle east, Berkeley, university of California press, Los Angeles, Oxford.

b. **Research and desertations**

113. Bligh, Alexander. (1985), The Saudi Religious Elite (Ulama) as Participant in the Political System of the Kingdom, International Journal of Middle East Studies, 17 (1), pp. 37-50, Cambridge University Press.

114. Daniel Moshashai, Andrew M. Leber & James D. Savage. (2018), Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform, (Online)British Journal of Middle Eastern Studies, https://bit.ly/2PqiHfU, date: 5/12/2019.

115. MOORE, M. (2004) 'Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries', International Political Science Review, 25(3), pp. 297–319.

c. **Journals**

116. DIAMOND, LARRY(2010), Why Are there no Arab Democracies, Journal of democracy, Vol(21)1, Issue(20), Johns Hopkins University press, Washington Dc., USA

d. **Internet**

117. ..... (2020), 2020Construction Week Power 100, [Online], available at: https://bit.ly/37f5QpC, accessed date: 5/6/2020.

118. ....."Saudis set $500 billion plan to develop zone linked with Jordan and Egypt" (2017), [Online], Available at: https://cnb.cx/2Y5sVqD, Accessed date: 4/6/2020.

119. CIA The World Factbook(2020), "Saudi Arabia", [Online], Available at: https://bit.ly/2XKug5Y, Visited on: 26/5/2020.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231

120. Britannica, T. Editors of Encyclopaedia (2020, January 10). Hashemite. Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/topic/Hashimite

121. NEREIM, VIVIAN (2018), "Saudi Sovereign Fund Plans to Build `Riviera of the Middle East'", [Online], available at: https://bloom.bg/2AMVfFZ, access date: 4/6/2020.

122. SRI INTERNATIONAL (2020), SRI International at a glance, retrieved 1/11/2020 from: https://bit.ly/3mGSV6c .

123. Encyclopaedia of Britannica, (2019), " Hāshimite", [Online], Available at: https://bit.ly/31BTOCf, [Accessed:1 September 2019].

124. Official webpage of Saudi Embassy in Washington DC, "Council of Ministers System", [Online], Available at: https://bit.ly/2Lxazct, [Accessed: : 7 December 2019].

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp195-231